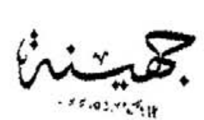


كتب غريب الحديث النبوي

تعريف وتحليل ومتابعة

الأستاذ الدكتور سلمان محمد القضاه





دار الأبجدية للنشر والتوزيع
ABC Publishers & Distributors


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتب إعراب الحديث النبوي

تعريف وتحليل ومتابعة

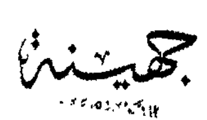

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



كتب غراب الحديث النبوي

تعريف وتحليل ومتابعة

الأستاذ الدكتور سلمان محمد القضاه





دار الأبجدية للنشر والتوزيع
ABC Publishers & Distributors



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة
الوطنية(٩٦١/٤/٢٠١٠)

عمان- الأردن - ٢٠١٠

القضاة،سلمان محمد سلمان

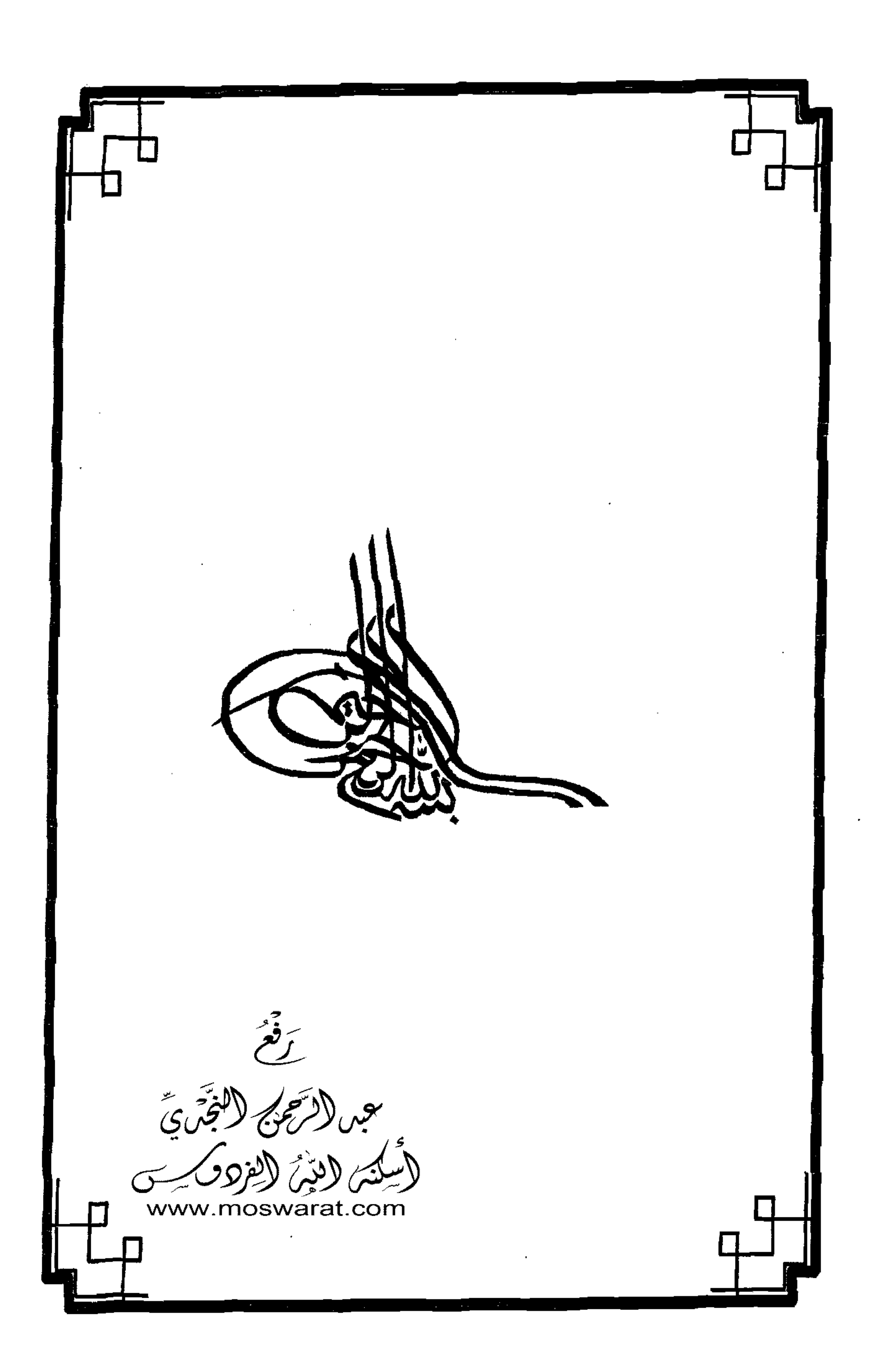
كتب إعراب الحديث النبوي/سلمان محمد سلمان القضاة

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل المكتبة الوطنية



العبدلي- عمارة جوهرة القدس - ص.ب 8670 عمان 11121 الأردن
تلفاكس: 4620078 - خلوي: 71 873 965 07

Jawhart El-Quds Building - Al-Abdali - P.O.Box Amman 11121 Jordan
Telefax: 4620078 - Mob.: 07 965 873 71
E-MAIL:Darjuhaina@yahoo.com


بسم الله الرحمن الرحيم


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المحتويات

العنـــوان	الصفحة
الإهداء..	٥
تقديم..	٧
مباحث التمهيد..	١٥
- تاريخ التأليف في إعراب الحديث........................	١٩
- الاستدلال بالحديث الشريف........................	٢١
- موقف النحاة من هذه القضية........................	٢٢
- أدلة المانعين........................	٢٢
- أدلة المجوزين........................	٢٤
- أدلة المجوزين بشروط........................	٢٦
- مناقشة المجوزين لأدلة المانعين........................	٢٦
- مناقشة المانعين لأدلة المجوزين........................	٢٩
- صدى هذه القضية عند المتأخرين والمعاصرين........................	٣١
- رأي البحث........................	٤٥
- انحصار الخلاف في أربعة أمور هي:........................	٤٥
أ- تاريخ تدوين الحديث........................	٤٥
ب- وقوع اللحن في بعض الأحاديث........................	٤٥
ج- رواية الأعاجم للحديث........................	٤٥
د- عدم احتجاج المتقدمين به........................	٤٥
كتابة الحديث........................	٤٨
تدوين الحديث........................	٥٤

العنوان	الصفحة
تصنيف الحديث..	٥٦
- جدول بالأحاديث التي حلت مشكلاتها ورفعت عنها شبهة اللحن...	٧٢
- جداول تبين نسبة الرواة الموالي في المدن والأقطار الإسلامية.........	٧٣
- جدول يبين عدد الأحاديث التي استدلت بها كتب النحو على	٨٢
الفصل الأول: أولاً: أبو البقاء العكبري:	٨٩
أولاً: أبو البقاء العكبري:	٨٩
- حياته..	٩٣
- آثاره العلمية..	٩٥
- مذهبه العكبري.....................................	١٠١
ثانياً: كتابه: «إعراب الحديث النبوي»:	١٠٩
- الغاية من تأليفه....................................	١١١
- موضوعاته ومادته..................................	١١٤
- مصادره...	١١٧
- نسخة المخطوطة والمطبوعة........................	١٢٠
- منهجه...	١٢٦
- شواهده...	١٣٢
- العكبري بين إعراب القرآن وإعراب الحديث........	١٣٧
- قيمة الكتاب..	١٥٢
الفصل الثاني: أولاً: ابن مالك:	١٥٣
أولاً: ابن مالك:	١٥٧
- حياته..	١٥٧
- تكوينه العلمي......................................	١٦٢
- مذهبه النحوي......................................	١٦٥
- آثاره العلمية..	١٦٨

العنـــــوان	الصفحة
- قائمة بؤلفاته..	١٦٩
ثانياً: «كتابه التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»:	١٧٣
- الهدف من تأليفه..	١٧٣
- نسخه..	١٧٥
- محتوياته..	١٧٥
- مصادره...	١٧٦
- منهج ابن مالك في هذا الكتاب:	١٨٠
أ- الاستدلال بالحديث....................................	١٨١
ب- العناية بتخريج الأحاديث.............................	١٨٢
ج- عنايته بالقراءات القرآنية............................	١٨٣
د- الاهتمام بلغات القبائل...............................	١٨٤
هـ- مَيْله إلى السهولة والتيسير..........................	١٨٦
و- ثقته بالعلماء واحترامه للسّماع.......................	١٩٥
ز- استخدام القياس..	١٩٧
ح- إقامة بعض أدلّته على المنطق.........................	١٩٨
ى- غزارة الشواهد وتنوعها...............................	٢٠٠
ك- تضافر الشواهد في المسألة الواحدة....................	٢٠٧
الفصل الثالث: أولاً: جلال الدين السيوطي:	٢١١
أولاً: جلال الدين السيوطي:	٢١٥
منهج السيوطي في دراسة النحو واللغة	٢٢٢
- نشأته وترجمته...	٢١٥
- آثاره العلمية واتجاهات التأليف عنده...................	٢٢٨
ثانياً: كتابه: «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد»:	٢٤٣
- اسمه ونسبته..	٢٤٣
- الغاية من تأليفه.......................................	٢٤٤
- نَسَخَة المخطوطة.......................................	٢٤٦

العنـــوان	الصفحة

العنـــوان	الصفحة
- محتوياته	٢٥٠
- مصادره..	٢٥٢
- قائمة بأسماء مصادره..............................	٢٥٥
- منهج السيوطي في «عقود الزبرجد»:	٢٦٥
أ- الأمانة العلمية الدقيقة..............................	٢٦٦
ب- اعتزازه بكتابه وآرائه..............................	٢٦٩
ج- ظاهرة الاستيعاب والاستقصاء......................	٢٧٠
د- وضوح الشخصية (الحديثية)........................	٢٧٦
هـ- وضوح الشخصية (النحوية)........................	٢٧٩
- إعراب الحديث بين العكبري وابن مالك والسيوطي..........	٢٨٥

الإهداء

إلى سيدي رَسُول الله ﷺ..

أهدي هذا العَمَل، إسهَاماً مِنيّ في خدمة حَدِيثِهِ الشريف وسنته المُطهرة..

وأسأل المولى جَلّت قدرته أن يتقبله مِنيّ ويجعله خالصاً لوجهه الكَرِيم..

وأن يثيبني ويثيب والديّ وأهلي أحسن الثَّوَاب، وأن يجزي أستاذي الدكتور:

يُوسُف عبد القادر خليف

خير الجزاء لما بذله من جهد كبير في رعاية هذا الكتاب وصاحبه، إنه سميع مجيب..

سَلْمَان القضاة



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تقديم

أهمية المَوْضُوع:

يتّصل هذا الموضوع بعلمين عزيزين شريفين، عِلْم الحديث النبوي، وعِلْـم النَّحْـو العربي، ومن هذا الاتصال يكتسب قيمة كبيرة، فميدانه كـلام النبـي ﷺ، أفـصح مـن نطق بالضاد، الذي أوتي جوامع الكلم، وعلم ألسنة العرب ولهجاتهم، ومباحثه تجوب هذا الميدان الفسيح بصحبة كتب إعراب الحديث لتكشف عن جانب مهمّ من جوانب النشاط النحوي الذي يتّصل بالحديث الشريف اتّصالاً وثيقاً.

إنَّ كتب إِعراب الحديث النبوي ظاهرة بـارزة في مجـال الدراسـات النحويـة عنـد العرب، وَلَعَلَّ ذلك راجع إلى الطابع التطبيقي الذي تتسم به هـذه الدراسـات، فـضلاً عن كونها واحدة من المحاولات الأولى بُنِيَ عليها المنهج الوصفيّ.

على أنَّ هذا الاتّجاه مماثل كان ميدانه القرآن الكريم، فقد كان الإعـراب أداة مهمـة من أدوات المُفسّرين، يستعينون به في توضيح كثير من آيات القرآن الكـريم، ثـم أخـذ هذا الاتجاه يتبلور ويستقل، وأخذ استقلاله ينمو شيئاً فـشيئاً، حتّـى صـار هـدفاً قـائماً بذاته، فاشتغل به كثير من علماء النحو، وتعددت اتّجاهاتهم في التعامل معه، فمنهم من اقتصر على إِعراب الآيات المشكلة، كـما فعـل مكـي بـن أبي طالـب في كتابـه «مـشكل إعراب القرآن»، ومنهم من عرض لإعراب غريبة كابن الأنبـاري في كتابـه «البيـان في

إعراب غريب القرآن»، ومنهم من أعربه كله كابن البقاء العكبري في كتابه: «التبيان في إعراب القرآن».

أما الحديث الشريف فقد بدأت العناية بإعرابه على أيدي علماء الحديث وشراحه، فكانوا كثيراً ما يُعْنون وجوه الإعراب المحتملة في المواضع التي تقتضي منهم ذلك، فما من كتاب في شرح الحديث إلاّ وتُطِلّ علينا من خلال سطوره بعض المناقشات النحوية والاجتهادات الإعرابية، يكثر ذلك أو يقل، وهم في هذه المناقشات الطريفة يمزجون بين النحو والبلاغة والفقه، ولا يتقيدون بالقواعد النحوية الصارمة إذا تعارضت مع المقصد الشرعي للحديث، ويبحثون ببراعة فائقة عن تعليل أو تأويل يوائم بين المعنى الفقهي والمعنى النحوي للحديث، ومع ذلك فإننا لم نجد كتاباً خصّصه صاحبه لإعراب الحديث النبوي، ومناقشة مسائله، وحل مشكلاته، إلاّ في القرن السادس الهجري حين وضع أبو البقاء العكبري كتابه «إعراب الحديث النبوي».

ولعل انصراف العلماء عن تخصيص مؤلفات لإعراب الحديث يعود إلى اكتفائهم بما يرد من ذلك في الشروح، كما أن كثرة الأحاديث وكثرة كتبها، وتعدد رواياتها واختلاف النحاة حول الاحتجاج بالحديث، كل ذلك وقف بها في أول الأمر دون تخصيص مؤلفات في إعرابه على نمط مؤلفاتهم الكثيرة في إعراب القرآن الكريم، ومن هنا كانت كتب إعراب الحديث التي ظهرت بعد ذلك ظاهرة جديرة بالدراسة لمعرفة دوافعها وأسبابها واتجاهاتها ومناهجها، ومن هنا اتجهت إلى دراسة هذه الظاهرة بتشجيع من أستاذي الدكتور/ **يوسف خليف** -أعزه الله-.

وأول من صنف كتاباً في إعراب الحديث هو العكبري المتوفى سنة (٦١٦) للهجرة، وكتابه تحت عنوان «إعراب الحديث النبوي»، وهو مرتب حسب المسانيد الواردة في كتاب ابن الجوزي «جامع المسانيد»، ثم صنف ابن مالك المتوفى سنة (٦٧٢) للهجرة

كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، وهو يتناول المشكلات النحوية في «صحيح البخاري»، ثم صنف السيوطي المتوفى سنة (٩١١) للهجرة كتابه «عقود الزبرجد في مسند الإمام أحمد»، وقد أعرب فيه أحاديث مسند الإمام أحمد بن حنبل وزاد عليها.

منهج البحث:

قسمت هذا البحث ثلاثة أقسام أساسية:

أولها: التمهيد:

ويدرس تاريخ التأليف في إعراب الحديث النبوي، ويلقي الضوء على دوافعه وأسبابه، ويعالج قضية الاستدلال بالحديث النبوي في مجال النحو في ضوء الآراء القديمة والحديثة، فيعرض أدلة الذين منعوا الاستدلال بالحديث، وأدلة الذين جوزوا الاستدلال به، وأدلة الطرف الثالث الذي توسط بينهما، فلم يمنع الاستدلال به مطلقاً، ولم يجوزه مطلقاً، بل اشترط لجواز الاستدلال به شروطاً معينة.

ثم يعرض مناقشة كل طرف من الأطرف الثلاثة لأدلة الطرفين الآخرين.

ويعرض آراء المحدثين في هذه القضية وأدلتهم أيضاً، مبيناً مدى العناية التي حظيت بها هذه القضية في العصر الحديث واتجاه الرأي إلى توسيع دائرة الاستدلال في مجال اللغة والنحو لتشمل الحديث الصحيح.

ويختم ببيان الرأي الذي توصل إليه البحث بعد الموازنة بين الآراء السابقة وتمحيصها، مستعيناً بعدد من الإحصائيات التي تقطع الشك باليقين، وتفصل في كثير من الخلافات التي وقعت بين أصحاب الآراء المختلفة، فتبين الصواب من

الخطأ بالأرقام.

وثانيها:

دراسة كتب إعراب الحديث المطبوعة والمخطوطة دراسة وافية، بحيث تتضح الغاية من تأليف كل واحد منها، وتبين منهجه، ومصادره، والأحاديث التي جعلت مجالاً له، وتبرز أهميته وأثره.

وقد خصصت (الباب الأول) بفصوله الثلاثة لهذا الغرض: حيث يدرس (الفصل الأول) كتاب أبي البقاء العكبري: «إعراب الحديث النبوي»، معرفاً بحياة صاحبه وآثاره العلمية ومذهبه النحوي، ومبيناً موضوع كتابه والغاية من تأليفه، والموضوعات التي تناولها، والمصادر التي اعتمد عليها، ونسخ الكتاب المخطوطة والمطبوعة، والمنهج الذي سار عليه المؤلف في هذا الكتاب، والشواهد التي استدل بها، ثم يعقد مقارنة بين كتابي العكبري: «التبيان في إعراب القرآن»، و «إعراب الحديث النبوي» ويختم ببيان قيمة الكتاب، وأثره في النحويين الذين ظهروا فيما بعد.

أما (الفصل الثاني)، فيدرس كتاب ابن مالك: «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» معرفاً بحياة صاحبه، وأساتذته ومذهبه النحوي ومؤلفاته، ومبيناً تاريخ تأليف كتابه المشار إليه، والغاية من تأليفه، وموضوعاته، ومصادره، ومنهجه في تأليفه، ويعقد مقارنة بينه وبين كتب ابن مالك النحوية الأخرى.

أما (الفصل الثالث) فيدرس كتاب السيوطي: «عقود الزبرجد في مسند الإمام أحمد» معرفاً بحياة مؤلفه وشيوخه وثقافته ومنهجه في دراسة النحو واللغة، وآثاره العلمية.

كما يكشف عن كتابه ؟!، مبيناً اسم الكتاب ونسبته، والغاية من تأليفه، ومحتوياته،

ونسخه المخطوطة، والمصادر التي اعتمد عليها مؤلفه، ومنهجه في تأليف هذا الكتاب، وما يتميز به عن غيره.

ويختم هذا الباب بعقد مقارنة بين منهج كل من: العكبري وابن مالك والسيوطي في إعراب الحديث، مبيناً الاتجاه الذي سار فيه كل واحد منهم في كتابه.

ثالثها:

دراسة القضايا النحوية في كتب إعراب الحديث، وقد قسمت هذه القضايا إلى ثلاثة أقسام:

الأول: قضايا الجملة الاسمية والنواسخ.

والثاني: قضايا الجملة الفعلية والشرطية والمفاعيل.

والثالث: قضايا الحال والتمييز والتوابع.

وقد فصلت الحال والتمييز عن بقية المفاعيل، مع أن النحاة يجعلونها في عداد المفاعيل الأخرى، لأناقش قضيتين مهمتين وهما: قضية الحال (فضْله)، وقضية صيغة التمييز، ولأن البحث يتناول قضايا النحو لا أبوابه.

وقد رأيت أن أسير على منهج ثابت في دراسة القضايا النحوية في هذا الباب، فأذكر عنوان القضية، ثم أذكر الأحاديث التي ستُدرس القضية في ضوئها، ثم أبين الإشكال في كل حديث، ومعالجة أصحاب كتب إعراب الحديث لذلك الإشكال، ثم أذكر آراء النحاة الذين تعرضوا لهذه القضية أو نظائرها، ثم أوازن بين جميع الآراء، فأرجح الرأي الذي أراه أقوى، أو استخلص من كل الآراء رأياً جديداً ينسجم مع

المقصد الشرعي للحديث ويوافق طبيعة اللغة العربية، متوخيًّا التيسير والبعد عن التكلف ما وجدت إلى ذلك سبيلا.

ويتضمن هذا الباب أيضاً عدداً من القضايا التي امتزج فيها النحو بالفقه، حيث نشأت بعض الخلافات الفقهية عن خلافات نحوية، وقد ركزت في هذا النوع من القضايا على الجانب النحوي، ولم أخض في الجانب الفقهي إلاّ بمقدار ما يحتاج إليه الجانب النحوي، تاركاً أمر الفقه للمختصين به.

وتنتهي هذه الرسالة بخاتمة تبين النتائج التي توصل إليها البحث، يعقبها عدد من الفهارس اللازمة.

المصادر الأساسية لهذا البحث:

الكتب المتخصصة لإعراب الحديث النبوي هي المصادر الأساسية لهذا البحث، وقد ضمت المكتبة العربية ثلاثة كتب تخصصت لهذا الفن هي:

أولاً: «إعراب الحديث النبوي» لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة (٦١٦) للهجرة، وقد أعرب فيه أربعمائة وثمانية وعشرين حديثاً من أحاديث «جامع المسانيد» لابن الجوزي، وهو كتاب مطبوع.

ثانياً: «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» لابن مالك المتوفى سنة (٦٧٢) للهجرة، وهو يحتوي على واحد وسبعين بحثاً نحويًّا، أدرج المؤلف تحت كل بحث منها عدداً من المسائل النحوية، تعرض فيها لإعراب مائتين واثنين وستين حديثاً من أحاديث «صحيح البخاري» وكتاب ابن مالك مطبوع أيضاً.

ثالثاً: «عقود الزبرجد في مسند الإمام أحمد» لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١) للهجرة، وقد أعرب فيه ألفا وستمائة وسبعة وتسعين حديثاً، جلها من مسند الإمام أحمد بن حنبل وبعضها من كتب الحديث الأخرى، وهو كتاب ضخم ما زال مخطوطاً.

والبحث يعتمد أيضاً على كتب شرح الحديث، وكتب غريب الحديث؛ لأن هذه الكتب حافلة بالمناقشات النحوية، وقد زاد من أهمية هذه المناقشات طريقة أصحابها في معالجة مشكلات النحو واللغة، وهي طريقة فذة لها مذاق خاص يميزها عما عهدناه في كتب النحو الأخرى، فهم يركزون على المعنى الفقهي، والمقصد الشرعي للحديث أكثر من تركيزهم على الشكل الإعراب، وهذا الاتجاه جعلهم يصطدمون في كثير من الأحيان بالقواعد المقننة لدى النحويين، مما جعلهم يلجأون إلى ضروب من التأويل والتعليل أثْرت النحو العربي، ووسعت مجالاته وآفاقه.

ويعتمد البحث أيضاً على كثير من كتب علوم الحديث وطبقات الرواة، وكتب النحو والبلاغة وغيرها.

وقد أخذت على نفسي أن التزم جانب الحذر الشديد طوال هذا البحث إنْ شاء الله؛ لأني أعلم أنني أتعامل مع المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، ومواطن الزلل فيه كثيرة لمن لم يتبصر بمعنى الحديث، والظروف التي قيل فيها، والمقاصد الشرعية التي يرمي إليها، فقد يؤدي اعتماد رأي من الآراء النحوية في إعراب حديث ما إلى تغيير المقصد الشرعي لهذا الحديث، أو تقييد الحكم فيه، وهنا يكمن الخطر في التصدي لمثل هذا العمل.

وبرغم خوفي وحذري الشديدين، فإنني أشعر بالأنس والطمأنينة لأنني أخذت

بالأسباب وتوكلت على الله، والله لا يضيع من توكل عليه أبداً، ثم لأنني أسير في هذا الطريق المحفوف بالمشاق والعقبات بصحبة فارس خبر الطريق، وعرف متاعبها ومفاجآتها، فارس في ميدان الأدب والنقد، فارس في ميدان اللغة والنحو، فارس في ميدان الشعر والبيان، فارس نبيل حقاً، يحب طلابه حب الأب لأبنائه، ويحنو عليهم حنو الوالد على أولاده، ويرعى خطواتهم الضعيفة حتى تصبح قوية ثابتة، هذا الفارس هو أستاذي الذي لن أنسى فضله ما حييت، الدكتور/ يوسف خليف -حفظه الله-

فأسأل الله العلي القادر أن يجنبنا الزلل، ويهدينا إلى الصواب، ويجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، إنه سميع مجيب.

* * * * *

مباحث التمهيد

- تاريخ التأليف في إعراب الحديث.
- الاستدلال بالحديث الشريف.
- موقف النحاة من هذه القضية.
  - أدلة المانعين.
  - أدلة المجوزين.
  - أدلة المجوزين بشروط.
  - مناقشة المجوزين لأدلة المانعين.
  - مناقشة المانعين لأدلة المجوزين.
- صدى هذه القضية عند المتأخرين والمعاصرين.
- رأي البحث.
  - انحصار الخلاف في أربعة أمور هي:

أ- تاريخ تدوين الحديث.

ب- وقوع اللحن في بعض الأحاديث.

ج- رواية الأعاجم للحديث.

د- عدم احتجاج المتقدمين به.

- معالجة الأمر الأول.

- المصطلحات الثلاثة: كتابة الحديث، وتدوين الحديث، وتصنيف كتب الحديث.

- معالجة الأمر الثاني.

- جدول بالأحاديث التي حلت مشكلاتها ورفعت عنها شبهة اللحن.

- معالجة الأمر الثالث.

- جداول تبين نسبة الرواة الموالي في المدن والأقطار الإسلامية.

- معالجة الأمر الرابع.

- جدول يبين عدد الأحاديث التي استدلت بها كتب النحو على مر العصور.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊



تمهيد

- تاريخ التأليف في إعراب الحديث
- قضية الاستدلال بالحديث



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تمهيد

تاريخ التأليف في إعراب الحديث

عني علماء الحديث وشراحه، وأصحاب كتب غريب الحديث، بوجوه الإعراب المحتملة لكثير من الأحاديث التي اقتضت منهم ذلك، ويظهر هذا الاتجاه جليًّا واضحاً في كثير من تلك الكتب، ومنها على سبيل المثال: «شرح المشارق» للشيخ أكمل الدين، و «شرح مسلم» للقرطبي، و «شرح المشكاة» للطيبي، و «شرح البخاري» للكرماني، و «شرح المهذب» للنووي، و «الفائق» للزمخشري، و «التنقيح» للزركشي، و «شرح مسلم» و «المنتقى» و «المشارق» للقاضي عياض، و «فتح الباري» لابن حجر، و «النهاية لابن الأثير .. الخ.

وبالرغم من عناية العلماء بوجوه الإعراب المحتملة للأحاديث التي اقتضت منهم ذلك، فإننا لم نعثر على كتاب أو خبر يدل على وجود كتاب خصصه صاحبه لإعراب الحديث النبوي على غرار كتب إعراب القرآن الكريم إلاّ في القرن السادس الهجري حين وضع أبو البقاء العكبري المتوفى سنة (٦١٦) للهجرة كتابه «إعراب الحديث النبوي» وتلاه ابن مالك المتوفى سنة (٦٧٢) للهجرة في كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، وتلاهما جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) في كتابه «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد»، ولم أعثر على أي كتاب تخصص في هذا الفن غير هذه الكتب الثلاثة.

وقد اختلف الدافع إلى تأليف كل كتاب من هذه الكتب: فكتاب العكبري كان

الهدف منه تعليميًّا، فهو يذكر في مقدمته[1]: فإن جماعة من طلبة الحديث التمسوا مني أن أملي مختصراً في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث، وأن بعض الرواة قد يخطيء فيها، وتفيد الأخبار أن أحد تلاميذه كان يقرأ في جامع المسانيد لابن الجوزي مسنداً مسنداً، حتى إذا مر بهم حديث أو عبارة في حديث، أو كلمة تحتاج إلى شرح وبيان، تكلم أبو البقاء، وناقش القضية من الوجهة النحوية أو الصرفية أو اللغوية، وأحياناً من حيث الرواية، وطلابه يسجلون عنه ذلك.

وأما ابن مالك فقد كان كتابه ثمرة سلسلة من الجلسات العلمية التي كان الإمام اليونيني الحنبلي واحداً من روادها، حيث عرض عليه «كتاب البخاري» الذي كان يقوم بجمعه وتحقيقه، واستمع إلى توجيهاته لكثير من الأحاديث التي كان يظن أن فيها لَحْناً، وقد بلغ عدد هذه المجالس العلمية واحداً وسبعين مجلساً، حصل منها اليونيني على حلّ لكل المشكلات التي واجهته أثناء جمعه وتحقيقه «لكتاب صحيح البخاري»، وانتهت بابن مالك إلى تدوين حصيلة تلك المناقشات الغزيرة في كتاب سماه «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح».

وأما السيوطي فإنه لم يذكر لنا السبب الداعي إلى تأليف كتابه الذي سبق ذكره، ولكنه ذكر أنه لم يسبقه أحد في هذا الفن غير اثنين هما أبو البقاء وابن مالك، وعلى الرغم من أنه أدخل كتابيهما في كتابه فقد زاد عليهما كثيراً، ويبدو أن هدفه من تأليف كتابه كان -كعادته- جمع ما سبقه في هذا الفن، والزيادة عليه بالمقدار الذي يراه ضروريًّا.

ومهما يكن الدافع إلى تأليف هذه الكتاب، فهي ظاهره بارزة في تاريخ الدراسات النحوية التطبيقية، وهي تستأهل منا كل عناية واهتمام، فقد حدث تحول ظاهر في نظرة النحاة إلى قضية الاستدلال بالحديث في تقرير الأصول النحوية، فبعد أن اقتصد

(١) «إعراب الحديث النبوي»: (ص١).

سيبوية والأقدمون من النحويين في الاستشهاد به حتى رأينا من يقول بصحة الاستشهاد به بشروط، ثم من يجيز الاستشهاد به حتى رأينا من يقول بصحة الاستشهاد به بشروط، ثم من يجيز الاستشهاد به إطلاقاً، حتى أن بعض النحويين لم يجد حرجاً في وضع كتاب متخصص لإعراب الحديث.

الاستدلال بالحديث الشريف

يستند علماء العربية في إثبات الألفاظ اللغوية، وتقرير الأصول النحوية إلى القرآن الكريم، وكلام العرب الخلص، وجرى بينهم الخلاف في الاستدلال بالحديث الشريف، وليس المقصود بالحديث هنا أقوال النبي ﷺ فحسب، وإنما أيضاً أقوال الصحابة التي تحكي فعلاً من أفعاله أو حالاً من أحواله ﷺ، أو تحكي ما سوى ذلك من شئون عامة أو خاصة تتصل بالدين، بل إن بعض كتب الحديث تشتمل على أقوال صادرة عن بعض التابعين، وهذا ما جرى عليه مؤلفو كتب غريبة الحديث، فنراهم يذكرون ألفاظاً من كلام الرسول ﷺ وألفاظاً من كلام الصحابة وأخرى من كلام التابعين كعمر بن عبد العزيز ؓ، وهذه الألفاظ المنسوبة إلى الصحابة والتابعين متى جاءت من طريق المحدثين أخذت حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله ﷺ.

وقد ورد في الحديث الشريف ألفاظ لا يعرف لها علماء اللغة شاهداً في كلام العرب، وهذا ما نجده واضحاً في كتب غريب الحديث، فيذكر أصحابها في كثير من المواضع أن هذا اللفظ لم يجيء إلاّ في الحديث ولم نسمعه إلاّ فيه[1]، وقد ورد في الحديث الشريف أيضاً تراكيب نحوية لا يعرف النحاة نظيراً لها في غير الحديث، ومن ذلك وقوع خبر كاد مقروناً بـ (أَنْ)[2]، وهذا يلفت انتباهنا إلى أمر في غاية الأهمية، وهو أن

---

(١) انظر النهاية لابن الأثير مادة (هرو): (٥/ ٢٦١)، ومادة (ستر): (٢/ ٣٤٠).

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك: (٩٨)، وقد اقترن خبر

الاستدلال بالحديث في مجال اللغة والنحو، إنْ صحّ واتفقنا عليه، من شأنه أن يوسع مجالات البحث في علوم اللغة ويثريها بالكثير من الألفاظ والاستعمالات والتراكيب ويساعد على إعلاء شأن اللغة أكثر مما لو قصرنا الاحتجاج لها على القرآن الكريم، وما وصل إلينا من كلام عربي فصيح.

موقف النحاة من الاستدلال بالحديث

انقسم النحاة حول مسألة الاستدلال بالحديث إلى ثلاثة أقسام:

الأول: المانعون: وعلى رأسهم أبو الحسن على بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الضائع، وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان.

الثاني: المجوزون: وعلى رأسهم ابن مالك وابن هشام والبدر الدماميني، وابن فارس وابن خروف وابن جني وابن بري والسهيلي.

الثالث: المجوزون بشروط: وعلى رأسهم الشاطبي والسيوطي والعكبري.

أدلة المانعين:

يرى هذا الفريق عدم الاستدلال بالحديث لأنهم لا يثقون أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، ويرجعون عدم الثقة هذه إلى ثلاثة أسباب:

١- أن رواة الحديث جوزوا النقل بالمعنى، قال أبو حيان: فنجد القصة الواحدة قد جرت في زمانه ﷺ، فتنتقل بألفاظ مختلفة كحديث: «**زوجتكها بما معك من القرآن**» وفي رواية أخرى: «**ملكتكها بما معك من القرآن**» وفي ثالثة: «**خذها بما معك من القرآن**» وفي رابعة: «**أَمكناكها بما معك من القرآن**»، نعلم يقيناً أنه ﷺ لم يلفظ بجميع

(كاد) بـ (أن) في الشعر، انظر هذه القضية في (الباب الثاني).

هذه الألفاظ التي لا نجزم أنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً آخر مرادفاً لهذه الألفاظ، فأتى الرواة بالمراد منه، ولم يأتوا بلفظة، إذ المطلوب إنّما هو نقل المعنى[1].

وقال ابن الضائع: «.. قد تبين في أصول الفقه أنه يجوز نقل الحديث بالمعنى وعليه حذاق العلماء، فهذا هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة حديث النبي ﷺ؛ لأنه من المقطوع أنه أفصح العرب.

وابن خروف (٦١٠هـ) يستشهد بالحديث كثيراً فإن كان على معنى الاستظهار والتبرك بما روى عنه ﷺ فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً يجب استدراكه، فليس كما رأى والله أعلم[2]، وأضافوا إلى هذا أن الرواة لم يكونوا يضبطون الحديث بالكتابة اتكالاً على الحفظ، وأن الضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جِدًّا ولا سيما ألفاظ الأحاديث الطويلة[3].

٢- أنه وقع اللحن في كثر مما روى من الأحاديث؛ لأن كثيراً من الرواة لم ينشأوا في بيئة عربية خالصة حتى يكونوا عرباً بالفطرة، بل كانوا قد تعلموا العربية الفصحى من طريق صناعة النحو.

قال أبو حيان في «شرح التسهيل»: فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم ورواياتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلاّ بأفصح اللغات وأحسن

---

(١) «التذييل والتكميل في شرح التسهيل»: مخطوطة بدار الكتب رقم (٦٢) نحو: (٥/ ١٦٨-١٧٠).

(٢) «شرح الجمل» لابن الضائع، مخطوطة بدار الكتب رقم (١٩) نحو: (٢/ ٧٢)، وخزانة الأدب: (١/ ١١)، و «الاقتراح» للسيوطي: (٢٣)، و «دراسات في العربية وتاريخها»: (١٦٩).

(٣) خزانة الأدب: (١/ ١١)، و «الاقتراح»: (٢٣)، و «دراسات في العربية وتاريخها»: (١٦٩).

التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك من أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله ذلك له من غير معلم[١].

٣- أنّ أئمة النحو المتقدمين من المِصْرَيْن لم يحتجُّوا بشيء منه، فقد زعم أبو حيان في شرحه لكتاب «التسهيل» أن عدم الاحتجاج بالحديث هو مذهب المتقدمين والمتأخرين من علماء العربية، قال: أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء، وعلى بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك. أي: لم يحتجّوا بالحديث، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس[٢].

أدلة المجوزين:

أظهر أدلة المجوزين قولهم إن الأصل رواية الحديث على نحو ما سمع، وإن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه والتحري في نقله، ولهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي بلفظه، وهذا الظن كاف في إثبات الألفاظ اللغوية، وتقرير الأحكام النحوية.

قال البدر الدماميني في «شرح التسهيل»: ..(ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل، لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين)[٣].

(١) «التذييل والتكميل في شرح التسهيل» مخطوطة بدار الكتب رقم (٦٢) نحو (٥/ ١٦٨-١٧٠)، و «الاقتراح»: (٥٣)، وخزانة الأدب: (١/ ١١).

(٢) المراجع السابقة ودراسات في العربية وتاريخها: (١٦٨).

(٣) «تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد» للبدر الدماميني، مخطوطة بدار الكتب رقم (١٠٠٩) نحو: (١/ ٢٥٨)، وخزانة الأدب: (١/ ١٤).

وقال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى: إنّ هذا الخلاف لا نراه جاريًّا ولا أجراه الناس -فيما نعلم- فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت فيه لفظاً آخر[1].

كما يستند هذا الفريق إلى الإجماع على أنه ﷺ أفصح العرب لهجةً، قال ابن حزم في «كتاب الفصل» منكراً على من لم يجعلوا الحديث حجة في اللغة: لقد كان محمد بن عبد الله قبل أن يكرمه الله بالنبوة، وأيام كان بمكة، أعلم بلغة قومه وأفصح، فكيف بعد أن اختصه الله للنذارة واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه[2].

وقال الشاطبي في «شرح الألفية»: لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل المعنى وتختلف روايتها وألفاظها[3].

ويستند المجوزون أيضاً إلى أن الأحاديث أصح سنداً مما ينقل من أشعار العرب كما قال صاحب «المصباح» بعد أن استشهد بحديث: «من أثنيتم عليه بشر وجبت» على صحة إطلاق الثناء على الذكر بِشَرٍّ، قال صاحب «المصباح»: قد نقل هذا العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب فكان أوثق من نقل أهل اللغة، فإنهم قد يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله[4].

ويقول الميمني: على أن المسلمين في القرون الأولى كانوا أحرص على إتقان الحديث

(١) انظر «مقدمة ابن الصلاح»: (٣٣٣)، خزانة الأدب: (١/ ١٥).

(٢) «دراسات في العربية وتاريخها»: (١٦٩).

(٣) «شرح الألفية للشاطبي»: مخطوطة في المكتبة الأزهرية برقم (١٤٨٧) نحو، باب الاستثناء، والخزانة (١/ ١٢).

(٤) «المصباح المنير»: (٤١) مادة الثاء مع النون والياء.

من حفظ الشعر، والتثبت في روايته، وقد قَيَّض الله لأحاديث رسوله من الجهابذة النقاد من نفي عنه ما كان فيه من شبهة الوضع والانتحال وهذا حرم الشعر مثله(١).

أدلة المجوزين بشروط:

جاء هذا الفريق وسطاً بين الفريقين السابقين فهم لم يمنعوا الاستدلال بالحديث إطلاقاً، ولم يجوزوه إطلاقاً، وإنما أجازوا الاحتجاج بأنواع معينة من الأحاديث، وهي تلك التي اعتنى ناقلها بلفظها لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ، والأمثال النبوية، وبعض الأحاديث القصار.

قال الشاطبي: وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عُرِفَ اعتناء ناقله لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا لا يصح الاستشهاد به في العربية(٢).

وقال السيوطي في الاقتراح: وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما أثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جِدًّا، إنما يوجد في الأحاديث القصار، على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى(٣).

مناقشة المجوزين لأدلة المانعين:

يقول المانعون إنّ الرواة كانوا ينقلون الأحاديث بالمعنى، فلا ثقة لنا بأن اللفظ

---

(١) هامش الخزانة (١/ ٩).

(٢) «شرح الألفية للشاطبي»: مخطوطة بالمكتبة الأزهرية برقم (١٤٨٧) نحو، باب الاستثناء، وخزانة الأدب: (١/ ١٢)، و «الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية» للشيخ الراعي، مخطوطة بدار الكتب برقم (٣٩٣هـ): ورقة (٦٩-٧٢).

(٣) «الاقتراح في النحو»: (٥٢).

الذي روي به الحديث هو لفظ رسول الله ﷺ.

وأجاب المجيزون على هذا بأن كثيراً من المحدثين والفقهاء والأصوليين قد ذهبوا إلى منع رواية الحديث بالمعنى، ومن أجازوا الرواية بالمعنى شرطوا لذلك أن يكون الراوي على علم بما يُغَيِّرُ أو يُنْقِصُهُ، وأن يكون محيطاً بمواقع الألفاظ، بل قال بعضهم شرطه أن يحيط بدقائق علم اللغة، وأن تكون المحسنات الفائقة على ذكر منه، فيراعيها في نظم كلامه.

على أن المجيزين للرواية بالمعنى معترفون بأن الرواية باللفظ هي الأَوْلَى، وإذا كانت الرواية بالمعنى ليست في رأيهم سوى رخصة فإنهم لا يحتاجون إليها إلاّ في حال ضرورة، وأضافوا إلى أن هذا النقل بالمعنى إنّما أجازه في غير ما دُوِّن في الكتب، أما ما دُوِّن في الكتب فلا يجوز التصرف فيه بوجه، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل أن تفسد اللغة، وإذا كان قد وقع في الأحاديث المدونة نقل بالمعنى فإنما هو تصرف ممن يصح الاحتجاج بأقوالهم[1].

وقال البدر الدماميني: أسقط أبو حيان الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال من لا يوثق بعربيته إياها بالمعنى، وكثيراً ما يعترض على ابن مالك في استدلاله بها، وردّه شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها، لأنّ الأصل عدم التبديل، لا سيما والتشديد في ضبط ألفاظها، والتحري في نقلها بأعيانها مما شاع بين الرواة، والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنه خلاف الأَوْلى، وغلبة الظن كافية في مثل تلك الأحكام، بل في الأحكام الشرعية، فلا يؤثّر فيها الاحتمال المخالف للظاهر، وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما دُوِّن في كتب، أما دُوِّن فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف

---

(١) «زواهر الكواكب لبواهر المواكب»، لابن سعيد التونسي: (٢/ ١٥٠) وما بعدها، و «دراسات في العربية وتاريخها»: (١٧٠، ١٧١).

كما قال ابن الصلاح.

وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة، وحين كان كلام أولئك -على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذٍ تبديل لفظ يُحْتَجُّ به بآخر كذلك، ثم دُوِّن ذلك البدل ومُنِع من تغييره ونقله بالمعنى فبقي حجة في بابه صحيحة، ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم بالمتأخر[1].

ويقول المانعون: إنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب.

وأجاب الميمني من المجوزين فقال: ورواة الشعر أيضاً فيهم الأعاجم والشعوبية أمم، على أن المسلمين في القرون الأولى كانوا أحرص على إتقان الحديث من حفظ الشعر والتثبّت في روايته[2]. فما دام النحاة قد استدلوا بالشعر وبين رواته من الأعاجم والشعوبية أمم، كان الأَوْلى أن يستدلوا بالحديث.

ويقول المانعون: إنّ أئمة النحو المتقدمين من المِصْرَيْن لم يحتجُّوا بشيء منه لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، وتَبِعَهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرُهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس.

وقد رد المجيزون بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت[3]. وأما أنّ المتأخرين قد تبعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج

---

(١) «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد»، مخطوطة بدار الكتب برقم (١٠٠٩) نحو: (١/ ٢٥٨)، وخزانة الأدب: (١/ ١٤، ١٥)، و «دراسات في العربية وتاريخها»: (١٧١، ١٧٢).

(٢) خزانة الأدب: (١/ ٩) هامش.

(٣) خزانة الأدب: (١/ ٩، ١٠).

بالحديث فأجاب عنه البدر الدماميني في شرحه «لكفاية المتحفظ» المسمى «تحرير الرواية»، فعدّ من أصحاب مذهب المجوزين الجوهري وابن سيده وابن فارس وابن خروف وابن جني وابن بري والسهيلي حتى قال: لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلاّ ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح «التسهيل»، وأبو الحسن بن الضائع في شرح «الجُمَل»، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي[1]. وقال الدكتور شوقي ضيف: إن أبا علي الفارسي كان من الذين سبقوا ابن مالك في الاستشهاد بالحديث الشريف[2].

مناقشة المانعين لأدلّة المجوزين:

يقول ابن خلدون: إنّ الأصل في رواية الأحاديث عدم تبديل الألفاظ، والقائلون بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنه خلاف الأَوْلى، فيغلب الظن أن الرواية كانت باللفظ وغلبة الظن كافية في مثل تلك الأحكام بل في الأحكام الشرعية على أن ذلك التبديل -إنْ وُجِد- فهو في غير ما دُوِّن في الكتب، أما ما دُوِّن في الكتب فلا يجوز تبديله بلا خلاف كما قال ابن الصلاح، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة، فإذا وقع تبديل فغايته لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به.

ورد ابن علان في شرح «كتاب الاقتراح» على هذا بقوله: إن تدوين الأحاديث وقع بعد فساد اللغة، وقال: لم يحصل التدوين إلاّ في عصر التابعين ووقع يومئذ الاختلاط في اللغة، والرواية بالمعنى لم تقف عن حد من يتكلم العربية سليقة[3].

ويقول محمد بن حزم عن المجيزين: وإذا وجد -يعني: الباحث في العربية-

(١) انظر «دراسات في العربية وتاريخها»، (١٠).

(٢) «المدارس النحوية»، (٣١٠).

(٣) «شرح الاقتراح» لابن علان مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم (٦٦٦) نحو.

لرسول الله ﷺ كلاماً فعل به مثل ذلك -أي: صرفه عن وجهه وحرّفه عن موضعه- وتالله لقد كان محمد بن عبد الله قبل أن يكرمه الله بالبنوة وأيام كان بمكة أعلمَ بلغة قومه وأفصح فكيف بعد أن اختصّه الله للنذارة واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه[1].

واستنكر الشاطبي استشهاد النحويين بكلام أجلاف العرب وسفائهم الذين يبولون أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا، وتركهم الأحاديث الصحيحة[2].

ويُفْهَم من كلام ابن حزم وكلام الشاطبي أن المانعين يعتقدون النقص في فصاحة رسول الله ﷺ، وأنهم يُقَدِّمون أشعار العرب على الحديث الشريف في الاستشهاد. ويبدو أن هذا لم يخطر لهم على بال، ويجيب أبو حيان من المانعين قائلاً: ونعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصح العرب فلم يكن يتكلم إلاّ بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإنّما أمعنت في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روى في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما، فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث[3].

وقال ابن الضائع وهو من المانعين أيضاً: ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأَوْلَى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ لأنه أفصح العرب[4].

---

(١) الفصل على ما جاء في «كتاب دراسات في العربية وتاريخها»: (١٦٩)، ولم أعثر على كلام ابن حزم في الفصل.

(٢) شرح الشاطبي على الألفية، مخطوطة بالمكتبة الأزهرية برقم (١٤٨٧) نحو، باب الاستثناء، وخزانة الأدب: (١/ ١٢).

(٣) «التذييل والتكميل في شرح التسهيل» مخطوطة بدار الكتب رقم: (٦٢) نحو: (٥/ ١٦٨-١٧٠)، خزانة الأدب: (١/ ١١، ١٢)، «الاقتراح»: (٥٣، ٥٤).

(٤) «شرح الجمل» مخطوطة بدار الكتب رقم (١٩/ ٢٠) نحو: (٢/ ٧٢)، و «الاقتراح»: (٥٤)،

صدى هذه القضية عند المتأخرين والمعاصرين

استمر الحوار حول قضية الاستدلال بالحديث إلى يومنا هذا، وسوف نرى أن العلماء المتأخرين والمعاصرين لم يترددوا في متابعة المجوزين وتأييد آرائهم، والرد على المانعين، وإبطال ما ذهبوا إليه.

ومن أوائل المتأخرين الذين عنوا بهذه القضية:

١ - ابن سعيد التونسي (ت ١١٩٩هـ):

في كتابه «زواهر الكواكب لبواهر المواكب» وهو حاشية على شرح الأشموني «لألفية ابن مالك»، وقد عرض فيه لمسألة الاستدلال بالحديث، ورد على أبي حيان، ودافع عن ابن مالك ومنهجه في الاستدلال بالحديث[1].

وقد نقل ابن سعيد كلام أبي حيان الذي اعترض فيه على ابن مالك في احتجاجه بالحديث، ورد عليه ردّاً مُطَوَّلاً من اثنتين وعشرين نقطة مؤداها:

١ - أن الذين لم يحتجوا بالحديث من الأوائل لم يكونوا من المشتغلين به، ولا قاربوا ذلك، وليس ابن مالك مثلهم، ثم إنهم خالطوا كثيرين من أرباب اللسان العربي، وتلقوا اللغة منهم، فكفاهم ذلك عن الاستشهاد بالأحاديث التي يحتاجون فيها إلى الوسائط الكثيرة فيما بينهم وبين قائليها.

٢ - إن أراد أبو حيان أن لا وثوق في شيء من الأحاديث بأنه لفظ رسول الله ﷺ، كما يدل عليه كلامه، ولو بمعنى الظن القوي الكافي في مثل هذه الصناعة، كان في المرتبة العالية من البطلان، فإن بعض الأحاديث بل كثيراً منها لم تختلف فيه الرواة أصلاً،

وخزانة الأدب (١/ ١٠).

(١) انظر كلام ابن سعيد في كتابه السابق: (٢/ ١٥٠) وما بعدها.

فكان ذلك كالإجماع منهم على أنها لفظ رسول الله ﷺ.

٣- أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، لكنهم لم يصلوا إلى أَنْ يُقال: ما من حديث جاء عن النبي ﷺ إلاّ وهو مُحتمل أن يكون ليس مرويًّا باللفظ، وذكروا أن الراوي بالمعنى يقول: أو كما قال، أو نحو، فطرد الاحتمال في جميع الأحاديث التي ينتفي الظن القوي باطل، فلا يسوغ الرد على المصنَّف في كل حديث استشهد به بمجرد الاحتمال، بل حتى يبين مثلاً قصة جاءت عن النبي ﷺ بألفاظ متعددة.

٤- أن القصة الواحدة إذا وردت عن النبي ﷺ بألفاظ وعُلمت جميعها، يُجزم بأن واحداً منها لفظه ﷺ، لأنّ وقوف الرواة عند تلك الألفاظ كالإجماع على نفي ما سواها، كما أنا وإن طردنا احتمال الرواية بالمعنى في جميع الأحاديث لكنا نقول: إنّ ذلك في الغالب للصحابة والتابعين وهم فصحاء أعراب غالباً يحتج بكلامهم.

فمجرد احتمال الرواية بالمعنى لا يكفى في الرد على ابن مالك، إنما الذي يرد عليه به أن يبين في الحديث الذي يستشهد به أنه مروي بالمعنى، رواه فلان بن فلان، وغَيَّر فيه لفظ النبي ﷺ، وهو غير عربي، وأنّى له ذلك.

كما أن ذلك الاحتمال وإنْ طردناه في جميع الأحاديث، لكنه قد يعارضه ما ينفيه من وجوه البلاغة وأسرار الفصاحة التي تكون في بعض الأحاديث مما لا يصل إليه غير النبي ﷺ.

٥- أنّ دعوى أنّ الضابط منهم من يضبط المعنى باطلة قطعاً وكيف ذلك في مثل ابن عباس -رضي الله عنهما- الذي سمع قصيدة عمر بن أبي ربيعة:

أَمِنْ آل نُعْم أنت غادٍ فمبكر

مرة واحدة فردَّها كما سمعها مع فرط طولها إلى الغاية من غير أن يُبدِّل فيها حرفاً فضلاً عن لفظ.

وفي مثل أبي هريرة الذي قال فيه الشافعي: أَحْفَظُ من روى الحديث في دهره، والذي دعا له الرسول ﷺ بأن لا ينسى شيئاً سمعه منه.

وفي مثل البخاري الذي وقع له عند دخوله بغداد الواقعة التي طبقت الآفاق.

٦- أن الذي نعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله ﷺ كان يتكلم بفصيح اللغات وبأفصحها، وبالحسن من التراكيب وبأحسنها، وبجزلها وأجزلها، لا أنه لا يتكلم إلاّ بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأجزلها. وهذا ما نلمسه عند النظر في الحديث.

٢- الشيخ محمد الخضر حسين:

في كتابه «دراسات في العربية وتاريخها»[1]، فقد عقد فيه فصلاً كاملاً عن هذه القضية، ثم تقدم بآرائه إلى المجمع اللغوي في القاهرة ليقطع فيها رأياً.

وهو يذكر لنا في البداية الدافع الذي جعله يخوض في هذه القضية، فيقول: فإن الكتب المؤلفة في الحديث وغريبه كثيرة، ومنها ما يبلغ مجلدات ضخمة، ومتى رأينا أن الحقّ في جانب من يراها حجة كافية في اللغة كان مجال البحث في علوم اللغة أوسع، ووجدنا من المساعدة في إعلاء شأن اللغة ما لا نجده عندما نقصر الحجة على القرآن الكريم وما يبلغنا من كلام عربي فصيح[2].

وفي نهاية بحثه يرى أن هنالك من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة، وهو ستة أنواع[3]:

إحداها: ما يُروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ﷺ كقوله: «حَمِيَ الوطيس»، وقوله: «ماتَ حَتْفَ أنفه»، وقوله: «الظلم ظلمات يوم القيامة»، إلى نحو هذا

---

(١) طبع في دمشق سنة (١٩٦٠م)، ونشره المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح.

(٢) «دراسات في العربية وتاريخها»: (١٦٦).

(٣) المرجع السابق: (١٧٧).

من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان، كقوله: «مأزورات غير مأجورات»، وقوله: «أن الله لا يملّ حتى تملوا».

ثانيها: ما يُروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر ﷺ بالتعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها: ما يُروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم بلغتهم، ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتّحدت ألفاظها، فإنّ اتّحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي ﷺ، أو إلى الصحابة، أو إلى التابعين الذين ينطقون الكلام العربي الفصيح.

خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج، والإمام الشافعي.

سادسها: ما عُرف من حال رُواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوه، وعلى بن المديني.

كما أنه يرى أن هنالك من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين.

ويختم الأستاذ محمد الخضر حسين بحثه قائلاً: وخلاصة البحث أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يُروى في كتب الحديث المدوّنة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية، ولا نستثني إلاّ الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة، أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مردّ له، ويشدّ أزْرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على

بعض رواياته[١].

وقد عرض الأستاذ محمد الخضر حسين بحثه هذا على مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فأصدر المجمع القرار التالي[٢]:

اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم في رواتها.

وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

١- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

٢- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الأنفة الذكر على الوجه التالي:

أ- الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج- الأحاديث التي تُعَدّ من جوامع الكلم.

د- كتب النبي ﷺ.

هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.

و- الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز- الأحاديث التي عُرِف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوه ومحمد بن سيرين.

---

(١) «دراسات في اللغة العربية وتاريخها»: (١٨٠).

(٢) انظر مجلة المجمع (جـ٣:ص١٩٩) وما بعدها.

ح- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة من محضر الجلسة الخامسة والثلاثين دور الانعقاد الرابع.

٣- الأستاذ طه الراوي:

في كتابه «نظرات في اللغة والنحو»[1] حيث تحدث عن الشواهد النحوية، وذكر الكلام النبوي، وأشار إلى فصاحته وانحراف النحاة عن الاحتجاج به.

وذكر أن أول من أقدم على الاحتجاج به ابن خروف، ثم ابن مالك الذي توسّع فيه توسّعاً نَفَّسَ فيه على العربية، حتى اتُّهم بالخروج على سنن النحويين.

ثم رد الأستاذ الراوي على المانعين بما لا يخرج عن الردود السابقة[2].

٤- الشيخ أحمد كحيل:

وقد عقد فصلاً بعنوان: (الحديث والاستشهاد به) في رسالته «النحو في الأندلس»[3]، تحدث فيه عن اهتمام الأندلسيين بدراسة الحديث وروايته، وإعمال الرحلة في طلبه، وكان من ثمار هذه العناية الفائقة، أن قام بعض علماء الأندلس ونادى بجعل الحديث مصدراً من مصادر اللغة وأصلاً من أصول النحو.

وهو يعجب من المشارقة، كيف غفلوا عن هذا المصدر الكريم والرسول أفصح العرب قاطبة، وسند حديثه أصح من سند أشعار العرب ونثرهم.

وأشاد بنهج الأندلسيين الذي نتج عنه ترجيحهم لآراء الكوفة أحياناً لورود

(١) الطبعة الأولى، بيروت، (١٩٦٢م).
(٢) انظر المرجع السابق: (٢١-٢٣).
(٣) رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية في الأزهر لعام (١٩٦٣م) برقم (٨٣٣٩).

أحاديث تؤيدها، وتأسيسهم قواعد جديدة لورود أحاديث تقتضيها[١].

ولكنه لا يميل إلى اعتماد الحديث على إطلاقه في الاحتجاج، بل لا بد من النظر إلى صحة الرواية وغير ذلك من أمور التصحيف والاقتضاب.

٥- الشيخ محمد رفعت:

في رسالته «أصول النحو السماعية»[٢] حيث جعل (الباب الثاني) منها للحديث، وفَصَّل مذاهب القدامى في الاحتجاج به وعلق عليها، وهذا مجمل رأيه:

أ- يرى أن ابن مالك ومن تبعه قد بالغ في الاحتجاج بالحديث حتى ترك المحجة، وأفرط حتى جاوز الحد بمراحل، فكيف نطلق الاحتجاج بالحديث ونحسب أن كل ما روي عن رسول الله ﷺ هو من لفظه، مع أن كثيراً من الرواة أنفسهم قد اعترفوا بنقل الحديث بالمعنى فيمكن الاطمئنان إلى الاحتجاج، والواجب على أصحاب العربية أن يبحثوا عن بواعث الاطمئنان ليميزوا ما يحتج به مما لا يحتج به[٣].

ب- ويرى أن أبا حيان ومن قصد قصده قد حاد عن السبيل إذ ترك الاحتجاج بالحديث كله خوفاً من لحن راوٍ أو أعجمي، فكاد هؤلاء يقتلون أصلاً من أصول العربية.

ويعجب لهؤلاء العلماء الذين ينكرون الاحتجاج فيما رُوِيَ من الحديث وهم يحتجون بكلام الأعراب الوافدين على العواصم، وكثير من أولئك الأعراب يتلقون أحاديث النبي ﷺ من أكابر الرواة ويعجبون بفصاحتها.

وإذا كانت الرواية بالمعنى هي السبب في ترك الاستشهاد بالحديث فهناك رواة

(١) المرجع السابق: (٨٠).

(٢) رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالأزهر لعام (١٣٦٣هـ).

(٣) «أصول النحو السماعية»: (٦٢).

يتشددون في الرواية باللفظة، ومن يجوزون الرواية بالمعنى، يرون أن النقل باللفظ نفسه أولى، ويراقبون عربية الحديث ولا يجوزون اللحن فيه، بل يعدونه من الكذب على رسول الله ﷺ لأنه لم يكن يلحن.

ويعجب للغويين الذين يدفعون الحديث كله، لأنّ رواته قد تلحن، وهم يعلمون أنّ علم الحديث وأصوله حافل بالدراسات الواسعة الشاملة، ثم تراهم يستشهدون باللقيط من الأشعار، وبالغريب الذي لا يعلم راويه، وبالموضوع الذي قد عُرِف انتحاله، وبما تعددت رواياته، وشذّت عباراته[1].

وينكر اتهام الأقدمين بأنهم تركوا الاستشهاد بالحديث مبيِّنًا أن النحو تنشأ في أحضان رواة الحديث، ومشيراً إلى أن (سيبويه) استدل ببعض الأحاديث في كتابه.

جـ- يرى أن رأي (الشاطبي) و (السيوطي) يحاول أن يخطو نحو التوسط بين الرأيين، ولكنها خطوة قصيرة، لاعترافهم بأن الأحاديث التي رويت باللفظ نادرة جِدًّا.

ويسأل: لماذا يستشهدون بالأمثال والأشعار التي اختلفت روايتها وألفاظها، وَيُذَكِّرهم بكثرة الاستشهاد بالحديث في كتب اللغة، فكيف يستشهد اللغويين بالحديث، ولا يستشهد به النحويون وهم أخوة يرجعون إلى اللفظ العربي جميعاً[2].

ويختم بذكر رأيه النهائي في مسألة الاحتجاج بالحديث متوخيًّا قصد السبيل كما يقول، فيرى صحة الاستشهاد به عند اطمئنان الباحث إلى إسناد التعبير إلى النبي ﷺ أو إلى من يُحْتَجُّ بكلامه[3].

---

(١) «أصول النحو السماعية»: (٦٩).

(٢) المرجع السابق: (٧٥).

(٣) المرجع السابق: (٨١).

٦- مهدي المخزومي:

في كتابه «مدرسة الكوفة»[١]، وقد ذكر فيه أن الذين كانوا يروون بالمعنى -في أغلب الظن- إنما هم العرب الذين كانوا يعتدُّون بسلامة سلائقهم، أما الموالي الذين لم يأخذوا بأسباب العربية فهم أبعد ما يكونون عن أن يتصرفون في متون الأحاديث[٢].

ويُؤَيِّد مذهب ابن مالك قائلاً: فَتَرْكُ الاستشهاد بالأحاديث خسارة كبيرة أنزلها بالعربية تقعّر النحاة وتحذلقهم، ولا يسع الدارس إلاّ الاطمئنان إلى سلامة ما ذهب إليه ابن مالك ومن شايعه في اعتبار الأحاديث من المصادر التي يعتمد اللغوي والنحوي عليها[٣].

ويرى أن علماء العربية كان عليهم أن ينصفوا رواة الحديث من زاوية أعمالهم وتخصصهم، فينصوا على من صحت ملكته منهم فيقبلوا روايته، وينصوا على من لم تصح ملكته فيرفضوا روايته، ولو فعلوا ذلك لوجدوا أنفسهم أمام طائفة كبيرة من النصوص تصلح أن تكون من المصادر التي يرجعون إليها[٤].

٧- الأستاذ سعيد الأفغاني:

وقد بحث هذه القضية في كتابه «في أصول النحو» فذكر على امتداد فصل طويل من فصوله أقوال العلماء والباحثين من المانعين والمجوزين، وأسهم في تفنيد بعض الآراء وترجيح أراء أخرى، قال في رده على ما أدعاه (أبو حيان) من أن أئمة النحو

(١) الطبعة الثانية، مطبعة الحلبي لسنة (١٩٥٨م)، مصر.

(٢) المرجع السابق: (٥٩)

(٣) «مدرسة الكوفة» لمهدي المخزومي: (٦٠).

(٤) المرجع السابق: (٦١).

(٥) «في أصول النحو»: (٤٢) وما بعدها.

المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه وتابعهم المتأخرون من نحاة الأقاليم في عدم الاحتجاج به فلزم الإقتداء بهم: ونجد الاحتجاج بالحديث مالئاً معاجم اللغة، فنظرة إلى «معاجم الصحاح» للجوهري، و «التهذيب» للأزهري، و «المخصص» لابن سيده، و «المجمل» و «مقاييس اللغة» لابن فارس، و «أساس البلاغة» للزمخشري، كافية لدحض ما أدعى (أبو حيان) بل قد عدّ ابن الطيب من أصحاب هذا المذهب من النحاة ابن جنى وابن خروف وابن بري والسهيلي.

بل إنّه قال: لا نعلم أَحَداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلاّ ما أبداه الشيخ أبو حيان في «شرح التسهيل»، وأبو الحسن بن الضائع في «شرح الجُمل»، وتابعهما الجلال السيوطي في «الاقتراح»، ولا عجب في أن يتدارك المتأخرون ما فات المتقدمين، بل أنّ ذلك هو المنتظر المقبول، وإنّا لنجد ما لدى المتأخرين من ثروة نحوية ولغوية وحديثية شيئاً وافراً مكّنهم من أن تكون نظرتهم أشمل، وأحكامهم أسدّ.

ولو كانت هذه الثروة في أيدي الأقدمين كأبي عمرو بن العلاء، والأصمعي وسيبويه لعضّوا عليها بالنواجذ، ولغيَّروا -فرحين مغتبطين- كثيراً من قواعدهم التي صاحبها حين وَضْعِها شحّ المورد، ولكانوا أشدّ المنكرين على أبي حيان جموده وضيق نظرته وانتجاعه الجدب، والخصب محيط به من كل جانب[1].

٨- الشيخ يحيى عبد العاطي:

في رسالته «الدافع الحثيث استشهاد النحاة بالحديث»، وهي رسالة تابعة لرسالته في الدكتوراه: «ابن مالك وأثره في اللغة العربية»[2].

وقد صرح أنه ألف هذه الرسالة للدفاع عن صاحبه ابن مالك والرد على هجوم

---

(١) «في أصول النحو»: (٤٢) وما بعدها.

(٢) رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر برقم (٨٢٦٤).

ابن حيان عليه[1].

ويؤخذ على رسالته هذه أنه ظن أن السيوطي لم يطلع على كتاب ابن مالك «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»؛ لأن السيوطي قد أطلع على هذا الكتاب ونقل معظمه وأدخله في كتابه المسمى «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد»، وسوف أبسط القول في هذه المسألة عند كلامي على الكتابين المذكورين إن شاء الله.

ومهما يكن من أمر فإن الشيخ يحيى عبد العاطي يرى أن فريقاً من أصحاب اللغة والنحو الحاملين للحديث تجنبوا الكلام في الحديث ورعاً وتقوى، وابتعدوا حتى لا يدخل الحديث في الأقيسة النحوية مثل: حماد بن سلمة، والخليل بن أحمد والأصمعي[2].

وأنّ فريقاً آخر كان فيه جماعة من الموالي أشهرهم عبد الله الحضرمي وعيسى ابن عمر الثقفي، وهؤلاء واضعوا الطريقة القياسية في النحو، فلم يستشهدوا بالحديث لأن النحو بدأ قليلاً في قواعده، ولم تكن الحاجة ملحة إلى طلب الحديث؛ لأن التوسع في طلب الشواهد كان نتيجة نموّ النحو ووقوع الخلاف بين البصرة والكوفة، ولو طبّقوا الأقيسة التي عرفوها واستشهدوا بها، لكان ما يقال في كلام العرب من ضرورة وشذوذ وتلحين تهجّماً على أفصح العرب قاطبة[3].

وختم برأيه في الاستشهاد على النحو التالي:

أ- يُستشهد بها في كتب المسانيد بحذر، كمسند الإمام أحمد ومسند أبي داود والطيالسي وغيرهما، وهو يقبل منها ما توفرت فيه شروط مجمع اللغة العربية

---

(١) المرجع السابق: (٣٠).

(٢) المرجع السابق: (١١٦).

(٣) المرجع السابق: (١١٦، ١١٧).

في القاهرة[١].

ب- «موطأ الإمام»: وهو يشتمل على أحاديث رسول الله ﷺ وأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وقد عرضه على سبعين من فقهاء المدينة فوافقوه عليه، ومكث في تأليفه أربعين سنة، يهذّب ويختار وينظّم، ونشأ صاحبه في بيئة عربية، وأحاديثه كلّها صحيحة، وأسانيده متّصلة، فيرى الاستشهاد به دون تردد[٢].

ج- الصحيحان: وهما في المرتبة الأولى من حيث الأخذ بروايتهما بلا قيود، وكذلك ما جمع من «كتاب المبسوط» للشافعي من الأحاديث المسندة[٣].

د- «سنن النسائي» و «سنن أبي داود»: وهو يرتضي بالاستشهاد بما فيهما من الأحاديث.

هـ- «الجامع للترمذي»: ويشتمل على الصحيح والحسن والضعيف، مبيّناً درجة كل حديث في موضعه، وقد عرض كتابه على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به واستحسنوه، كما انتفع به شيخه البخاري، فيرى قبول الاستشهاد بروايته.

و- «سنن ابن ماجه»: غَضَّ من قيمتها ما فيها من المناكير والموضوعات، فيرى الابتعاد عن الاستشهاد منه إلا بما يتفق مع شروط المجمع اللغوي.

---

(١) انظر مجلة المجمع، جزء (٤)، رقم الجلسة: (٣٥).
(٢) «ابن مالك وأثره في اللغة العربية»: (١٢٠، ١٢١).
(٣) المرجع السابق: (١٢٢).

٩- الأستاذ محمد عيد:

في كتابه «الرواية والاستشهاد باللغة»[١] وقد عزا انصراف الأوائل عن الاستشهاد بالحديث إلى أن الحديث لم يكن قد جُمع بينما أصبحت نصوصه موثقة في فترة النضوج.

ويتساءل عن سكوت النحاة المتقدمين عن مناقشة الاستشهاد بالحديث، وانصرافهم عن استخدامه، حتى عصر ابن مالك، مع أنهم كانوا على معرفة تامة بحركة توثيق الحديث، وذلك بحكم الزمالة العلمية التي كانت تربط بين علوم الدين واللغة.

ويعلل هذا بأن الإحساس الشديد بتنزيه السنة وقف مانعاً لهم عن الاتجاه إلى نصوصها بالتحليل والدراسة واستنباط القواعد، وسكتوا عن الخوض في ذلك منذ البداية، وانتقل ذلك إلى مَنْ جاء بعدهم وتابعهم من النحاة، إلاّ ما كان من شرح الحديث واستخدام النحو في ذلك على سبيل التطبيق للقواعد النحوية وليس لاستنباطها منه، وكان هذا بفعل التحرز الديني.

وهو يرفض الأسباب التي أبداها المانعون، ويراها غير مقنعة فقد نشطت حركة جميع الحديث فترة كافية في عصر كان يصح الاحتجاج بكل ما فيه من نصوص، علاوة على ما قاله المسوّغون للاستشهاد به من أنه لا يشترط في نصوص اللغة اليقين والقطع، بل الظن والنقل والتوثيق الزمني كاف[٢].

ولم يقف اهتمام المحدثين بهذه القضية عند أولئك الذين ذكرتهم، بل تعدّاهم إلى كثير من الباحثين الذين اعدوا رسائل علمية حول أصول النحو، أو مذاهب النحاة ومناهجهم، واذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

---

(١) طبع في القاهرة سنة (١٩٧٢م).

(٢) «الرواية والاستشهاد باللغة»: (١٢٩-١٥٩).

١- منهج النحاة العرب من خلال «كتاب الاقتراح» للسيوطي[١].

٢- «اللباب في علل البناء والإعراب» للعكبري[٢].

٣- «شرح المقدمة النحوية» لابن بابشاد[٣].

٤- «شرح الجمل الكبرى» لابن هشام الأنصاري[٤].

٥- أبو حيان الأندلسي وتحقيق «كتاب ارتشاف الضرب في لسان العرب»[٥].

وقد علمت أن وزارة الإعلام العراقية أصدرت مؤخراً كتاباً عنوانه: «موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث» للدكتورة خديجه الحديثي[٦]، ولم أطلع عليه لعدم وجوده في الأسواق.

---

(١) رسالة ماجستير أعدها عبد الحميد أحمد حماد سنة (١٩٧٣)، في مكتبة جامعة القاهرة.

(٢) رسالة دكتوراه أعدها خليل بنيان الحسون سنة (١٩٧٦)، في مكتبة جامعة القاهرة برقم (١٦٥٠).

(٣) رسالة دكتوراه أعدها محمد أبو الفتوح محمد شريف سنة (١٩٧٤م)، في مكتبة جامعة القاهرة برقم (١٥٦٤).

(٤) رسالة ماجستير أعدها على توفيق الحمد سنة (١٩٧٦م)، في مكتبة جامعة القاهرة برقم (١٧٢٩)

(٥) رسالة دكتوراه أعدها مصطفى النحاس، بجامعة الأزهر، نسخة في مكتبة جامعة القاهرة برقم (١٩١٤).

(٦) نشرت ذلك مجلة الفيصل السعودية في العدد (٥٦)، صفحة (١٢).

رأي البحث

بعد أن عرضت وجهة نظر المانعين، ووجهة نظر المجوزين، ووجهة نظر الفريق الثالث الذي توسّط بينهما، وبيّنت صدى هذه القضية لدى المتأخرين والمحدثين، ظهر لي أن الاتجاه العام يسير بخطوات واسعة وسريعة لتأييد الذين أجازوا الاستدلال بالحديث.

ولكننا لا نستطيع أن ننكر أن هنالك فئة ما زالت ترى بعد جواز الاستدلال بالحديث، وقد لمست هذا من بعض أساتذتي الأجلاء في الجامعات المصرية، مما يؤكد أن أدلة المجوزين في القديم والحديث لم تكن مقنعة إلى الحد الذي ينهي هذا الخلاف لصالحهم.

ولما تأملت تلك الأدلّة وجدتها أقرب إلى الادعاء منها إلى الأدلّة العلمية التي لا تدع مجالاً للشك.

وقد وجدت أن الخلاف بين الفريقين محصور في أربعة أمور هي:

أولاً: تدوين الحديث، متى تمّ؟ قبل فساد اللغة أم بعده، فإذا ثبت أنه تمّ فساد اللغة سقطت دعوى منع الاستدلال بالحديث لجواز روايته بالمعنى، لأنّ كلام الرواة في تلك الفترة يُحْتَجّ به.

ثانياً: وقوع اللحن في بعض الأحاديث كما يظهر، إنْ صح فهو دليل على أن الحديث ليس من لفظ الرسول ﷺ لأنه لم يكن يلحن، وإنْ لم يصح سقطت هذه الدعوى.

ثالثاً: دعوى أن معظم الرواة من الأعاجم، الذين لا يتكلمون اللغة سليقة، فإذا تصرفوا في اللفظ لحنوا.

رابعاً: عدم احتجاج أئمة النحو المتقدمين بالحديث، لعدم وثوقهم بروايته على

اللفظ.

وقد رأيت أن استخدم طريقة علمية للوصول إلى حكم مقنع في هذه الأمور الأربعة، فإن وُفِّقت تكون هذه الدراسة آخر ما يمكن أن يقال في هذه القضية.

أمّا الأمر الأول فليس من الممكن أن نصل فيه إلى حكم مقنع إلاّ إذا استعرضنا التطور التاريخي لمكتبة الحديث، لأن موقف أبي حيان وجماعته في القديم، وموقف (جولد تسيهر) الألماني ومن تأثر به في العصر الحديث، أثارا جدلاً واسعاً حول هذه القضية، نشأ عنه اعتقاد طائفة كبيرة من الباحثين بأن تدوين الحديث قد تمّ بعد فساد اللغة، فإذا تصرف الرواة ببعض ألفاظ الحديث، فكلامهم لا يُحْتَجّ به.

أما أبو حيان فقد بيَّنا آراءه فيما تقدم حيث عرضنا أدلة المانعين ومناقشاتهم، وأما (جولد تسيهر) فإنه قد تأثر في بداية الأمر بأبحاث (شبرنجر) التي نسخت الرأي الخاطئ الزاعم أن كتب الحديث قامت على مصادرة شفوية، بيد أن (جولد تسيهر) كان يرى أن التحرج الديني، والاهتمامات العقيدية للفرق الإسلامية قد دفعت وقت تال إلى كراهة تدوين الحديث[1].

فهو يرى أنه ليس هنالك ما يمنع من افتراض أن الصحابة والتابعين قد أرادوا المحافظة على أقوال الرسول ﷺ وما روى عنه، فقاموا بتدوينها خوفاً عليها من الضياع، وهل كان يجوز أن تترك أقوال الرسول ﷺ لمصادفات الحفظ في الصدور في مجتمع كانت الأقوال المأثورة للبشر العاديين تحفظ بالتدوين؟[2].

وهذا الرأي الخاص بصدر الإسلام رأي صحيح، وتعود صحته إلى أن (جولد تسيهر) ومن قبله (فون كريمر) و (شبرنجر) قد عرفوا قدراً من المعلومات الخاصة

(١) «تاريخ التراث العربي»: (١/ ٢٢٥).

(٢) المصدر السابق: (١/ ٢٢٦).

بهذه المرحلة المبكرة ولم يخامرهم الشك في صحتها[1].

غير أن (جولد تسيهر) عاد فافترض أنه قد ظهر لدى القوم فيما تلا هذا من زمن تحرج من الاحتفاظ بالحديث على شكل مدون، وتبعاً لهذا فقد نبذ (جولد تسيهر) المعلومات الخاصة بما حدث بعد ذلك لمدونات الحديث، فجعل بداية الجهود الجامعة في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث للهجرة، ومجموعات الحديث هذه لا تعدّ في رأيه عملاً أُنجِز بمنهج علمي نقدي، أو وفْق تصنيف منهجي، فقد انتقاها الجامعون من الكتب التي أتيحت لهم، وكان عليهم فوق هذا أن يجمعوا الروايات الشفوية في رحلاتهم الطويلة، ويضموها الرواية بجانب الرواية[2].

ويبدو لي أن كل من ادعى أن تدوين الحديث تمّ في عهد فساد اللغة، فاته أن يفرق بين ثلاثة مصطلحات هي:

أ- **كتابة الحديث**: ويعني تسجيل الأحاديث في كراريس صغيرة يسمى الواحد منها (صحيفة) أو (جزءاً) وقد تم ذلك في عصر الصحابة وأوائل التابعين.

ب- **تدوين الحديث**: ويعني: ضم التسجيلات السابقة المتفرقة، وتمّ هذا في الربع الأخير من القرن الأول والربع الأول من القرن الثاني للهجرة.

ج- **تصنيف الحديث**: ويعني: ترتيب الأحاديث وفق مضمونها في فصول أو أبواب، وقد بدأ هذا في الربع الثاني من القرن الثاني، واستمرّ إلى أن ظهرت طريقة تصنيف الأحاديث حسب مسانيد الصحابة.

والآن نفصل القول في كلّ واحد من المصطلحات الثلاثة، من خلال المعلومات التي وصلت إلينا، ومن خلال الكتب والمخطوطات التي بين أيدينا أو التي أشارات

---

(١) المصدر السابق: (١/ ٢٢٧).

(٢) المصدر السابق: (١/ ٢٢٦).

المصادر الأخرى إلى أنها موجودة، ومن خلال بحث المواد الحديثية كذلك.

كتابة الحديث:

تفيد الأخبار أن كتابة الحديث بدأت في عهد رسول الله ﷺ، ومن ذلك ما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ، أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بإصبعه إلىّ فيه وقال: «**اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلاّ الحق**»[1].

وروى البخاري عن أبي هريرة ﷺ، قال: ما من أصحاب النبي ﷺ أكثر حديثاً عنه مني إلاّ ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب[2].

وروى البخاري أيضاً أن رجلاً من أهل اليمن طلب يوم فتح مكة من الصحابة أن يكتبوا له خطبة النبي ﷺ بعد الفتح، فاستأذنوا النبي ﷺ في ذلك، فقال: «**أكتبوا لأبي شاة**»[3].

وروي كذلك عن النبي ﷺ أنه كتب كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم[4].

وأن رجلاً من الأنصار شكا إلى النبي ﷺ قلة حفظه، فقال له النبي ﷺ: «**استعن**

(١) «سنن الدارمي»: (١/ ١٢٣).

(٢) «صحيح البخاري»: (١/ ٣٨)، «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر: (٨٩).

(٣) «صحيح البخاري»: (١/ ٣٨)، «جامع بيان العلم وفضله»: (٨٩)، «سنن الترمذي»: (٥/ ٣٩).

(٤) «جامع بيان العلم وفضله»: (٩٠).

بيمينك»[1].

وأن النبي ﷺ قال في مرضه الذي توفى فيه: «**أئتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده**»[2].

ولكن هناك أحاديث وردت عن الرسول ﷺ نهى فيها عن كتابة الحديث، ومنها ما رواه ابن عبد البر بسنده عن أبي سعيد الخدري ﵁ أن رسول الله ﷺ، قال: «**لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن ومن كتب عني شيئاً سوى القرآن فليمحه**»[3].

وحديث أبي هريرة: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث فقال: «**ما هذا الذي تكتبون؟**»، قلنا: أحاديث نسمعها منك، قال: «**كتاب غير كتاب الله، أتدرون؟ ما ضل الأمم قبلكم إلا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله -تعالى-**»[4].

ومعنى هذا أنه كان هناك بعض الصحابة يكتبون أحاديث النبي ﷺ مع وجود أحاديث صريحة في النهي عن ذلك، وهي مسألة تبدو في ظاهرها كأن فيها شيئاً من التعارض، فكيف استباح بعض الصحابة لأنفسهم كتابة الحديث مع وجود النهي عن ذلك؟[5].

وقد وقف العلماء أمام هذه المسألة وحاولوا التوفيق بين هذا التعارض الظاهري بين هاتين المجموعتين من الأحاديث: أحاديث النهي وأحاديث الإباحة[6].

فذهب بعضهم إلى أن أحاديث الإباحة ناسخة لأحاديث النهي، وأن النهي كان

---

(١) «سنن الترمذي» (٥/ ٣٩)، «تقييد العلم» للخطيب البغدادي: (٦٧).

(٢) «البخاري بشرح فتح الباري»: (١/ ٢٠٨).

(٣) «جامع بيان العلم» لابن عبد البر: ٧٩، و «صحيح مسلم» طبعة الحلبي: (٤/ ٢٢٩٤).

(٤) «تقييد العلم» للخطيب: (٣٤)، و «سنن الترمذي»: (٥/ ٣٨).

(٥) «دراسات في القرآن والحديث» للدكتور يوسف خليف: (١٥٥).

(٦) «دراسات في القرآن» والحديث للدكتور يوسف خليف: (١٥٦).

لظروف عارضة زال النهي بزوالها، ومن هذه الظروف خشية اختلاط القرآن بالسُّنَّة في بادئ الأمر، وخشية الانشغال بالسنة عن القرآن، ثم أن السنة كانت قليلة في البداية بحيث يسهل حفظها، فلما كثرت وخيف عليها من الضياع، أذن النبي بكتابتها(١).

وذهب بعضهم إلى أن النهي إنما كان عن كتابة السنة مع القرآن في صحيفة واحدة خوف اختلاطهما على غير المعارف في أول الإسلام(2).

وذهب بعضهم إلى أن النهي كان خاصاً بمن يوثق بحفظه حتى لا يتكل على الكتابة فيهمل الحفظ، وأما الإباحة فكانت لمن لا يوثق بحفظه، واستدلوا بحديث أبي شاة وحديث الرجل الأنصاري اللذين ذكرتهما سابقاً(٣).

وقد أشار النووي إلى شيء من ذلك في شرحه على «صحيح مسلم»، وذلك حيث يقول: وجاء في الحديث النهي عن كَتْب الحديث، وجاء الإذن فيه، فقيل كان النهي لمن خيف اتكاله على الكتاب وتفريطه في الحفظ مع تمكنه منه، والإذن لمن لا يتمكن من الحفظ(٤).

وقد فصّل القول في هذه المسألة أستاذنا الدكتور يوسف، حيث قال في كتابه «دراسات في القرآن والحديث»: ويبدو أننا نستطيع تفسير الموقف على أساس أن النهي

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة: (٢٨٦)، و «المحدث الفاضل» للرامهرمزي: (٣٨٦)، و «دراسات في القرآن والحديث» للدكتور يوسف خليف: (١٥٦)، و «بحوث في تاريخ السنة» للدكتور أكرم العمري: (٢١٧) وما بعدها.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) «مقدمة ابن الصلاح»: (٢٠٣)، و «الباعث الحثيث»: (١٣٣)، و «دراسات في القرآن والحديث» للدكتور يوسف خليف: (١٥٦).

(٤) «صحيح مسلم» (كتاب الإيمان)، و «دراسات في القرآن والحديث» للدكتور يوسف خليف: (١٥٦).

كان عاماً، وأن الإباحة كانت موجهة لبعض الصحابة في حالات خاصة، فالنبي ﷺ كان ينهي عن كتابة الحديث وتدوينه نهيًا عاماً، ولم يكن يبيح ذلك إلاّ لأولئك الذين كانوا يخشون خيانة الذاكرة في رواية الحديث.

ومن الواضح أن هذا النهي العام يرجع إلى حرص النبي ﷺ على أن يظل النص القرآني سليماً لا يختلط به شيء من أحاديثه في تلك الفترة المبكرة من تاريخ الإسلام التي لم تكن صورة القرآن الأسلوبية فيها قد استقرت تماماً في نفوس المسلمين، والتي لم يكن النص القرآني قد تم نزوله فيها، فكان من اليسير -لو شغل المسلمون بكتابة الحديث في الوقت الذي كانوا مشغولين فيه بكتابة القرآن- أن يختلط نصّ القرآن بنصوص الحديث، على نحو ما حدث عند أبي بن كعب الذي أضاف دعاء القنوت إلى مصحفه وجعله سورتين في آخر المصحف سماهما الخلع والحفد، وعلى نحو ما حدث عند ابن مسعود الذي لم يكتب المعوذتين في مصحفه ظناً منه بأنهما دعاء وذلك لأنه سمع النبي ﷺ يعوذ بهما الحسن والحسين[1].

ثم قال الدكتور يوسف خليف: ومن الواضح أن النهي إنما كان عن اشتغال الصحابة بكتابة نصوص الحديث كلها وتدوينها في صحيفة واحدة، على نحو ما كانوا يكتبون القرآن، أما أولئك الذين كانوا يكتبون لأنفسهم فلم يكن النبي ﷺ ينهاهم عن الكتابة[2].

ثم قال أيضاً: وخلاصة ذلك أن الحديث لم يجمع بصورة عامة وشاملة، ولم يدون في كتاب واحد في عصر النبوة، لما استقر في نفوس الصحابة مع أن النبي ﷺ ينهى عن ذلك حتى لا ينشغل المسلمون بأي شيء غير القرآن[3].

---

(١) «دراسات في القرآن والحديث: للدكتور يوسف خليف (١٥٧).

(٢) المرجع السابق، (١٥٧، ١٥٨).

(٣) المرجع السابق: (١٥٨).

والمتأمل في أحاديث النهي والإباحة التي ذكرت، وفي محاولات العلماء للتوفيق بينها، يتيقن تماماً أن الاهتمام بكتابة الحديث بدأ في وقت مبكر للغاية، أي في عهد النبي ﷺ.

فعبد الله بن عمرو كان يكتب كل شيء يسمعه من رسول الله ﷺ، وأبو هريرة يعترف له بأنه أكثر منه حديثاً لأنه كان يكتب وأبو هريرة لا يكتب.

والنبي ﷺ أذن بكتابة خطبته لأبي شاة، وكتب كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم، وأمر الأنصاري الذي شكا إليه قلّة حفظه أن يستعين بيمينه، أي: أن يكتب، وفي مرضه الذي توفى فيه، أمر أن يُؤتى له بكتاب ليكتب للناس كتاباً لا يضلون بعده.

ونحن لا نستطيع أن نجزم أو ندعي أن الحديث قد دُوِّن كله في عهد النبي ﷺ، ولكننا في الوقت ذاته لا نستطيع أن ننفي أن قدراً جيداً من الأحاديث قد كتب في ذلك العهد.

وفي عهد الصحابة -رضوان الله عليهم- ظل الموقف بالنسبة لكتابة الحديث على ما كان عليه تقريباً في عهد النبي ﷺ، وهو يتلخص في وجود تحرج عام من كتابة الحديث في صحيفة واحدة شاملة، مع استمرار بعض الصحابة في كتابة كثير من الأحاديث في صحف خاصة، ومن ذلك ما رواه الإمام أحمد في «مسنده» من أن أبا بكر ﷺ كتب أنس بن مالك فرائض الصدقة التي سنّها الرسول ﷺ[1].

وما رواه الخطيب بسنده عن ابن عمر أنه وجد في قائم سيف عمر بن الخطاب ﷺ صحيفة فيها: «**ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة ...**»، وذكر الحديث بطوله[2].

---

(١) «مسند الإمام أحمد» (١/ ١١).

(٢) «الكفاية في علم الرواية» أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي) (ت٤٦٣هـ)، نشر

وما رواه البخاري أنه كان عند عليّ ﷺ صحيفة فيها: العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر[١].

كما وُجِدت صحف كثيرة كتبت في عهد الصحابة وحوت كثيراً من الأحاديث الشريفة منها على سبيل المثال:

- صحيفة سعد بن عبادة الأنصاري[٢].
- صحيفة عبد الله بن أبي أوفى[٣].
- نسخة سمرة بن جندب (ت٦٠هـ) التي جمع فيها أحاديث كثيرة وأرسلها إلى بنيه[٤].
- وصحيفة جابر عبد الله الأنصاري (ت٧٨هـ)[٥]. وغيرها كثير.

ولا يقلل من قيمة هذه الأخبار التي تؤكد لنا اهتمام الصحابة بكتابة أحاديث الرسول، ما يُروى عن تحرج بعض الصحابة من تدوين الأحاديث، فيروى الزهري أن الخليفة عمر بن الخطاب أراد الأمر بجمع الحديث ولكنه رغب عن هذا، بعد أن فكّر في الأمر شهراً، مخافة أن يؤدي الاشتغال بالحديث إلى إهمال القرآن[٦].

وتفيد الأخبار أيضاً أن أحد أتباع الصحابي أبي موسى الأشعري كتب أحاديث

المكتبة العلمية بالمدينة المنورة لصاحبها محمد سلطان القحطاني، (٣٥٣).

(١) «صحيح البخاري»: (١/ ٣٨).

(٢) «سنن الترمذي»، (كتب الأحكام)، (باب اليمين والشاهد).

(٣) «صحيح اليخاري»، (كتاب الجهاد)، (باب الصبر على القتال): (٤/ ٣٠).

(٤) «تهذيب التهذيب» لابن حجر: (٤/ ٢٣٦).

(٥) «الطبقات الكبرى» لابن سعد: (٥/ ٤٦٧).

(٦) «طبقات ابن سعد» (بيروت): (٣/ ٢٨٧).

أستاذه بعد أن حثه أحدهم على كتابتها، ولمّا علم أبو موسى بذلك أعدم ما كتبه تلميذه[1].

إنّنا نتبين من هذين الخبرين النافيين اهتماماً بالتدوين في وقت مبكر للغاية[2].

تدوين الحديث:

ذكرنا أن تدوين الحديث يعني: ضم التسجيلات المتفرقة وأنه بدأ في الربع الأخير من القرن الأول للهجرة واستمر في الربع الأول من القرن الثاني، أي: أن هذه المرحلة التي تمّت في عهد الدولة الأموية.

وقد كان مروان بن الحكم (ت٦٥هـ) أول حاكم أموي أراد أن يحفظ معارف مشاهير الصحابة ويصونها عن الضياع، ويُروى أنه استقدم زيد بن ثابت إليه، عندما كان مروان والياً على المدينة -على أرجح الأقوال- وطرح عليه أسئلة بينما كان الكُتَّاب الجالسون خلف سِتْرٍ يدونون الإجابات، وعندما لاحظ زيد هذا تحرج قائلاً: يا مروان عذراً، إنّما أقول بِرَأْيِي[3].

وكتب ابن عبد العزيز حاكم مصر (ت٨٥هـ) للتابعي كثير بن مرة الحضرمي (ت٧٠هـ) راجيًا أن ينسخ عن الصحابة أحاديث الرسول، التي لم يروها أبي هريرة لديه[4].

أما عمر بن عبد العزيز (ت١٠١هـ) فقد اهتم بجمع الأحاديث اهتماماً خاصاً، فكلف أبا بكر بن محمد بن حزم (ت١٢٠هـ) بهذه المهمة، وقال له: انظر ما كان من

(١) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (بيروت): (٤/ ١١٢).

(٢) «تاريخ التراث العربي»: (١/ ٢٣٣).

(٣) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (بيروت): (٢/ ٣٦١).

(٤) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (بيروت): ٢/ ٣٦١.

حديث رسول الله ﷺ أو سُنّة ماضية أو حديث عمرة، فاكتبه، فإني خشيت دروس العلم وذهاب أهله.

وهذا الخبر معروف في الدراسات الحديثة منذ استخدمه (موير) غير أن (جولد تسيهر) رماه بالوضع، ورأي فيه نزاع الأجيال المتأخرة إلى محاولة عقد صلة بين عمر بن عبد العزيز وكتب الحديث.

قال "جولد تسيهر": (لا غرو أن كلاًّ من مالك وراويته يحيى بن سعيد (ت١٤٣هـ) كان يستطيع أن يقدم أخباراً دقيقة عن جهود عمر ابن عبد العزيز، فلا يفصلها عن حياته إلاّ نصف قرن من الزمان، ولكن هذا الخبر بعينه فيه نظر: فلم يرد عن مالك إلاّ في رواية واحدة من روايات «الموطأ» هي رواية الشيباني، وقد تلقّف هذا الخبر الواحد علماء الحديث المتأخرون فكان منطقاً لهم، وروّجوا له، وهذا الرأي ليس إلاّ تعبيراً عن الرأي الحسن السائد حول الخليفة الورع وحبه للسُّنة)[1].

ويردّ "سزكَين" على مزاعم "جولد تسيهر" فيقول: (ولكن لا يجوز لنا أن نبادر فنزعم أن هذا الخبر الذي ورد في «الموطأ» برواية الشيباني -تلميذ مالك- لا يمكن إلاّ حسن رأي المتأخرين في عمر، فليست كل روايات «الموطأ» بين أيدينا فنحكم في عدم ورود ها الخبر إلاّ في رواية واحدة وفوق هذا "فجولد تسيهر" يعلم أن هذا الخبر وارد كذلك في «سنن الدارمي» (ت٢٥٥هـ)، وهذا وقد ذكره كل من ابن سعد والبخاري)[2].

ولكن أبا بكر بن حزم لم يشتهر بذلك شهرة معاصره الزهري (ت١٢٥هـ)، فقد

---

(١) انظر Goldziher، Muh، (11 .Stud ، 211) على جاء في «كتاب تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين: (١/ ٢٢٨).

(٢) «تاريخ التراث العربي»: (١/ ٢٢٨).

طارت شهرة الزهري في الآفاق باعتباره أول من دوّن الحديث[١].

وقد اشتد اهتمام التابعين بتدوين الحديث في هذه الفترة وأسهم بها عدد من كبار التابعين، فمن المروي في الصحيح أن الخليفة عمر بن عبد العزيز قد كتب إلى أهل الآفاق أن انظروا ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنته فاجمعوه، أو فاكتبوه[٢].

ومن الذين أسهموا في هذه الحركة الحسن البصري (ت١١٠ هـ) وقتادة ابن دعامة السدوسي[٣] (ت١١٧ هـ)، وأبو العشراء الدارمي، وأسامة ابن مالك بن قهطم[٤].

تصنيف الحديث:

بدأت مرحلة تصنيف الحديث في الربع الثاني من القرن الثاني، وتعدّ هذه المرحلة امتداداً لمرحلة التدوين في العصر الأموي، لقد بدأ تصنيف الحديث في وقت عرفت فيه الحركة العلمية في المجتمع الإسلامي عموماً مدونات جامعة، ففي نفس الوقت الذي ألف فيه ابن اسحاق وأبو مخنف وغيرهما مصنفات جامعة في التاريخ، ثبت لنا في أواخر العصر الأموي وفي بداية العصر العباسي أنه قد وجد في مناطق مختلفة من الدولة الإسلامية عدد من علماء الحديث، وُصِفُوا بأنهم أول من صنف الكتب، أو أول من صنف الحديث، فهؤلاء رواد تصنيف الحديث في أبواب.

وتروي لنا بعض المراجع القديمة التي وصلت إلينا مثل: «العلل» لأحمد بن حنبل، و «الصحيح» للترمذي، و «التقدمة» لابن أبي حاتم، عدة روايات عن هؤلاء المصنفين

(١) «جامع بيان العلم» لابن عبد البر: (٧٣)، «فتح الباري»: (١/ ١٧٤)، «تنوير الحوالك» للسيوطي: (١/ ٦)، الزرقاني: (١/ ١٠).

(٢) «دراسات في العربية وتاريخها»: (١٧٣).

(٣) «سنن الدارمي»: (١/ ١٢٦-١٢٩).

(٤) ذكر (سزكَين) أن من آثاره كتاباً في الحديث موجوداً في المكتبة الظاهرية مجموعة (٢٥-١) (٢أ، ٦ب).

المبكرين، وقد حدد أبو طالب المكي (ت٣٨٦هـ) بداية مراحل هذا العمل بالفترة بين سنة (١٢٠) هجرية وسنة (١٣٠) هجرية، ومن أوائل المصنفين نذكر هنا ابن جريج (ت١٥٠هـ) في مكة، ومعمر بن راشد (ت١٥٣هـ) في اليمن وهشام بن حسان (١٤٨هـ)، وسعيد بن أبي عروبة (ت١٥٦هـ) في البصرة، وسفيان الثوري في الكوفة.

وأقدم كتاب وصل إلينا من هذه الفترة ككتاب «الجامع» لمعمر بن راشد، وهو مسند يقع في عشرة أجزاء وصل إلينا منها الأجزاء الخمسة الأخيرة، وهي مخطوطة في تركيا[1] ثم «كتاب المناسك» لقتادة برواية سعيد بن أبي عروبة، و«الجامع» لربيع بن حبيب البصري (ت حوالي ١٦٠هـ)[2] و«الموطأ» لمالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، وقد وصل إلينا كاملاً.

وفي أواخر القرن الثاني وُجِدت مصنفات بلغت الغاية في جمع الأحاديث، فقد صُنِّفت مسندات كثيرة كمسند أبي داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، وروح بن عبادة القيسي (ت٢٠٥هـ)[3]، ومسند أسير بن موسى الأموي (ت٢١٢هـ) ومسند عبيد الله بن موسى العيسى (ت٢١٣هـ)[4]، ومسند سعيد بن أوس الأنصاري (ت٢١٤هـ)[5] ومسند مُسَدَّد بن مُسَرْهَد (ت٢٢٨هـ)[6]، وغيرهم كثير، حتى أن ابن حجر صنف كتاباً سمّاه -المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية- جمع فيه زائد ثمانية مسانيد على

---

(١) انظر بحوث في تاريخ السنة للدكتور أكرم العمري.

(٢) انظر «تاريخ التراث العربي» لسزكين: (١/ ٢٣٠).

(٣) «تاريخ بغداد» للخطيب: (٨/ ٤٠١).

(٤) «دراسات في العربية وتاريخها»: (١٧٣).

(٥) (الكاشف» للذهبي: (١/ ٣٥٥).

(٦) «تقريب التهذيب»: (٢/ ٢٤٢)، «طبقات الحفاظ» للسيوطي: (١٨١)، «تدريب الراوي» (١/ ١١٠).

الصحيحين، مما يدل على وفرة الأحاديث التي كانت مدونة في الكتب في وقت مبكر[١].

وجاء بعد هؤلاء أصحاب الكتب الستة الصحاح وأولهم البخاري (ت٢٥٦هـ) وآخرهم النَّسائي (ت٣٠٣هـ)، وما في الكتب الستة كان مدوّناً في الكتب المصنفة من قبل، ذكر ابن حجر مصنفات أئمة الحديث في الصدر الأول، وقال: فلما رأى البخاري هذه المصنفات ورواها، وجدها بحسب الوضع جامعة، فألّف كتابه مقتصراً على الصحيح[٢].

تبيّن لنا -مما سبق- أن كتابة الحديث بدأت في عهد النبي ﷺ على يد بعض الصحابة الذين كانوا يكتبون لأنفسهم، ولكن الحديث لم يكتب بصورة شاملة في صحيفة واحدة كما كُتِب القرآن الكريم.

وفي عهد الصحابة بقي التحرج من كتابة الحديث بصورة شاملة قائماً، ولكنه كان هناك نشاط قام به بعض الصحابة لأنفسهم فسجّلوا كثيراً من الأحاديث في صحف خاصة بهم، وهي صحف كثيرة ذكرتُ بعضاً منها فيما سبق، مما يدل على أنها تحتوي على عدد كبير من الأحاديث.

وفي بداية عصر التابعين، نرى عنصراً جديداً يتدخل في الموقف، فقد كانت الفتوح الإسلامية ماضية في طريقها، وكان كثير من الأجانب قد دخلوا في الإسلام، وأخذوا يتعلمون اللغة العربية من ناحية والدين الإسلامي من ناحية أخرى، وكانت هذه العناصر الأجنبية على حظ كبير من الحضارة، وكانوا يستخدمون الكتابة في كثير من شئون حياتهم، ويعتمدون عليها في تدوين علومهم وتسجيلها، ولم يكونوا يعتمدون على الحفظ والذاكرة كما كان يفعل العرب، فكان من الطبيعي أن نجد بعض التابعين من هذه الأمم الأجنبية ممن دخلوا الإسلام واعتنقوه، يعتمدون في حفظ الحديث

(١) «المطالب العالية» لابن حجر، الكويت.

(٢) «دراسات في العربية وتاريخها»: (١٧٣).

وتسجيله، لأنهم اعتادوا تسجيل معارفهم بالكتابة، ولم يألفوا حفظها عن طريق الذاكرة ومن هنا أخذ الموقف يتحرك ..»[1].

وفي مستهل القرن الثاني الهجري -أو كما يقول القدماء- على رأس المائة الثانية رأى عمر بن عبد العزيز أن حُفّاظ الحديث يُستشهدون في حركة الفتوح الإسلامية، وخاف أن يضيع الحديث بضياع حُفّاظه، وأدرك أنَّ نَهْي النبي ﷺ عن كتابة الحديث إنّما كان مقصوداً به الحرص على أن يظل نصّ القرآن سليماً غير مختلط بنصّ آخر، ورأى أن نصّ القرآن قد استقر في نفوس المسلمين، وأن المصحف الذي كتب منذ أيام عثمان قد قضى على الخلافات التي كان يُحْتَمل أن تقع بين المسلمين، وأنه وضع النصَّ القرآنيّ سليماً مُوَحَّداً بين أيديهم فلم يَعُدْ هناك خوف عليه من اختلاطه بالحديث، فاستباح عمر بن عبد العزيز لنفسه أن يقوم بأول محاولة لجمع الحديث وتدوينه، فأرسل إلى واليه على المدينة أبي بكر بن حزم، وأمره بأن يجمع الحديث ويكتبه[2].

وسواء أتمّت محاولة ابن حزم أم لم تتمّ، فإنّها قد أزالت الحرج الذي كان عالقاً بنفوس المسلمين من كتابة الحديث وجمعه في صحف، ومهّدت الطريق أمام محاولة أخرى ثابتة يقينية، وهي المحاولة التي قام بها محمد بن شهاب الزهري (ت١٢٤هـ)[3].

ومع أن عمل الزهري لم يصل إلينا، وليس بين أيدينا صورة منه، فإنّ الثابت أن الزهري قام بهذا العمل فعلاً، فعلماء الحديث الذين جاءوا بعده يروون عنه كثيراً من أحاديث رسول الله ﷺ، والأخبار التي يحدثنا بها الرواة تدل على أن الزهري قام بجمع الحديث وتدوينه في صحف كثيرة، ويذكر ابن سعد أنه: لم يكد يقتل الخليفة الوليد بن

---

(١) «دراسات في القرآن والحديث»: (١٦١).

(٢) المرجع السابق: (١٦٢، ١٦٣).

(٣) «دراسات في القرآن والحديث»: (١٦٣، ١٦٥).

يزيد حتى حُمِلَت الدفاتر على الدواب من خزائنه من علم الزهري[١].

وبعد الزهري اتسعت محاولات جمع الحديث، وانتشرت في سائر الأمصار الإسلامية، فقد زال الحرج تماماً من نفوس العلماء، وأصبحت الحاجة ماسّة لجمع الأحاديث لِتكُون بين أيدي الفقهاء الذين كانوا يضعون في هذه الفترة أصول الفقه الإسلامي، ويستنبطون أحكامه من الكتاب والسُّنة[٢].

ومن أوائل الكتب التي وصلت إلينا في تلك الفترة، خمسة أجزاء من «كتاب الجامع» لعمر بن راشد (ت١٥٣هـ)، وكتابه هذا يقع في عشرة أجزاء كما ذكرت.

كما وصل إلينا «موطأ الإمام مالك» (ت١٧٩هـ) وهو مرتب حسب الأبواب الفقهية، ثم «مسند الإمام أحمد بن حنبل» (ت٢٤١هـ) ثم تُوِّجت هذه المحاولات بالكتب الستة الصحاح كما ذكرنا، وقد اعتمد أصحابها على مدونات من سبقوهم، ووثّقوا ذلك بروايات المشافهة، فقد كان التدوين مواكباً للحفظ في الصدور، فلم يكونوا يستغنون بالكتابة عن الحفظ، ولا بالحفظ عن الكتابة، فلكلٍّ من الطريقتين وظيفتها: فالكتابة تساعد على الرواية باللفظ، والحفظ يبعده عن الغلط والتصحيف.

وقد تبين لنا من خبر الحديث الطويل الذي وجد في قراب سيف عمر، وأمثاله من الخطب والأحاديث الطويلة، أنّهم كانوا يعتنون بشكل خاص بكتابة الأحاديث الطويلة التي يصعب حفظها وتأديتها بلفظ الرسول ﷺ.

وبهذا نصل إلى نتيجة يقينية وهي أن الكتب الستة الصحاح التي بين أيدينا، وغيرها من كتب الحديث الأولى «كموطأ الإمام مالك»، و «مسند الإمام أحمد»، قد جمعت من الصحف والأجزاء والمسانيد التي كتبت في عهد النبي ﷺ وفي عهد

(١) المرجع السابق: (١٦٦، ١٦٧).

(٢) المرجع السابق: (١٦٧).

الصحابة، وفي عهد التابعين، ووثقت بروايات الحفظ المسندة، لإبعاد شبهة الغلط والتصحيف عنها، وقد بيّنا أن تلك الصحف والأجزاء والمسانيد الأولى كتبت في عصر الاحتجاج قبل فساد اللغة.

وبهذا يثبت لنا أن افتراض (جولد تسيهر) والذين وافقوه بأن بداية جمع الحديث وتدوينه كانت في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث افتراض خاطئ لا يقوم على أساس علمي، وقد سقط تماماً أمام الروايات والأخبار الصحيحة التي أوردتها، وأمام ما تضمنته الكتب والمخطوطات من أحاديث كتبت في فترة مبكرة، سبقت الفترة التي زعم (جولد تسيهر) أن تدوين الأحاديث بدأ بعدها.

ولست أيضاً مع الأستاذ محمد الخضر حسين في كتابه «دراسات في العربية وتاريخها» حيث قال: إنّ بداية تدوين الحديث كان في أوائل القرن الثاني، وأنه لم يمض القرن الثاني حتى قيدت معظم الأحاديث بالكتابة والتدوين[1]. لأن هذا يناقض الأخبار الصحيحة التي أكدت أن بداية كتابة الحديث كانت في عهد الرسول ﷺ، بل إن الأستاذ محمد الخضر حسين نفسه ذكر طرفاً من هذه الأخبار في كتابه الذي أشرت إليه[2] حين تكلم عن حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمرو العاص، ولعل الأمر اختلط عليه لأنه لم يفرق بين كتابة الحديث وتدوينه وتصنيفه.

ولعل ابن خلدون كان أكثر توفيقاً في حكمه حين قال: وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، وحين كان كلام أولئك -على تقدير تبديلهم- يسوغ الاحتجاج به[3]. لأن فساد اللغة -كما ذكر أصحاب طبقات الشعر- بدأ بعد إبراهيم بن هرمه الذي يعتبر آخر من يُحْتَجّ بشعرهم، وقد توفي في خلافة الرشيد بعد

(١) «دراسات في العربية وتاريخها»: (١٧٣، ١٧٤).

(٢) المرجع السابق: (١٧٢).

(٣) «حواشي المغني» للبدر الدماميني: على ما جاء في كتاب «دراسات في العربية وتاريخها».

الخمسين والمائة بقليل[١]. وقبل نهاية عصر الاحتجاج كانت قد انتهت مرحلة كتابة الحديث ومرحلة تدوينه ومر على مرحلة تصنيفه أكثر من ثلاثين عاماً كما ذكرنا سابقاً.

وتفيد الأخبار أيضاً أن سكان جزيرة العرب ما برحوا على فصاحة اللغة إلى أواسط القرن الرابع، وأن الخاصة من سكان المدن بقوا على فصاحة اللهجة مدة في أوائل الدولة العباسية، وأن الذين نشأوا في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة انتشاراً يرفع الثقة بفصاحة لهجتها، يوثق بأقوالهم ولو تأخروا عن منتصف القرن الثاني كالإمام الشافعي، فإنه ولد سنة (١٥٠هـ)، ولكنه نشأ في بيئة عربية وهي مكة، فيصحّ الاستشهاد بما يستعمله من الألفاظ.

قال الإمام أحمد: كلام الشافعي حجّة في اللغة.

وقال الأزهري في «إيضاح ما استشكل من مختصر المازني»: ألفاظ الإمام الشافعي عربية محضة، ومن عجمة المولدين مصونة[٢].

لذا فإنني لست مع الأستاذ محمد الخضر حسين في معارضته لابن خلدون حيث قال: فدعوى أن الأحاديث دُوِّنت قبل فساد اللغة وأن كلام المدونين لها يسوغ الاحتجاج به في اللغة غير مطابقة للتاريخ من كل وجه، ولو تمت على نحو ما قرره ابن خلدون، لقامت بها الحجة الفاصلة على الاستشهاد بالحديث واللغة من غير حاجة إلى شيء آخر يعضدها[٣].

وكيف لا تكون دعوى ابن خلدونُ مطابقة للتاريخ من كل وجه وقد ذكرنا الأخبار الصحيحة التي تؤكد أن تدوين الأحاديث تمّ في عصر الاحتجاج، وأنه لم تأت

(١) «دراسات في العربية وتاريخها»: (١٧٤).
(٢) المرجع السابق: (١٧٤).
(٣) المرجع السابق: (١٧٥).

سنة وفاة إبراهيم هرمه (حوالي ١٥٠هـ) إلاّ وقد دُوِّنت في الحديث كتب وصل بعضها إلى عشرة أجزاء «كمسند معمر بن راشد» (ت١٥٢هـ) الذي ذكرناه سابقاً، والأجزاء الخمسة الأخيرة منه ما تزال مخطوطة في تركيا[1].

إن دعوى ابن خلدون مطابقة للتاريخ من كل وجه فتدوين الأحاديث تمّ قبل فساد اللغة، والكتب الستة المعتمدة ما هي إلا جمع لذلك المدون سابقاً، وقد حرص أصحاب هذه الكتب على توثيق الأحاديث المدونة بسماعها من الرواة بأسانيدها، لفرط عنايتهم، وشدة حرصهم على تدوين الأحاديث كما سمعت فإنّ العبرة عندهم كانت بالتلقي، فالكتابة تساعد على رواية الأحاديث بألفاظها، والحفظ يصونها من الغلط والتحصيف، وكثيراً ما يقول الراوي: أملي علينا فلان كذا وكذا من حفظه ثم قرأها علينا من كتابه.

وبهذا تسقط حجة المانعين من الاستشهاد بالحديث الشريف لجواز روايته بالمعنى، لأنّ الرواية بالمعنى رُخّص بها في غير المُدوّن من الأحاديث وبشروط مشدودة، أما المدون فلا خلاف في عدم جواز روايته بالمعنى، فالرواية بالمعنى إذن -إنْ وجدت- كانت في الصدر الأول قبل تدوين الحديث، وغايتها تبديل لفظ بلفظ من يحتج بلغته كما قال ابن خلدون.

وتعدد روايات الحديث الواحد لا يضعف هذا الحكم، بل إنه قد يؤيده، فقد تكون كل هذه الروايات الصادرة عن الرسول ﷺ، خاطب بها أناساً ذوي لهجات مختلفة، فقد يعبر عن غرض معيّن لقُرشِيّ بلهجة قريش، ويعبر عن نفس الغرض لتميمي بلهجة تميم، وهكذا ..

وليس هذا بغريب عن الرسول ﷺ، فقد كان يتسع صدره لكل الناس، ويتقن

---

(١) «بحوث في تاريخ السنة» للدكتور أكرم العمري: (٢١٧-٢٢١).

لهجات العرب، ويخاطبهم بها على سبيل الإعجاز، كيف نجزم بأنه ﷺ لم ينطق بالحديث غير مرة واحدة؟، وأنه إذا نطق بالحديث نفسه بعد مدة كرر ألفاظ دون تغيير؟، وهو من الفصاحة بحيث لا يعجزه التعبير عن المعنى الواحد بألفاظ وتراكيب متعددة كلها غاية في الفصاحة، ومن أين عرفنا أنه لم ينطق بالحديث الواحد إلاّ على لهجة واحدة؟، وهو الذي يستقبل الأفراد والوفود دائماً، ويستمع إليهم ويكلّمهم أحياناً بلهجته وأحياناً بلهجاتهم.

قال النشائي: ... إن كان شيئاً تقوله العرب فلا تُغيَّر، وإن لم يكن من لغة قريش؛ لأنه ﷺ كان يُكَلِّم الناس بألسنتهم.

وإن كان لا يوجد في كلام العرب، فرسول الله ﷺ لا يلحن[1].

والرواية بالمعنى -إنْ وجدت- وتعدّد الروايات ليس مقصوراً على الحديث الشريف، بل نجده في الشعر الجاهلي الذي يُحْتَجّ به.

قال الميمني: النقل بالمعنى شيء ليس بمقصور على الأحاديث فحسب، بل أنّ تعدد الروايات في بيت واحد من هذا القبيل، والقول بأن منشأة تعدّد القبائل ليس مما يتمشى في كل موضوع، على أن إثبات ذلك في كل بيت دونه خرط القتاد[2].

وكان العرب ينشد أحدهم شعره للآخر فيرويه كما سمعه أو يتصرف فيه على مقتضى لغته، ولهذا تكثر الروايات في بعض الأبيات، ويكون كل منها صالحاً للاحتجاج[3].

---

(١) نقل السيوطي هذا الكلام في مقدمة (عقود الزبرجد»، نسخة معهد المخطوطات رقم (٣٢٢) حديث، وانظر حول هذا المعنى «كتاب الشفا بتعريف المصطفى» للقاضي عياض: (١٦٧).

(٢) خزانة الأدب: (١/ ٩) هامش.

(٣) «دراسات في العربية وتاريخها»: (٣٩).

إن الذين يمنعون الاستشهاد بالحديث لجوزا روايته بالمعنى كما يقولون، ولاختلاف الروايات في الحديث الواحد، يجيزون الاحتجاج بالشعر مع وجود هاتين العلتين، فإن قالوا: أن الروايات المتعددة للبيت الواحد صدرت عن عرب يحتج بلغتهم، قلنا: والأحاديث أيضاً رُويت ودُوّنت في عهد مَنْ يُحْتَجّ بلغتهم كما أسلفنا.

فإن قالوا إنّ رواة الحديث فيهم خلق كثير من المولدين والأعاجم، قلنا: وهذا أيضاً طرأ على الشعر.

قال الميمني: .. زد إلى ذلك ما طرأ على الشعر من التصحيف والوضع والاختلاق من أمثل ابن دأب، وابن الأحمر، والكلبي، وأضرابهم، ورواة الشعر أيضاً فيهم من الأعاجم والشعوبية أمم، على أنّ المسلمين في القرون الأولى كانوا أحرص على إتقان الحديث من حفظ الشعر والتثبت في روايته، وقد قيَّض الله لأحاديث رسوله من الجهابذة النقّاد من نفى عنه ما كان فيه من شبهة الوضع والانتحال، وهذا حُرِم الشعر مثله[1].

لذا فإنني أرى أن تقدم الحديث على الشعر في الاحتجاج به في ميدان اللغة والنحو، للأسباب التالية:

أ- أن الأحاديث الصحيحة أهم بكثير للبحث اللغوي من الشعر الجاهلي الصحيح لأنها من النثر وهو دائماً يعطي الباحث اللغوي صورة صحيحة لروح عصره بخلاف الشعر[2].

ب- أن الأحاديث صادرة عن الرسول ﷺ، أفصح العرب والشعراء أدنى منه

---

(١) خزانة الأدب: (١/ ٩) هامش.

(٢) صاحب هذا الرأي هو (إسرائيل ولفنسون): «تاريخ اللغات السامية»، طبعة (١٩٢٩م): (٢١١).

فصاحة بلا شك.

ج- أن أسانيد الأحاديث أقوى من أسانيد الأشعار بلا خلاف.

د- أن العناية التي حظي بها الحديث أشدّ كثيراً من تلك التي حظي بها الشعر.

هـ- أن ما يقال من جواز رواية الأحاديث بالمعنى -إنْ وجدت- وتَعَدُّد روايات الحديث الواحد، وَسِمَ به الشعر أيضاً. وقد أثبتنا أنّ تدوين الحديث تمّ في عصر الاحتجاج وقبل فساد اللغة.

و- أن تدوين الأحاديث في (صحف) و (أجزاء) بدأ في عهد الرسول ﷺ بينما تأخر تدوين الشعر الجاهلي زمناً.

أمّا الأمر الثاني من الأمور التي انحصر فيها الخلاف فهو دعوى المانعين بوقوع اللحن في كثير من الأحاديث.

ولقد وجدت أن هذه الدعوى لا تثبت أمام النظر العلمي الدقيق؛ لأنه يمكن دفعها بشيئين:

الأول: أن الأحاديث التي ظُنّ أنّه وقع فيها لحن وُجِّهت -فيما بعد- توجيهات نحوية ولغوية على أيدي نفر من كبار علماء العربية، وَوُجِد أنها من قبيل العربي الفصيح، بل إنّ بعضها وُجِد له أكثر من وجه صحيح في اللغة.

وقد تعرض أبو البقاء العكبري لإعراب أربعمائة وثمانية وعشرين حديثاً مُشْكِلاً، وجَّهها جميعها توجيهات ترفع عنها صفة اللحن، باستثناء سبعة أحاديث، نسب الخطأ فيها إلى الراوي ولم يجد لها وجهاً من وجوه العربية يعضدها.

وحتى هذه الأحاديث السبعة يمكن تبرئتها من اللحن:

فالحديث الأول: «إنّما بنو هاشم وبنو المطلب شيئاً واحداً»[1] قال فيه العكبري: هكذا في الرواية بالنصب وهو خطأ من الراوي، والوجه الرفع على أنه خبر (بنو) وليس هنا خبر غيره.

وبالرجوع إلى «مسند الإمام أحمد» وجدت أن للحديث روايتين:

الأولى: «وإنّما هُمْ بَنُو هاشِم وبنو المطّلب شيءٌ واحدٌ»[2].

والثانية: «إِنَّما أَرَىَ هَاشِماً والمُطَّلِبَ شيئاً واحداً»[3].

وليس فيهما أي إشكال، فمن أين جاءت الرواية التي اعتمد عليها العكبري؟ إنّها كما يقول من «جامع المسانيد» لابن الجوزي، وقد جمع فيه صاحبه الصحيحين والترمذي ومسند أحمد[4]، وليس في أي منهما الرواية التي اعتمد عليها العكبري، فلعل الخطأ راجع إلى أحد تلاميذ العكبري الذي كان يقرأ عليه، لأن أبا البقاء العكبري كان ضريراً كما نعلم.

والحديث الثاني هو: «ولستم لابثون بعدي إلاّ قليلاً»[5] قال أبو البقاء: كذا وقع في هذه الرواية، وهو سهو؛ لأنه خبر (ليس) ولا يمكن أن يجعل مبتدأ إذ لا خبر له[6].

وبالرجوع إلى «مسند الإمام أحمد» وجدت روايته كما يلي: **«ولستم لابثين بعدي إلا**

(١) «إعراب الحديث النبوي»: (٥١).

(٢) «مسند الإمام أحمد): (٤/ ٨١).

(٣) «مسند الإمام أحمد»: (٤/ ٨٥).

(٤) «الرسالة المستطرفة» للكتاني: (١٧٦).

(٥) «إعراب الحديث النبوي»: (١٠٠).

(٦) المرجع السابق: ().

قليلاً»[١]، وكذلك الحال في كتاب «أسد الغابة»[٢]. ولا إشكال في هذه الرواية.

والحديث الثالث هو: «دية أصابع اليدين والرجلين سواء، عشرة من الإبل»[٣].

قال أبو البقاء: وقع في هذه الرواية (عشرة) بالتاء وهو خطأ والصواب (عشر) لأنّ الإبل مؤنثة، والتاء لا تثبت في العدد مع المؤنث[٤].

ورواية الحديث في «الترمذي»[٥] و «الجامع الصغير»[٦]: **«عشر من الإبل»** ولا إشكال فيها.

والحديث الرابع هو: «فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين صلاة»[٧].

قال أبو البقاء: كذا وقع في هذه الرواية، والصواب (سبعون) والتقدير: (فضل سبعين)؛ لأنه خبر (فضل) الأول[٨].

ويمكن تصحيح هذه الرواية على أحد وجهين:

الأول: أن (سبعين) مفعول مطلق أو ظروف كما قال الطيبي[٩].

---

(١) «مسند الإمام أحمد»: (٤/ ١٠٤).

(٢) «أسد الغابة»: ترجمة (٢١٨٨).

(٣) «إعراب الحديث النبوي»: (١١١).

(٤) المرجع السابق: (١٩١).

(٥) «سنن الترمذي»: (٥/ ٧٩) برقم (١٣٩١).

(٦) «الجامع الصغير»: (٢/ ٢٥).

(٧) «إعراب الحديث النبوي»: (١٩١).

(٨) المرجع السابق.

(٩) «عقود الزبرجد»: (٣/ ٢١٠).

والثاني: أن (سبعين) منصوب على حذف المضاف وبقي المضاف إليه على حاله، وله نظائر في اللغة[١].

والحديث الخامس هو: «اللّهم إنّ أُناساً يتبعوني»[٢].

قال أبو البقاء: الصواب في هذا (يتبعونني) بنونين؛ لأنه فعل مرفوع، وإنْ رُوِي بتشديد النون جاز، فأمّا نون واحدة مخففة فَلَا[٣].

ولكنّ أبا البقاء أجاز في موضع آخر حذف إحدى النونين، قال في إعرابه للحديث[٤]: «إنَّهم كَانُوا عباداً يعبدوني»: كذا وقع في هذه الرواية بنون واحدة، والأصل (يعبدونني)، إذْ لا سبب لحذف النون، ويحتمل وجهين:

أحدهما: تُشَدّد النون فتكون كقوله -تعالى-: ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام:٨٠] فتدغم النون في النون.

والثاني: أن تكون النون خفيفة فتكون قد حذفت إحدى النونين كما قال الشاعر:

كُلٌّ لَـهُ نيّـةٌ في بُغْـضِ صَـاحِبِهِ ... بِنِعْمَـةِ الله نَقْلِـيكُم وتَقْلُونَـا[٥]

وقال آخر:

تـراه كالثَّغـامِ يُعَـلُّ مِسْكاً ... يـسوءُ الغاليـات إذا فَلَيْنِـي[٦]

يريد: فَلَيْنَنِي.

(١) انظر شرح ابن عقيل على «الألفية» (٣/ ٧٨).

(٢) «إعراب الحديث النبوي»: (١٨٣).

(٣) المرجع السابق: (١٨٣).

(٤) المرجع السابق: (١١٩).

(٥) البيت للفضل بن العباس اللهبي، انظر «حماسة أبي تمام»: (٥٣).

(٦) قائله عمرو بن معد يكرب الزبيدي، الكتاب: (٣/ ٥٢٠)، و «معاني القرآن»: (٢/ ٩٠).

وقال السيوطي في «الأِباه والنظائر»[١]: قال ابن هشام في «تذكرته»: حذف نون الرفع على ثلاثة أقسام:

١- واجب، وذلك بعد الجازم والناصب.

٢- وجائز، وذلك قبل (نِي) أي: قبل نون الوقاية، فالحاصل أنها تحذف اطراد بعد الجازم والناصب وقبل (ني)، لكن الأول واجب وهذا جائز، يجوز معه الإثبات وهو الأصل، ولك فيه الفكّ على الأصل والإدغام تخفيفاً.

٣- ونادر، لا يقع إلاّ في ضرورة أو شذوذ.

ويدخل الحديث تحت القسم الثاني ولا إشكال فيه.

والحديث السادس: هو قوله: «**لا تقومُ الساعةُ حتّى تَرَوْنَ عشر آياتٍ: طلوعَ الشّمس ..**»[2]، قال العكبري في إعرابه: (حتّى ترون) بالنون ولا وجه له لِأنّ (حتّى) ههنا بمعنى: إلى أَنْ.

والحقيقة أن له وجهين آخرين، وقد ذكرهما العكبري نفسه في موضع آخر من كتابة: «إعراب الحديث النبوي» نفسه[٣]، وهما:

الوجه الأول: أنه جاء على لغة من يرفع الفعل بعد (أن) المقدرة بعد (حتى) حملاً على أختها (ما).

والوجه الثاني: أن يكون ذلك على تقدير: حتى أنتم ترون.

وسوف أُفصِّل القول في هذه المسألة في الفصل الخاص بالجملة الفعلية، مسألة رفع

---

(١) «الأشباه والنظائر»: (٢/ ٢٨).

(٢) «إعراب الحديث النبوي»: (٧٦).

(٣) المرجع السابق: (٢٣، ٢٤).

المضارع بعد (حتى)[١].

والحديث السابع هو: «أَلَمْ أَلْقَاكُمْ عَلَىَ تِلْكَ الحَال»، قال العكبري في إعرابه: بالألف في هذه الرواية، والصواب: (أَلَمْ أَلْقَكُمْ) بغير ألف مجزوماً بلم[٢].

ويمكن الرد على العكبري بثلاثة أجوبة:

أولها: أن الرواية في «مسند الإمام أحمد»: «أَلَمْ أَلْقَكُمْ عَلَىَ تِلْكَ الحَال» ولا إشكال فيها، فيكون الخطأ في قراءة تلاميذ العكبري لا في رواية الحديث.

وثانيها: أن المتكلم أشبع فتحة القاف فنشأت عنها الألف، فتكون هذه الألف للإشباع وليست لام الفعل، وقد ذكره العكبري في موضع آخر[٣].

وثالثها: أنه جاء على لغة قوم من يجزم الفعل المضارع المعتل الآخر بسكون مقدرة لا بحذف حرف العلّة، وسوف أُفصّل القول في هذه المسألة في الفصل الخاص بالجملة الفعلية إن شاء الله[٤].

كما قام ابن مالك فإعراب مائتين واثنين وستين حديثاً مُشْكِلاً في «صحيح البخاري»، وجّهها جميعها وأبرأها من اللحن الذي ظُنّ أنه وقع فيها.

وأخيراً قام السيوطي بإعراب ألف وسبعة وتسعين حديثاً في «مسند الإمام أحمد» وغيره من كتب الحديث المعتمدة، ووضع ذلك في كتاب ضخم سماه «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد»، وقد ضمّنه آراء العكبري وابن مالك وعشرات من كبار النحويين وعلماء الحديث وشراحه.

---

(١) انظر هذه الرسالة، (الباب الثاني)، (الفصل الثاني).

(٢) «إعراب الحديث النبوي»: (١١٣).

(٣) «إعراب الحديث النبوي»: (١١٣).

(٤) انظر هذه المسألة، (الباب الثاني)، (الفصل الثاني).

وبذلك تُدفَعُ تهمة اللحن التي رُمِيَ بها الحديث الصحيح، بفضل جهود أبي البقاء وابن مالك والسيوطي وغيرهم من شراح الحديث وعلمائه.

وفيما يلي جدول يبين عدد الأحاديث التي أُشكل إعرابها أو رُمِيَت باللّحن وتمّ توجيهها ورُفِعت عنها شُبهة اللحن:

جدول بالأحاديث التي حُلّت إشكالاتها ورُفعت عنها شبهة اللحن

اسم الكتاب	عدد الأحاديث التي أعربت	عدد الأحاديث التي رميت باللحن	ملاحظات
إعراب الحديث النبوي	٤٢٨	٧	وقد تم توجيهها ورفعت عنها شبهة اللحن.
شواهد التوضيح والتصحيح	٢٦٢	–	
عقود الزبرجد	١٦٩٧	–	
المجموع	**٢٣٨٧**	**٧**	

والشيء الثاني: أنه إذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف فإنّ الأشعار يقع فيها ذلك، وهي حجة من غير خلاف، قال محمد بن سلام: وجدنا رواة العلم يغلطون في الشعر، ولا يضبط الشعر إلاّ أهله، ولهذا فإن أبا أحمد العسكري الذي ألف كتاباً في تصحيف رواة الحديث، قد ألّف كتاباً فيما وقع من أصحاب اللغة والشعر والتصحيف[1].

أما الأمر الثالث فهو ادعاء المانعين بأن رواة الأحاديث أكثرهم أوْ فيهم كثير من الأعاجم الذين تعلّموا اللغة بالصناعة، وليست الفصاحة سليقتهم، فإذا رووا الأحاديث بالمعنى، فلا يجوز الاحتجاج بكلامهم وإنْ عاشوا في عصر الاحتجاج.

(١) «دراسات في العربية وتاريخها»: (١٧٦).

ولبيان صحة هذا الادعاء من خطئه قمت بعمل إحصائية تبين نسبة الرواة الموالي إلى غيرهم من الرواة العرب في أكثر المدن والأقاليم الإسلامية اكتظاظاً بالرواة الموالي وهي المدينة المنورة، ومكة المكرمة، والبصرة والكوفة، والشام، ومصر.

والناظر في هذه الإحصائية يتيقن بنفسه أن المانعين قد بالغوا في نسبة الرواة الأعاجم كثيراً، ولم يذكروا لنا أن الطبقات الأولى من الرواة كانت خالية تقريباً من الموالي، لأنّ من شأن الذي يتعلم لغة غير لغته أنْ يتأخر استعماله لتلك اللغة الجديدة في شئون العلم مدة من الزمن.

وهذه الفترة التي كانت الرواية مقتصرة على العرب دُوِّنت فيها الأحاديث في الأجزاء والصحف والمسانيد، التي اعتمد عليها الرواة فيما بعد، حتى أن بعض هؤلاء الموالي مثل ابن سيرين لم يجوزوا الرواية بالمعنى، ولذا فقد أصاب من قال أن التصرف في ألفاظ الأحاديث كان أبعد ما يكون عن الموالي، الذين كانوا -بالتأكيد- يلتزمون الرواية باللفظ أكثر من غيرهم من الرواة العرب، مخافة الوقوع في اللحن الذي عُدَّ من قبيل الكذب على رسول الله ﷺ.

كما أنهم من ناحية أخرى كانوا على حظ كبير من الحضارة، واعتادوا تسجيل معارفهم بالكتابة، ولم يألفوا حفظها عن طريق الذاكرة كالعرب[1]، فهم -إذن- يسجلون الأحاديث كتابة كما سمعوها من الرواة العرب الفصحاء، أو كما وجدوها مكتوبة في الصحف والأجزاء والمسانيد.

وفيما يلي جداول تبين نسبة الموالي بين رواة الحديث.

(١) انظر كتاب: «دراسات في القرآن والحديث»: (١٦١).

جدول يبين نسبة الرواة الموالي في (مكة)[١]

الطبقة	عدد الرواة جميعهم	عدد الرواة الموالي	ملاحظات
الأولى	١١	-	
الثانية	٢٧	٤	
الثالثة	٥١	١٣	
الرابعة	٢٣	٢	
الخامسة	١٩	٣	
المجموع	١٣٦	٧	
النسبة المئوية	(٨٣)٪ تقريباً	(١٧)٪ تقريباً	

جدول يبين نسبة الرواة الموالي في (المدينة)[٢]

الطبقة	عدد الرواة جميعهم	عدد الرواة الموالي	ملاحظات
الأولى	١٤٩	٩	
الثانية	٢٤٨	٧٣	نص صاحب «الطبقات الكبرى على أن تسعة عشر راوياً من رواة الطبقة الثانية الموالي كانوا قليلي الحديث، أو لهم أحاديث
الثالثة	٢٣	-	
الرابعة	-	-	
الخامسة	-	-	
السادسة	٤٠	١٨	
السابعة	٣٤	١٢	
المجموع	٤٩٤	١١٢	
النسبة المئوية	(٧٣)٪ تقريباً	(٢٧)٪ تقريباً	

(١) استخلصت هذه الإحصائية من «طبقات ابن سعد»، (الجزء الخامس)، (ص٣٤١-٣٦٨).

(٢) المرجع السابق (ص١-٣١٣).

جدول يبين نسبة رواة الحديث الموالي في البصرة

الطبقة	عدد الرواة جميعهم	عدد الرواة الموالي	ملاحظات
الأولى	٥٣	٥	
الثانية	١١٢	٩	
الثالثة	٥٤	١١	
الرابعة	٦٣	١٥	
الخامسة	٥٠	١٤	
السادسة	٣٩	١١	
السابعة	٥١	٤	
الثامنة	١٣	٢	
المجموع	٤٣٥	٧١	
النسبة المئوية للموالي: (١٦)٪ تقريبا.			

جدول يبين نسبة رواة الحديث الموالي في الكوفة

الطبقة	عدد الرواة جميعهم	عدد الرواة الموالي	ملاحظات
الأولى	٣٤٢	٩	
الثانية	٦٩	٦	
الثالثة	١٢٣	١٠	
الرابعة	٨١	١٩	
الخامسة	٥٢	٩	
السادسة	٤٩	٦	
السابعة	٦٣	١٢	
الثامنة	٤٥	١٣	
التاسعة	١٣	-	
المجموع	٨٣٧	٨٤	
النسبة المئوية للموالي: (١٠)٪ تقريبا.			

جدول يبين نسبة رواة الحديث الموالي في الشام[1]

الطبقة	عدد الرواة جميعهم	عدد الرواة الموالي	ملاحظات
الأولى	٢٥	-	
الثانية	٢٠	١	
الثالثة	٢٧	-	
الرابعة	٢٥	١	
الخامسة	١٨	-	
السادسة	٩	٤	
السابعة	٨	١	
الثامنة	٤	-	
المجموع	١٣٦	٧	
النسبة المئوية للموالي: (٥)٪ تقريبا.			

جدول يبين نسبة رواة الحديث الموالي في مصر[2]

الطبقة	عدد الرواة جميعهم	عدد الرواة الموالي	ملاحظات
الأولى	٥	-	
الثانية	١٣	٣	
الثالثة	٨	٣	
الرابعة	٧	-	
الخامسة	٧	١	
السادسة	٨	٢	
المجموع	٤٨	٩	
النسبة المئوية للموالي: (٢)٪ تقريبا.			

(١) «طبقات ابن سعد»: (٧/ ١٥١-١٧٦).

(٢) المرجع السابق: (٧/ ١٩٩-٢٠٥).

جدول يبين نسبة الرواة الموالي في الأقاليم الستة

المدينة أو الإقليم	عدد الرواة جميعهم	عدد الرواة الموالي	النسبة المئوية للموالي	ملاحظات
مكة المكرمة	١٣١	٢٢	(١٧)٪ تقريباً	
المدينة المنورة	٤٩٤	١١٢	(٢٣)٪ تقريباً	
البصرة	٤٣٥	٧١	(١٦)٪ تقريباً	
الكوفة	٨٣٧	٨٤	(١٠)٪ تقريباً	
الشام	١٣٦	٧	(٥)٪ تقريباً	
مصر	٤٨	٩	(٢)٪ تقريباً	
المجموع	٢٠٨١	٣٠٥		
النسبة المئوية للموالي: (١٤,٦)٪ تقريبا.				

جدول بمرويات الصحابة المكثرين من الرواية[1]

اسم الصحابي	عدد مروياته	ملاحظات
أبو هريرة	٥٣٧٤	هذا القدر الهائل من الأحاديث رواه تسعة فقط من الصحابة العرب الذين لازموا رسول الله ﷺ في حياته، وعلى هذه الأحاديث تدور معظم كتب الحديث.
عبد الله بن عمر	٢٦٣٠	
أنس بن مالك	٢٢٨٦	
عائشة (أم المؤمنين)	٢٢١٠	
عبد الله بن عباس	١٦٦٠	
جابر بن عبد الله	١٥٤٠	
أبو سعيد الخدري	١١٧٠	
عبد الله بن مسعود	٨٤٨	
عبد الله بن عمرو بن العاص	٧٠٠	
المجموع	١٨٤١٨ حديثا	

(١) عن «كتاب الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث»: (١٨٧، ١٨٨).

إذا أمعنا النظر في الجداول السابقة اتّضحت لنا الحقائق التالية:

أولاً: أنّ نسبة رواة الحديث من الموالي في الأقاليم الستة المذكورة بلغت (١٤.٦٪) فقط، وهي نسبة قليلة، ويُهوِّن من أمرها أيضاً أن هؤلاء الموالي كان معظمهم قليل الحديث أو له أحاديث كما نصّ صاحب «الطبقات»، وبهذا تسقط دعوى القائلين بأن معظم رواة الحديث من الأعاجم.

ثانياً: أنّ معظم الأحاديث التي تدور عليها كتب الحديث رواها صحابة يتكلمون العربية بالسليقة، فلو صحت دعوى روايتهم للحديث بالمعنى، كانت روايتهم مما يُحْتَجّ به في اللغة أيضاً.

ثالثاً: أنّ نسبة الرواة الموالي في الطبقات الأولى قليلة جدًّا، أو معدومة في بعض الأحيان، وهذه الفئة القليلة أبعد ما تكون عن التصرف في ألفاظ الحديث لسببين:

الأول: أنّ من شأن من يتعامل مع غير لغته الأصلية أن يكون دقيقاً في نقل النصوص والالتزام بحرفيتها، وقد صرح محمد بن سيرين بهذا، فكان يُحَدِّث كما سمع تماماً، حتى أنه كان يلحن كما يلحن من روى عنه[1].

والثاني: أنّ الموالي اعتادوا تسجيل معارفهم كتابة كما ذكرتُ سابقاً[2]، ولم يعتمدوا على الذاكرة كما كان يفعل العرب، ومن شان الكتابة أن تحافظ على حرفية النص وتبعده عن احتمال الرواية بالمعنى.

---

(١) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب: (٢٨٥)، و «المحدث الفاصل» للرامهرمزي: (٥٣٤-٥٣٥).

(٢) «دراسات في القرآن والحديث»: (١٦١).

وأما الأمر الرابع من الأمور التي انحصر فيها الخلاف فهو دعوى أبي حيان وفريقه من المانعين أنّ أئمة النحو المتقدمين من المِصْرَيْن لم يحتجّوا بشيء منه وتَبِعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس[1].

إنّ دعوى أبي حيان هذه تنقصها مراعاة الظروف التي كانت سائدة آنذاك، وتفتقر إلى الدقة أيضاً: وأعني بمراعاة الظروف أن صاحب هذه الدعوى فاته أن يعلم أن علماء العربية في العهد الأول لم يتعاطوا رواية الحديث، فعلماء الحديث غير علماء العربية باستثناء نفر منهم مثل أبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد، ثم أنّ دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد، ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم[2].

ولهذا جاء استشهادهم بالحديث قليلاً، أما أنهم لم يحتجوا بشي منه كما زعم أبو حيان، فزعمه هذا يفتقر إلى الدقّة كثيراً، وسأردّ عليه من خلال كتب أئمة اللغة والنحو:

إنّ الناظر في معاجم اللغة «كالتهذيب» للأزهري، و «الصحاح» للجوهري، و «المخصص» لابن سيده، و «مقاييس اللغة» لابن فارس، و «أساس البلاغة» للزمخشري، يجد أنها مملوءة بشواهد الحديث، بل أنّ أبا منصور الأزهري المولود (٢٨٢) هجرية، يعتمد في كتابه «التهذيب» على الأحاديث ويكثر من الاستشهاد بها.

(١) خزانة الأدب: ١/ ١٠.

(٢) «دراسات في العربية وتاريخها»: (١٧٦).

أما في ميدان النحو -وهو ما يهمنا في بحثنا هذا- فنبدأ بكتاب سيبوية أقدم كتب النحو، إنّ كتاب سيبوية يحتوي على تسعة أحاديث استشهد بها في أبواب متعددد من كتابه[١]، صحيح أن شواهد الحديث أقل كثيراً من شواهد الشعر عنده، ولكننا عرفنا أن السبب في ذلك هو عدم شيوع كتب الحديث في عهد سيبوية، فاستشهاده بهذا القدر من الأحاديث وإنْ كان قليلاً يعني: تجويزه للاستشهاد بها من حيث المبدأ.

ومن أئمة البصريين الذين استشهدوا بالحديث المبرد (ت٢٨٥هـ)[٢] في كتابيه «المقتضب» و «الكامل»، واستشهد به أيضاً غيره من البصريين.

ومن أئمة الكوفيين الذين استشهدوا بالحديث الفراء (ت٢٠٧هـ)، وقد عدّه الدكتور مكي الأنصاري أول من اعتمد الحديث واحتجّ به في النحو احتجاجاً مباشراً[٣]. ومنهم أيضاً أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) في «الإيضاح»[٤] وتلميذه ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) في «الخصائص» و «المحتسب»[٥]، والزمخشري (ت٥٣٨هـ) في «المفصل»[٦].

ومن نحاة الأندلس الذين استشهدوا بالحديث النبوي في ميدان النحو السهيلي (ت٥٨١هـ) في «أماليه»[٧]، وابن خروف (ت٦٠٥هـ) وقد عاب عليه ابن الضائع

---

(١) انظر على سبيل المثال كتاب سيبوية: (٣/ ٢٦٨، ٢/ ٨٠، ١/ ٣٢٧، ١/ ٧٤).

(٢) انظر «المقتضب»: (١/ ٢١، ٣٢٨، ٢/ ٤٦٤، ٤٩١، ٤/ ٥٣٣)، وانظر «الكامل»: (٧/ ٢١٥).

(٣) «أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو» للدكتور مكي الأنصاري: (٣٩٤).

(٤) «الإيضاح»: (٣٤).

(٥) «الخصائص»: (٢/ ٣٧٠)، و «المحتسب»: (١/ ١١٠، ٢/ ٢٠٤).

(٦) انظر «المفصل»: (٣/ ٧).

(٧) «في أصول النحو»: (٤٩)، «المدارس النحوية»: (٣١٠).

ذلك[١]. وابن مالك (ت٦٧٢هـ) الذي قدم الاستشهاد بالحديث على أشعار العرب، فقد كان يكثر من الاستشهاد بالقرآن في مصنفاته فإنْ لم يكن فيه الشاهد عدل إلى الحديث، فإنْ لم يجد فيه ما يريده عدل إلى أشعار العرب[٢].

ومن نحاة مصر الذين استشهدوا بالحديث ابن بري المصري (ت٥٨٢هـ)[٣].

ومن الذين استدلوا بالحديث الشريف: الصقلي والشريف الغرناطي في شرحيهما لكتاب سيبوية، وابن الحاج في شرح «المقرب»، وابن الخباز في شرح «ألفية ابن معط»، وأبو علي الشلوبين في كثير من مسائله، والسيرافي والصغار في شرحيهما لكتاب سيبوية، والبدر الدماميني في شرحه «للمغني» و «التسهيل» و «البخاري»[٤].

وقال أبو الطيب: بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام أبي حيان نفسه[٥]. وأيدت ذلك الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها «أبو حيان النحوي»[٦]. وقد ذكر الدكتور مصطفى النحاس محقق كتاب «ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب» لأبي حيان، ثلاثة وعشرين موضعاً استشهد فيها أبو حيان بالحديث الشريف في «البحر المحيط» و«الارتشاف»، وقال: إنّ أبا حيان قد استشهد به كثيراً وأنّ ما ذكره كان على سبيل المثال لا الحصر[٧].

(١) خزانة الأدب: (١/ ١٠)، «الاقتراح»: (٥٤).
(٢) «المدارس النحوية»: (٣١٠).
(٣) المرجع السابق.
(٤) «دراسات في العربية وتاريخها»: (١٧٧).
(٥) المرجع السابق.
(٦) «أبو حيان النحوي»: د. خديجة الحديثي: (٤٣٨).
(٧) «أبو حيان الأندلسي وتحقيق كتاب ارتشاف الضرب»: رسالة دكتوراه مكتبة جامعة القاهرة رقم

وفيما يلي جدول يبين عدد الأحاديث التي استدلّت بها أهم كتب النحو المتداولة على مرّ العصور:

اسم الكتاب ومؤلفه	سنة وفاته	عدد الأحاديث فيه	ملاحظات
«الكتاب» لسيبويه	١٨٠ هـ	٩	
«المقتضب» للمبرد	٢٨٥ هـ	٣	
«معاني الحروف» للرماني	٣٨٤ هـ	٤	
«الازهية» للهروي	٤١٥ هـ	٤	
«الحلل في شرح أبيات الجمل» للبطليوسي	٥٢١ هـ	٧	
«الإنصاف» للأنباري	٥٧٧ هـ	١٠	
«شرح المفصل» لابن يعيش	٦٤٣ هـ	٤٠	
«شرح الكفاية» للرضى	٦٨٨ هـ	٥٨	
«الجنى الداني» للمرادي	٧٤٩ هـ	٢٥	
«مغني اللبيب» لابن هشام	٧٦١ هـ	٨٦	
«همع الهوامع» للسيوطي	٩١١ هـ	١٤٢	
«شرح الأشموني»	٩٢٩ هـ	٨٦	

وبتأمل الجدول السابق تبرز أمامنا حقيقتان:

الأولى: أنّ مبدأ الاستشهاد بالحديث كان موجوداً منذ أول كتاب وُضِع في النحو، وهو «كتاب» سيبويه، وإنّ قلّة الشواهد الحديثية عند الأقدمين لا تعني أنهم قَدَّمُوا الشعر على الحديث في الاستدلال على صحة اللغة، إذْ لو كان هذا الأمر صحيحاً لقلنا

(١٩١٤).

إنّ سيبويه قَدَّم الشعر على القرآن أيضاً، لأنّ شواهده الشعرية أربت على ألف وخمسين شاهداً بينما كانت شواهده القرآنية أربعمائة وثلاثاً وعشرين آية، ونحن نعلم يقيناً أنّ القرآن كان وما زال أوثق النصوص التي يُسْتَدَلُّ بها عند سيبويه وغيره.

فقلة الشواهد الحديثية في كتب الأقدمين لا تغضّ أبداً من قيمتها لأنّها ترجع إلى أسباب أخرى أهمها:

أنّ النحاة وجدوا مادة الشعر كثيرة وميسورة، ويسهل الإطلاع عليها والاستفادة منها، بينما تحتاج شواهد الحديث إلى دراسة المَتْن والسّند، وفي ذلك مشقة كبيرة، يقول الضحاك ابن مخلد المتوفى سنة (٢١٢هـ): كان دهرنا الأدب والشعر وأيام العرب وإنّما دُفِعْنا إلى الأحاديث اليوم[1].

أَضِفْ إلى ذلك أن كثيرين من النحاة لم يكونوا على معرفة وثيقة بالحديث، أي لم يكونوا من أهل الحديث، فوقف ذلك حائلاً دون توسّعهم في الاستدلال به.

بل إنّ النحويين واللغويين الذين كانوا من رواة الحديث وقفوا أيضاً مُتَهَيِّبِين أمام الشواهد القرآنية والحديثية، فالأصمعي الذي سمع من سفيان الثوري ثلاثين ألف حديث[2]، كان لا يُفسِّر شيئاً من القرآن، ولا شيئاً من اللغة له نظير في القرآن وكذلك الحديث تحرجاً[3]، فكان يتّقي أن يُفسّر الحديث كما كان يتّقي أن يفسّر القرآن[4].

والحقيقة الثانية:

أنّه مع مرور الزمن، وانتشار مصنفات الحديث الموثّقة، أخذ النحاة يزيدون من

(١) «طبقات النحويين واللغويين» للزبيدي: (٥٤).

(٢) المرجع السابق: (١٧٠).

(٣) مراتب النحويين لأبي الطيب: (٨٣).

(٤) «بغية الوعاة» للسيوطي: (٢/ ١١٢).

استدلالهم بالأحاديث، كما رأينا في الإحصائية السابقة، حتى وصل عددها في «همع الهوامع» إلى مائة واثنين وأربعين حديثاً، منها ما تكرّر ذكره عدة مرات في مسائل متنوعة، مع أنّ السيوطي من الذين لا يستدلّون بالحديث إلا بشروط مشدّدة كما ذكرتُ سابقاً.

وبظهور هاتين الحقيقتين تسقط دعوى أبي حيان بأن أئمة النحاة من المِصْرَيْن لم يستدلّوا بشيء منه وتابعه على ذلك نحاة الأقاليم.

* * * * *



مدخل

مما لا شك فيه أنّ ظروف النشأة والأسرة والبيئة، تؤثر كلّها في شخصية العالم وفي نفسيته وعقليته، واتجاهاته الفكرية، ومنهجه في الدراسة والتصنيف.

ومن هنا رأيت أن أبدأ دراستي لكل واحد من كتب إعراب الحديث، بتعريف موجز بصاحبه، يلقي الضوء على نسبه ونشأته وأسرته، وبيئته، وعصره، وأساتذته وشيوخه، وتلاميذه، ومنهجه في دراسة النحو خاصة وفي دراسة اللغة عامة، ثم أُتبعه بالحديث عن آثاره العلمية.

وكان من حسن حظي أن العلماء الثلاثة الذين أدرس كتبهم، معروفون ومشهورون لدى جميع الدارسين، فمن منّا لا يعرف أبا البقاء العكبري، أو ابن مالك، أو جلال الدين السيوطي؟ وكيف لا نعرفهم وقد ذكرتهم كل كتب التراجم القديمة والحديثة، وتعرض الدارسون لحياتهم بالتفصيل في الآونة الأخيرة، إما في مقدمات كتبهم التي يحققونهم، وإمّا في كتب ودراسات متخصصة، وإما من خلال الندوات التي تعقدها المراكز والجمعيات العلمية، كتلك الندوة التي عقدتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية سنة (١٩٧٦م) عن جلال الدين السيوطي؟.

ولهذه الأسباب سأكتفي بتعريف موجز بكل منهم، لا يزيد على حاجة البحث ومتطلباته، وسيكون التركيز على ثلاثة أمور هي: حياة المؤلف، ومذهبه في دراسة النحو واللغة، وآثاره العلمية.

أما الكتب التي أتعرض لدراستها، فليس لها شهرة أصحابها بل أنّ بعضها ما يزال مخطوطاً، لم يسمع به إلاّ قلة من المتخصصين والمعتمّين بتحقيق التراث، ولهذا فسوف

أدرس هذه الكتب بالتفصيل إنْ شاء الله، آملاً أن تسهم هـذه الدراسـة في إبـراز أهميـة هذه الكتب من ناحية، وفي إبراز أهمية الموضوع الذي تتناوله هذه الكتب وهو إعـراب الحديث النبوي من ناحية أخرى، فضلاً عن نفض الغبار عـما لا يـزال منهـا مخطوطـاً، وإغراء الدارسين بتحقيقه ونشره.

* * * * *

كتب إعراب الحديث

❖ الفصل الأول: العكبري وكتابه «إعراب الحديث النبوي»

❖ الفصل الثاني: ابن مالك وكتابه «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح».

❖ الفصل الثالث: السيوطي وكتابه «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد»



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



الفصل الأول



أبو البقاء العكبري

المتوفى سنة (٦١٦) للهجرة

وكتابه: «إعراب الحديث النبوي»



مباحث هذا الفصل

أولاً: أبو البقاء العكبري:

- حياته.
- آثاره العلمية.
- قائمة بمؤلفاته.
- مذهبه العكبري.

ثانياً: كتابه: «إعراب الحديث النبوي»:

- اسمه ونسبته.
- الغاية من تأليفه.
- موضوعاته ومادته.
- مصادره.
- نسخة المخطوطة والمطبوعة.
- منهجه.
- شواهده.
- العكبري بين إعراب القرآن وإعراب الحديث.
- قيمة الكتاب.



أبو البقاء العُكبَري

(٥٣٨هـ-٦١٦هـ)

هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين النحوي الضرير العكبري الأصل(١)، البغدادي المولد والدار، وقد ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة في بغداد.

حظي العكبري بعناية النحاة واللغويين، وأصحاب كتب الطبقات والتراجم(٢) وكانت كتبه وآراؤه متداولة بين كبار النحويين من بعده(٣)، وحظي بعناية النحاة والدارسين المعاصرين أيضاً، فتناولوا كتبه بالتحقيق والدراسة واستشهدوا بآرائه في جملة آراء كبار النحاة(٤).

كان نحويًّا فقيهاً على مذهب أحمد بن حنبل، وقد تلقى النحو عن ابن الخشاب، وقرأ العربية على يحيى بن نجاح، حتى جاز قصب السبق، وصار فيها من الرؤساء المتقدمين، وقصده الناس من الأقطار، وغلب عليه اتجاهه إلى النحو، وقرأ الروايات

---

(١) نسبة إلى (عُكْبَرى) بضم العين وتكسين الكاف وفتح الباء، وهي بليدة على دجلة قرب بغداد.

(٢) انظر في ترجمته: «انباه الرواة»: (٢/ ١١٧)، «وفيات الأعيان»: (٢/ ٢٨٦)، «نكت الهميان»: (١٧٩)، «شذرات الذهب»: (٥/ ٦٨)، «بغية الوعاة»: (٢/ ٣٩)، «مرآة الجنان»: (٤/ ٣٢)، «معجم المؤلفين»: (٦/ ٤٦، ٤٧).

(٣) من الذين اهتموا بآرائه: ابن هشام في «المغني»، والسيوطي في «عقود الزبرجد» و «الأشباه والنظائر»، و «الاقتراح».

(٤) منهم على سبيل المثال: الدكتور شوقي ضيف في «المدارس النحوية»: (٢٧٩)، والشيخ محمد طنطاوي في «نشأة النحو»: (٢٠٩)، ومحمد خير الحلواني محقق «كتاب مسائل خلافية في النحو»، وعبد الإله نبهان محقق كتاب العكبري «إعراب الحديث النبوي»، وفي مكتبة جامعة القاهرة رسالة ماجستير عنوانها «أبو البقاء العكبري وأثره في الدراسات النحوية» محمد فؤاد عبد الباقي تحت رقم: (١٥٤٧).

على أبي الحسن البطائحي، ولازم القاضي أبا يعلى الفراء حتى برع في المذهب الحنبلي، وسمع الحديث من أبي الفتح بن البطي، وأبي زرعة المقدسي وغيرهما، بل إنه أخذ تسعة من العلوم عن مشايخ عصره وبرع فيها كلها.

قال عنه ابن أبي الجيش: كان يفتي في تسعة علوم، وكان أوحد زمانه في النحو واللغة والحساب والفرائض والجبر والمقابلة والفقه وإعراب القرآن والقراءات الشاذة، وله في كل هذه العلوم تصانيف كبار وصغار ومتوسطات[1].

كان العكبري ورعاً تقيًّا، ثقةً صدوقاً، دَيِّناً، حسن الأخلاق متواضعاً، وكان كثير المحفوظ، دائب الاشتغال بالعلم ليلاً ونهاراً، حتى إنّ زوجته كانت تقرأ له بالليل كتب الأدب وغيرها[2]، وله شعر ومؤلفات كثيرة.

أُضِرّ في صباه بالجدوى، فكان إذا أراد التصنيف أُحْضِرت إليه المصنفات وقُرِئت عليه، فإذا حصّل ما يريد في خاطره أملاه[3].

وكان شديد التعصب لمذهبه الحنبلي، فلما سأله جماعة من الشافعية أن ينتقل إلى مذهب الشافعي ويعهدوا إليه بتدريس النحو بالنظامية قال: لو أقمتموني وصببتم الذهب عليَّ حتى واريتموني ما رجعت عن مذهبي[4].

توفي ليلة الأحد ثامن شهر ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة ببغداد، ودفن بباب حرب[5]، -رحمه الله-.

---

(١) «نكت الهميان»: (١٧٩)، «وفيات الأعيان»: (٢/ ٢٨٦)، «شذرات الذهب»: (٥/ ٦٨)، «بغية الوعاة»: (٢/ ٣٨).

(٢) «شذرات الذهب» (٥/ ٦٨)، «نكت الهميان»: (١٧٩).

(٣) «نكت الهميان»: (١٧٩).

(٤) المرجع السابق.

(٥) «وفيات الأعيان»: (٢/ ٢٨٦).

آثاره العلمية:

برع أبو البقاء في جملة من العلوم، وكان الغالب عليه علم النحو، ولذا كانت معظم مؤلفاته في النحو، وله في كل العلوم التي برع فيها مؤلفات تدل على سعة ثقافته، وغزارة مادته، فهو مبرز في النحو، عالم بالقراءات، متمكن في اللغة، محيط بفنون الأدب، بارع في الحساب، والفرائض والجبر والمقابلة والفقه، وقد خلّف لنا حوالي خمسين كتاباً، ذُكِرت في «نكت الهيمان» للصفدي وفي كتب التراجم الأخرى، وقد حُقّق بعضها، وما زال بعضها الآخر في خزائن ينتظر من ينفض عنها غبار السنين، ويخرجه إلى النور.

وسوف أشير إلى الكتب التي حققت، والكتب التي يجري تحقيقها، حسب ما وصل إليه علمي، كما أنني سأصنّف هذه الكتب حسب موضوعاتها على النحو التالي:

أولاً: كتب النحو والصرف:

١ - «إعراب القرآن»[١].

٢ - «إعراب الشواذ من القراءات»[٢].

٣ - «إعراب الحديث النبوي»[٣].

٤ - «المصباح في شرح الإيضاح والتكملة»[٤].

٥ - «المتبع في شرح اللمع»[١].

---

(١) حققه محمد على البجاوي تحت اسم: «التبيان في إعراب القرآن»، وكان قد طبع بمصر أكثر من مرة باسم: «إملاء ما مَنَّ الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن»، ومنه ثلاث نسخ خطية في دار الكتب ونسختان في المكتبة الظاهرية.

(٢) «نكت الهيمان»: (١٧٩).

(٣) حققه عبد الإله نبهان تحت اسم: «إعراب الحديث النبوي»، وطبع في دمشق.

(٤) «نكت الهيمان»: (١٨٠).

٦- «لباب الكتاب»[٢].

٧- «إعراب الحماسة»[٣].

٨- «المحصل في إيضاح المفصل»[٤].

٩- «نزهة الطرف في إيضاح قانون الظرف»[٥].

١٠- «الترصيف في علم التصريف»[٦].

١١- «اللباب في علل البناء والإعراب»[٧].

١٢- «الإعراب في علل الإعراب»[٨].

١٣- «الإشارة في النحو»[٩].

١٤- «مقدمة في النحو»[١٠].

١٥- «أجوبة المسائل الحلبيات»[١].

---

(١) توجد منه نسخة خطية في مكتبة البلدية بالإسكندرية، ويقوم الأستاذ عبد الحميد أحمد حماد بتحقيقه في جامعة بنغازي.

(٢) «نكت الهميان»: (١٧٩)، و «بغية الوعاة»: (٢/ ٣٩).

(٣) «نكت الهميان»: (١٨٠).

(٤) يسميه ابن خلكان في الوفيات: (٣/ ١٠٠): شرح المفصل، ومنه نسخة مخطوطة في دار الكتب برقم (٢٩٢) الجزء الثاني فقط، ونسخة أخرى في مكتبة (جستربيتي) في دبلن برقم (٣١٢٨).

(٥) «نكت الهميان»: (١٨٠).

(٦) المرجع السابق.

(٧) قام بتحقيقه الأستاذ خيلي بنيان الحسون في رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة، مكتبة جامعة القاهرة رقم (١٦٥٠)، ومنه نسخة مخطوطة بدار الكتب برقم (٤٢٣).

(٨) ذكره ابن رجب: «الذيل على طبقات الحنابلة»: (٢/ ١١٢)، ويبدو أنه غير الكتاب السابق، وأشار إليه العكبري عن إعراب قوله -تعالى-: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:٣].

(٩) «نكت الهميان»: (١٨٠)، و «الذيل على طبقات الحنابلة»: (٢/ ١١١).

(١٠) «نكت الهميان»: (١٨٠).

١٦- «التلخيص في النحو»[٢].

١٧- «التلقين في النحو»[٣].

١٨- «التهذيب في النحو»[٤].

١٩- «مسائل الخلاف في النحو»[٥].

٢٠- «تلخيص التنبيه لابن جنى»[٦].

٢١- «مختصر أصول ابن السراج»[٧].

٢٢- «مسائل نحو مفردة»[٨].

٢٣- «مسألة قول النبي ﷺ: **«إنما يرحم الله من عباده الرحماء»**»[٩].

٢٤- «المنتخب من كتاب المحتسب»[١٠].

٢٥- «شرح لامية العرب للشنفري»[١].

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة»: (٢/ ١١٢).

(٢) «نكت الهيمان»: (١٨٠).

(٣) «نكت الهيمان»: (١٨٠)، و «الذيل على طبقات الحنابلة»: (٢/ ١١١) باسم «شرح التلقين في النحو».

(٤) «نكت الهيمان»: (١٨٠)، وسماه ابن رجب في الذيل: (٢/ ١١٢): «تهذيب الإنسان بتوقيم اللسان».

(٥) حققه ونشره الأستاذ محمد خليل حلواني في حلب بسوريا تحت اسم: «مسائل خلافية في النحو».

(٦) «نكت الهيمان»: (١٨٠).

(٧) المرجع السابق.

(٨) «الذيل على طبقات الحنابلة»: (٢/ ١١٢).

(٩) أورد هذه المسألة كتاب «الذيل على طبقات الحنابلة»: (٢/ ١١٧-١٢٠)، وأشار إليها العكبري في كتابه: «إعراب الحديث النبوي»: (١٤).

(١٠) «نكت الهيمان»: (١٨٠).

ثانياً: كتب اللغة والأدب:

٢٦- «شرح الفصيح»[٢].

٢٧- «المشوف المعلم في ترتيب إصلاح المنطق على حروف المعجم»[٣].

٢٨- «شرح الحماسة».

٢٩- «شرح المقامات الحريرية»[٤].

٣٠- «شرح الخطب النباتية»[٥].

٣١- « شرح أبيات سيبويه»[٦].

٣٢- «الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح»[٧].

٣٣- «تلخيص أبيات الشعر لأبي عليّ»[٨].

٣٤- « شرح بعض قصائد رؤبة»[٩].

٣٥- «الموجز في إيضاح الشعر الملغز»[١٠].

---

(١) يقوم بتحقيقه الأستاذ محمد خليل حلواني، وذكر أنه سينشره قريباً، ومنه نسختان مخطوطتان بدار الكتب الأولى برقم: (٢٨) ش نحو، والثانية برقم: (٨٧)ش، ونسخة بمعهد المخطوطات برقم :(٤٠) أدب مصورة عن نسخة جامع الشيخ بالإسكندرية برقم (١٦٩).

(٢) «نكت الهميان»: (١٧٩)، و «بغية الوعاة»: (٢/ ٣٩).

(٣) «نكت الهميان»: (١٧٩)، و «الذيل على طبقات الحنابلة»: (٢/ ١١٢).

(٤) ذكر الأستاذ محمد خليل حلواني أن نسخة خطية منه في مكتبة الأوقاف ببغداد .

(٥) «نكت الهميان»: (١٨٠)، «وفيات الأعيان»: (٣/ ١٠٠)، و «الذيل على طبقات الحنابلة»: (٢/ ١١٢) بعنوان: خطب ابن نباته.

(٦) «نكت الهميان»: (١٨٠)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٣٩).

(٧) «نكت الهميان»: (١٨٠).

(٨) «نكت الهميان»: (١٨٠)، و «الذيل على طبقات الحنابلة»: (٢/ ١١٢).

(٩) المرجعان السابقان.

(١٠) ذكره جورجي زيدان، «تاريخ آداب اللغة العربية»: (٣/ ٤٤)، وقال: إنّ منه نسخة في برلين.

٣٦- «شرح شعر المتنبي»[١].

ثالثاً: كتب علوم القرآن:

٣٧- «تفسير القرآن»[٢].

٣٨- «متشابه القرآن»[٣].

٣٩- «عدد آي القرآن»[٤].

رابعاً: كتب الفقه والمذهب:

٤٠- «المرام في نهاية الأحكام»[٥].

٤١- «الكلام على دليل التلازم»[٦].

---

(١) قال الدكتور مصطفى جواد في مقال له بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق: أن هذا الكتاب ليس من صنعة أبي البقاء، وأنه لتلميذه ابن عدلان المتوفي سنة (٦٦٦) للهجرة، وساق عدداً من الأدلة على ذلك منها أن في الكتاب ما يثبت أن مؤلفه لم يكن ضريراً، كقوله: ونقلته بخطي، وأيده في ذلك الدكتور شوقي ضيف: مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق عام (١٩٤٧م): مجلد (٢٢) جزء (١، ٢)، صفحة: (٣٧-٤٧)، و «المدارس النحوية»: (٢٧٩، ٢٨٠).
ومنه نسخة خطية في معهد المخطوطات برقم (١٨٥) من مخطوطات اليمن الشمالي، كتب سنة (١١٨١هـ)، وفي مقدمتها ما يفيد أن المؤلف ضبط نصوص الديوان على الشيخ الماكشيني في الموصل وقرأه على الشيخ ابن صباح التيمي بالديار المصرية، ومعلوم أن العكبري لم يكن بالموصل ولم يخرج إلى مصر، بل أنّ لم يغادر بغداد.

(٢) «نكت الهميان»: (١٧٩)، و «بغية الوعاة»: (٢/ ٣٩).

(٣) «نكت الهميان»: (١٧٩)، و «الذيل على طبقات الحنابلة»: (٢/ ١١١).

(٤) «نكت الهميان»: (١٧٩)، و «الذيل على طبقات الحنابلة»: (٢/ ١١١) باسم: (عدد الآي).

(٥) «نكت الهميان»: (١٧٩)، و«شذرات الذهب»: (٥/ ٦٨).

(٦) «نكت الهميان»: (١٧٩)، و«الذيل»: (٢/ ١١١) باسم: «الاعتراض على دليل التلازم ودليل التنافي»، و«شذرات الذهب»: (٥/ ٦٨) باسم: «الاعتراض على دليل التلازم».

٤٢- «تعليق في الخلاف»[١].

٤٣- «شرح الهداية» لأبي الخطاب[٢].

٤٤- «المنقح من الخطل في الجدل»[٣].

٤٥- «لغة الفقه»[٤].

٤٦- «مذاهب الفقهاء»[٥].

خامساً: كتب الفرائض:

٤٧- «الناهض في علم الفرائض»[٦].

٤٨- «البلغه في الفرائض»[٧].

٤٩- «التلخيص في الفرائض»[٨].

٥٠- كتاب آخر في الفرائض للخلفاء[٩].

سادساً: كتب الحساب:

٥١- «مقدمة في الحساب»[١].

---

(١) «نكت الهميان»: (١٧٩)، و«شذرات الذهب»: (٥/ ٦٨) باسم: «التعليق في مسائل الخلاف في الفقه».

(٢) «نكت الهميان»: (١٧٩)، و«شذرات الذهب»: (٥/ ٦٨).

(٣) المرجعان السابقان.

(٤) «نكت الهميان»: (١٧٩)، و«الذيل»: (٢/ ١١٢) باسم: «شرح لغة الفقه».

(٥) والذيل: (٢/ ١١١)، و«شذرات الذهب»: (٥/ ٦٨).

(٦) المرجعان السابقان.

(٧) «نكت الهميان»: (١٧٩)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٣٩).

(٨) «نكت الهميان»: (١٧٩).

(٩) «الذيل على طبقات الحنابلة»: (٢/ ١١١).

٥٢- «الاستيعاب في أنواع الحساب».

مذهبه النحوي:

هناك خلاف كبير بين الباحثين حول المذهب النحوي الذي ينتمي إليه أبو البقاء العكبري: فالشيخ علي الطنطاوي في كتابه «نشأة النحو» ينسبه إلى المذهب الكوفي مستدلاً بكتابه «شرح شعر المتنبي»[٢] الذي انتصر فيه للكوفيين، ومستدلاً أيضاً بكتاب آخر من كتبه أسمه «التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين» ومع أنه يصرح بأنه لم يعثر على هذا الكتاب[٣]، فأنه يظن ظناً مسامتاً لليقين أنه آثر المذهب الكوفي في كثير مما فيه، يشهد لقوة هذا الظن ما ذكره العكبري نفسه في شرحه لديوان المتنبي عند المناسبة لذكر الخلاف، ثم يقول الشيخ الطنطاوي: فكما عزّز الانباري المذهب البصري عزز العكبري المذهب الكوفي[٤].

وينسبه الدكتور شوقي ضيف إلى المذهب البغدادي[٥]، الذي يقوم على الاختيار والانتخاب من آراء البصريين والكوفيين، ويبرز صلته بأبي على الفارسي وابن جني البغداديين، حيث تتضح هذه الصلة في شرحه لإيضاح الأول ولُمع الثاني، وأيضاً في مصنفاته: «الإفصاح عن أبيات الإيضاح»، و«وتلخيص أبيات الشعر لأبي علي»،

---

(١) «نكت الهميان»: (١٧٩).

(٢) ثبت للدكتور مصطفى جواد أن هذا الكتاب ليس من صنعة العكبري، وأيده الدكتور شوقي ضيف في ذلك: انظر مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق: مجلد (٢٢)، ج (١، ٢) و«المدارس النحوية»: (٢٧٩، ٢٨٠).

(٣) «نشأة النحو»: (١٥٧).

(٤) «نشأة النحو»: (٢١٠).

(٥) «المدارس النحوية»: (٢٧٩).

و«تلخيص التنبيه لأبن جنى»، و«المنتخب من كتاب المحتسب»[١].

ثم يذكر الدكتور شوقي ضيف أن العكبري في كتابه: «البيان في إعراب القرآن» يجري من صفحاته بل سطوره الأولى في إعراب الألفاظ على المذهب البصري، ويتوقف مراراً ليرد على الكوفيين بعض وجوههم في الإعراب[٢]، مع أنه كان يختار لنفسه أحياناً من آراء الكوفيين، فقد كان يمنع -مثل ثعلب- أن تكون (مَنْذَا) مركبة تركيب (ماَذَا)[٣] ...الخ.

وهناك باحث إسمه عبدالإله نبهان حقق كتاب العكبري «إعراب الحديث النبوي» وأصر على نسبة العكبري إلى المذهب البصري، مُسْتَدلاً بما في كتابه «مسائل خلافية في النحو»[٤]

وبعنايته يكتب أبي على الفارسي وأبن جنى البصريين كما يقول، وهو في الوقت نفسه يذكر أن العكبري كان يأخذ ببعض آراء الكوفيين حين ترجع كفة الحق إلى جانبهم، إلا أن هذا نادراً ما كان يحدث[٥].

وانطلاقاً من هذا كله، ينكر على الشيخ الطنطاوي ما توصل إليه من نسبة العكبري إلى المذهب الكوفي، ويرى أن ما توصل إليه الدكتور شوقي ضيف من نسبته إلى المذهب البغدادي لا وجه له ولا حجة، بل أننا نستشف من كلامه أنه لا يعترف بوجود مذهب في النحو إسمه المذهب البغدادي أو المدرسة البغدادية، حين يقول: فلا وجه لنسبته إلى

---

(١) «المدارس النحوية»: (٢٧٩).

(٢) «المدارس النحوية»: (٢٧٩).

(٣) «المدارس النحوية»: (٢٧٩).

(٤) حققه ونشره الأستاذ محمد خير حلواني بحلب.

(٥) مقدمة كتاب «إعراب الحديث النبوي»: ط، ى.

ما يسمونه بالمذهب البغدادي[1].

تفضيل وترجيح:

أمامنا -إذن- ثلاث آراء متباينة:

الأول: ينسب العكبري إلى المذهب الكوفي، وعلى رأسه الشيخ الطنطاوي.

والثاني: ينسب العكبري إلى المذهب البغدادي، وعلى رأسه الدكتور شوقي ضيف.

والثالث: ينسبه إلى المذهب البصري، وهو رأي عبد الإله نبهان محقق كتاب «إعراب الحديث النبوي» للعكبري.

ولكي نصل إلى حكم عادل في هذه القضية، لا بد من القيام بعملين:

الأول: تمحيص أدلة كل فريق.

والثاني: النظر بعناية في تراث العكبري النحوي، الذي ثبتت نسبته إليه؛ لأنّ تراثه خير حكم يفصل في هذه القضية، وسيعينني في هذا، جهود الباحثين في الآونة الأخيرة، سواء أتمثلت هذه الجهود في تحقيق بعض كتبه، أم في الكشف عن بعض المخطوطات التي لم تكن معروفة للدارسين قبل فترة من الزمن.

أما الشيخ الطنطاوي فيبدو أن الصواب قد جانبه، حين نسب أبا البقاء العكبري إلى المذهب الكوفي لسببين:

الأول: أنه استدل بالآراء الموجودة في كتاب «شرح شعر المتنبي» المنسوب إلى العكبري، وقد أثبتت الدراسات فيما بعد عدم صحة هذه النسبة، كما ذكرت سابقاً.

والثاني: أنه بنى حكمه على الظن، فهو يظن ظناً مسامتاً لليقين أن العكبري آثر

(١) مقدمة كتاب «إعراب الحديث النبوي»: ى.

المذهب الكوفي في كثير مما في كتابه «التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين» مع اعترافه أنه لم يطلع على هذا الكتاب، وقد طُبع هذا الكتاب مؤخراً تحت عنوان: «مسائل خلافية في النحو»[(١)]، والعكبري في كتابه هذا ينهج نهج البصريين في الأعمّ الأغلب، ويعلل بعللهم، ويحتج بحججهم، وبذلك ثبت لنا عدم صحة ظن الشيخ الطنطاوي، وأن الظن لا يغني من الحق شيئاً.

وأما الدكتور شوقي ضيف فقد نسب العكبري إلى المذهب البغدادي، وبنى رأيه هذا على وجود مذهب قائم بذاته سماه (المدرسة البغدادية) يقوم على الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين، وينفرد بعض أعلامها بآراء يخالفون فيها كلا المدرستين، حسب ما يصح عندهما من الرأي الصائب[(٢)].

وبيّن الدكتور شوقي ضيف، أن بعض أتباع هذه المدرسة الجديدة كان أميل إلى المذهب الكوفي، كما هو الحال عند ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط الذين يمثلون الاتجاه المبكر لهذه المدرسة، وأن بعضهم كان أميل إلى المذهب البصري، كما هو الحال عند الزجاجي وأبي على الفارسي وابن جنى[(٣)].

يتبين لنا مما سبق أن النحوي البغدادي في رأي الدكتور شوقي ضيف هو ذلك النحوي الذي تقوم آراؤه على الاختيار من آراء البصريين والكوفيين، بغض النظر عن المقدار الذي اختاره من آراء كل مدرسة، فمنهم من تكون جلّ اختياراته من آراء البصريين ومنهم من تكون جلّ اختياراته من آراء الكوفيين، ومنهم من جاء بآراء جديدة تخالف آراء الفريقين.

وإذا طبقنا مفهوم الدكتور شوقي ضيف للمدرسة البغدادية على العكبري،

(١) حققه ونشره الأستاذ محمد خير حلواني بحلب.

(٢) «المدرسة النحوية»: (٢٤٥-٢٤٨).

(٣) «المدرسة النحوية»: (٢٤٨).

سلكناه في عداد البغداديين دون أدنى ريب، ودليلنا في ذلك من كتبه؛ لأنها الفيصل في كل ما شجر بين الباحثين:

فالعكبري يختار رأي الكوفيين أحياناً، ففي أعرابه للآية الكريمة: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة:١٠٨]، يقول[١] من أول: يتعلق بأُسِّسَ: والتقدير عند البصريين: من تأسيس أول يوم؛ لأنهم يرون أن (مِنْ) لا تدخل على الزمان، وإنما ذلك لِمُنْذُ، وهذا ضعيف هاهنا؛ لأنّ التأسيس المقدر ليس بمكان حتى تكون (مِنْ) لابتداء غايته.

ويدل على جواز دخول (من) على الزمان ما جاء في القرآن من دخولها على «قبل» التي يراد بها الزمان، وهو كثير في القرآن وغيره، والكوفيين هم الذين أجازوا استعمالها في الزمان والمكان[٢] وكرر رأيه بعبارات أوضح في إعرابه للحديث الشريف: «**هذَا أولُ طعامٍ أكله أبوك مِنْ ثلاثة أيام**»، قال: هكذا في الرواية، ودخول (مِنْ) لابتداء غاية الزمان جائز عند الكوفيين ومنعه أكثر البصريين[٣]، والأقوى عندي مذهب الكوفيين.

ويختار رأي البصريين أحياناً، ففي إعرابه لكلمة: (هؤلاء) في الآية الكريمة: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة:٨٥] يقول[٤]: من وجوه إعراب (هؤلاء) أنه خبر؛ لأنه بمعنى الذين، و(تقتلون) صلته، وهذا ضعيف أيضاً لأنّ مذهب البصريين أن (أولاء) هذا لا يكون بمنزلة الذين، وأجازه الكوفيين.

وأحياناً يذكر رأي الفريقين دون أن يرجح أحدهما على الآخر، ففي إعرابه لقوله -تعالى-: ﴿ٱدْعُ لَنَا﴾ في الآية الكريمة: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ﴾ [البقرة:٦٨]

(١) «التبيان في إعراب القرآن»: (٢/ ٦٦٠).

(٢) «الإنصاف في مسائل الخلاف» - المسألة الرابعة والخمسون: (١/ ٣٧٠).

(٣) «مسند أحمد بن حنبل»: (٣/ ٢١٣)، و«إعراب الحديث النبوي»: (٣٥).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن»: (١/ ٨٦).

يقول العكبري[١]: اللغة الجيدة ضم العين، والواو محذوفة علامة للبناء عند البصريين، وللجزم عند الكوفيين، فهو يكتفي بإيراد وجهتي نظر الفريقين، ولا يرجع أحداهما على الأخرى، وإنّما يقف موقف المحايد ومن ذلك أيضاً إعرابه لحديث الحسن بن علي بن أبي طالب عليهما السلام: إنْ كان رسول الله ﷺ لَيَبْعَثُهُ[٢].

قال العكبري[٣]: الصواب فتح اللام، ورفع الفعل كقوله -تعالى-: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة:١٤٣] والتقدير وأن كان رسول الله ﷺ لباعثاً له، وأوقع الفعل المستقبل موضع اسم الفاعل، وهذه اللام عند البصريين عوض ما لحق (إنْ) من الحذف لأنّ أصلها إنّه كان، وقال الكوفيون: (إنْ) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلاّ) ومثله قوله -تعالى-: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ﴾ [يس:٣٢].

أما الأستاذ عبد الإله نبهان، فقد بنى رأيه على التغليب، ذلك أنه لاحظ أن معظم آراء العكبري توافق البصريين فنسبه إلى مذهبهم مع اعترافه بأن العكبري كان يختار من آراء الكوفيين أحياناً.

على أن للمسألة بعداً آخر يجدر بنا أن نلقى الضوء عليه، وهو أن الأستاذ (نبهان)[٤] والدكتور عبد الفتاح شلبي[٥]، يرفضان فكرة وجود مدرسة بغدادية للنحو، ومن ثم فهما ينسبان أتباع هذه المدرسة إلى المدرستين السابقتين لها: مدرسة البصرة

(١) «التبيان في إعراب القرآن»: (١/ ٧٤).
(٢) «مسند أحمد بن حنبل»: (١/ ١٩٩).
(٣) «إعراب الحديث النبوي»: (٨٣).
(٤) «إعراب الحديث النبوي» - المقدمة: ى.
(٥) أبو على الفارسي: (١٠٧).

ومدرسة الكوفة، وهما أثناء ذلك يقعان ضحية لهذا الحكم المسبق، فيسود الاضطراب والسطحية كثيراً من المبررات التي يقدمانها: فالأستاذ نبهان يعترف بأن العكبري كان يختار أحياناً من آراء الكوفيين، ويسوق من أقوال أصحاب التراجم والطبقات ما يفيد بأن العكبري كان إماماً في نحو القرآن الكريم وقراءاته، وكان إماماً في ميدان الدراسات الأدبية والقرآنية وعلوم الحديث وغيرها.

والدكتور عبد الفتاح شلبي يقول في معرض نفيه لوجود المدرسة البغدادية، إنّ أبا على الفارسي كان بصرياً، ويسوق من أقوال الفارسي ومن أقوال تلمذه أبن جنى ما يعتقد أنه يؤيد رأيه، ثم يعود فيقول إنّ أبا عليّ في زمنه كان إماماً بصرياً مستقلاً بآرائه في النحو، وشيخاً لمدرسة قائمة بذاتها، تلاميذها أنصاره يقولون بقوله، ويستعينون بكلامه، ومن هنا يؤلف ابن جنى اللمع، يجمعه من كلام شيخه أبى عليّ، ويشرح أبو طالب العيدي الإيضاح، فقالوا: إنّه شرح كلام أبي عليّ بكلام أبى عليّ، ويستشهد الدكتور شلبي على إمامية أبي عليّ بأقوال النحاة، وبما ورد في «معجم الأدباء» من أنّ فلاناً النحوي لقي ببغداد أصحاب أبي عليّ إلى غير ذلك من الأقوال التي تكاد تنطق، بل هي تنطق فعلاً بتفرد الفارسي بآرائه وإماميته في النحو.

فإذا كان العكبري إماماً متفرّداً، والفارسي إماماً متفرّداً بآرائه وله تلاميذه فما معنى أنتمائهما إلى المدرسة البصرية؟ إلاّ تنطوي أقوال الباحِثَيْنِ على اعتراف صريح بوجود مذهب جديد قائم بذاته يقف على رأسه أبو عليّ وتلميذه ابن جنى ثم العكبري وغيره فيما بعد، إنني أعتقد ذلك، ويشاركني في هذا الاعتقاد كل باحث منصف، وبهذا فإنّ هذين الباحثين الكريمين لا يختلفان مع الدكتور شوقي ضيف إلّا في تسمية هذا المذهب الجديد، فالدكتور عبد الفتاح شلبي يسميها مدرسة أبى على والدكتور شوقي

ضيف يسميها المدرسة البغدادية لينتظم في عقدها كل من قامت آراؤهم على الاختيار من المدرستين السابقتين، ويشاركه في هذه التسمية بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي»[1]، ومن قبلهما ابن النديم في «الفهرست»[2].

(١) «تاريخ الأدب العربي»: (٢/ ٢٢١)، (١٩٥)، (٢٤٥) وما بعدها.

(٢) «المدارس النحوية»: (٢٤٥)، وانظر «الفهرست» لابن النديم حيث أفرد البغداديين بمدرسة مستقلة.

كتاب «إعراب الحديث النبوي»

اسمه ونسبه للعكبري:

كتاب مشهور، ذكره أصحاب كتب التراجم والطبقات الذين ترجموا لأبي البقاء فقد جاء ذكره في «نكت الهميان» للصفدي[١]، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان[٢]، و«أنباء الرواة» للقفطي[٣]، و«شذرات الذهب» لابن العماد[٤] و(مرآة الجنان) لليافعي[٥]، و«بغية الوعاة» للسيوطي[٦]، و«كشف الظنون» لحاجي خليفة[٧]، و«الأعلام» للزركلي[٨]، و«تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان[٩].

وهنالك قرائن من الكتاب نفسه تدل على صحة نسبة للعكبري، فقد ذكر عند إعرابه للحديث الشريف: «**إنّما يرحم الله من عباده الرحماء**»[١٠]، أنه أفرد هذه المسألة بالكلام وذكر في (ما) وجوهاً كثيرة في جزء مفرد، وقد ذكرت كتب التراجم أن العكبري مؤلفاً في مسألة في قول النبي ﷺ: «**إنّما يرحم الله من عباده الرحماء**»، وأورد كتاب «طبقات الحنابلة» هذه المسألة أيضاً.

---

(١) «نكت الهميان»: (١٧٩).

(٢) «وفيات الأعيان»: (٢/ ٢٨٦).

(٣) «أنباء الرواة»: (٢/ ١١٧).

(٤) «شذرات الذهب»: (٥/ ٦٨).

(٥) «مرآة الجنان»: (٤/ ٣٢).

(٦) «بغية الوعاة»: (٢/ ٣٩).

(٧) «كشف الظنون»: (١/ ١٢٣).

(٨) «الأعلام»: (٤/ ٢٠٩).

(٩) «تاريخ الأدب العربي» بالألمانية: (١/ ٤٩٦)، انظر النسخة المطبوعة: ك.

(١٠) «إعراب الحديث النبوي»: (١٤).

وقد ذكر السيوطي في مقدمة كتابه «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد»[١] وهو كتاب في إعراب الحديث، ذكر أنه لم يسبقه بالتأليف في هذا الفن سوى العكبري وابن مالك، كما أنه أدخل كتاب العكبري كاملاً ضمن كتابه الضخم، ونقل عنه أيضاً في كتابه «الحاوي للفتاوى»[٢] وفي كلا الكتابين يعزو القول لأبن البقاء والنص في منقولاته مطابق لما في كتاب العكبري.

ولو ألقينا نظرة فاحصة على بعض أقوال وآراء العكبري في «إعراب الحديث النبوي» ونظائرها في كتابه «التبيان في إعراب القرآن» لتبيّن لنا دون ريب أن كل واحد من الكتابين يشهد للآخر بصحة نسبته إلى أبي البقاء العكبري، ومن ذلك قوله في «إعراب الحديث النبوي»: ودخول (من) لابتداء غاية الزمان جائز عند الكوفيين ومنعه أكثر البصريين، والأقوى عندي مذهب الكوفيين، وقد ذكرت هذا بأدلته في موضع آخر[٣] والموضع الآخر الذي أشار إليه العكبري هو «التبيان في إعراب القرآن»، وذلك في إعرابه للآية الكريمة: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾ [التوبة:١٠٨]، حيث نجد الرأي نفسه[٤].

وفي إعرابه للحديث الشريف: «.... **فيقول: لقد أعطاني الله -عز وجل- حتى لو أطعمت أهل الجنة ما نقص ما عندي شيء**»[٥]، يقول انتصاب (شيء) على المصدر كقوله -تعالى-: ﴿لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [آل عمران:١٢٠]، وهو كثير، وهو من وضع العام موضع الخاص[٦]، وبالرجوع إلى كتابه «التبيان في إعراب القرآن» نجد

---

(١) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (١٩٦٩٦ ب).

(٢) «الحاوي للفتاوى»: (٢/ ٤٦٢)، (٤٧٩)، (٤٨٨)، (٤٩٠).

(٣) «إعراب الحديث النبوي»: (٣٥).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن»: (٢/ ٦٦٠).

(٥) «مسند أحمد بن حنبل»: (٥/ ٣٣٠)، «إعراب الحديث النبوي»: (١٠٩).

(٦) «إعراب الحديث النبوي»: (١٠٩).

الكلام عينه، فهو يقول في إعراب الآية الكريمة: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران:١٢٠][1]، (شيئاً): مصدر أي ضرراً، ويقول في إعرابه للآية الكريمة: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾ [البقرة:١٧٨][2]، وقيل شيء بمعنى المصدر، أي: مَنْ عُفِيَ له من أخيه عفو، كما قال: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ أي ضيراً، والأمثلة من هذا القبيل كثيرة، وكلها تشهد بصحة نسبه كتاب «إعراب الحديث النبوي» للعكبري.

الغاية من تأليفه:

يذكر لنا أبو البقاء في مقدمة كتابه هذا السبب المباشر الذي ألف كتابه من أجله فيقول: فإنّ جماعة من طلبة الحديث التمسوا مني أن أُمْلِيَ مختصراً في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث، وأنّ بعض الرواة قد يخطئ فيها، والنبي ﷺ وأصحابه بريؤون من اللحن، فأجبتهم إلى ذلك[3].

إذن، فقد كان الهدف المباشر لتأليفه تعليميًّا غايته إعراب الألفاظ المشكلة في الأحاديث، وبيان أخطاء الرواة فيها، وما إلى ذلك من المشاكل التي قد تعترض سبيل طالب الحديث؛ لأنه الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، والأحكام الشرعية فيه متوقّفة على معرفة النحو واللغة والتصريف.

قال الفخر الرازي:

اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية؛ لأنّ معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل، فلا بد من

---

(١) سورة آل عمران آية (١٢٠)، وانظر «التبيان في إعراب القرآن»، ص(١/ ٢٨٨، ٢٨٩).

(٢) سورة البقرة آية (١٧٨)، وانظر «التبيان في إعراب القرآن»: (١/ ١٤٥).

(٣) «إعراب الحديث النبوي»: (١).

معرفة أدلتها، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، فإذا توقّف العلم بالأحكام على الأدلة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف، وما يتوقف عليه الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف فهو واجب، فإذن معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة[1].

وبرغم أن الهدف المباشر لتأليفه كان تعليميًّا فإننا نلمح هدفاً آخر أكثر بعداً، وهو المساهمة في خدمة الحديث من خلال اتجاه جديد، يختلف عن الاتجاهات السابقة في هذا الميدان، فلقد اتجهت العناية السابقة إلى جمعه وتدوينه وتصنيف المسانيد والكتب الصحاح فيه، ثم قام العلماء بتفسيره وشرحه والتعرض لما في مفرداته من غريب، ومن المؤلفات المشهورة في ذلك: «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري، و«النهاية في غريب الحديث» و«الأثر» لأبن الأثير، و«مصادر ابن الأثير» في النهاية تلقى الضوء على المصنفات الكثيرة التي اعتمد عليها في تأليف كتابه.

وكتب شرح الحديث وغريبة حافلة بالمناقشات النحوية والصرفية؛ لأنّ معرفة الألفاظ الغريبة، تحتاج إلى معرفة أبنيتها، وموقعها الإعرابي في التركيب، أي أن معرفة الكلمة الغريبة يتوقف غالباً على معرفتها من الناحيتين الصرفية والنحوية.

قال الزمخشرى في مقدمة «الفائق»: أنه فسر في كتابه هذا معاني الغريب، واعتنى ببيان اشتقاق الكلمات وإعرابها مع الاشتقاق غير المستكره، والتصريف غير المتعسف ...[2]، ومع كل هذه العناية الفائقة بالحديث لم نجد واحداً من العلماء وضع مصنّفاً متخصصاً في إعرابه، فوضع أبو البقاء كتابه «إعراب الحديث النبوي» ليكون رائداً في هذا الميدان.

---

(١) «المحصول في علم الأصول»، مخطوط بدار الكتب رقم (٢٤٤٠) ب أصول، وانظر «الاقتراح» للسيوطي: (٧٨)، و«المزهر»: (١/ ١١٨).

(٢) «الفائق في غريب الحديث»: المقدمة.

لقد أراد أبو البقاء أن يسهم في الجهود التي وجهت لخدمة الحديث النبوي، فوضع كتابه «إعراب الحديث»، فكان إسهامه رائداً في بابه، وأصبح كتابه مرجعاً للمُحَدِّثِين من طلابه وغيرهم؛ لأنّ المُحدِّث لا يسمى محدّثاً إذا كان يلحن.

قال الإمام ابن الجوزى: ومن العلوم التي تلزم صاحب الحديث معرفته للإعراب لئلا يلحن وليورد الحديث على الصحة.[1]

وقال شعبة: مَثَلُ الذي يتعلم الحديث ولا يتعلم النحو مثل البرنس لا رأس به[2] وليس اللحن مقصوراً على المحدِّثين والرواة وإنّما كان يقع من النساخ أيضاً، فجهل الناسخ أو سرعته أو غفلته أو تعبه كلها مجتمعة أو منفردة، تجعل الخطأ يتسرب إلى ما يخطُّه، فينتقل خطؤه إلى ألسنة من يقرأ الحديث بنفسه دون أن يضبطه على العلماء الذين يستطيعون معرفة اللحن أو الخلل.

وقد نص علماء الحديث على وجوب إصلاح اللحن الحادث في الكتاب؛ لأنّ النبي ﷺ برئ منه، قال الإمام أبو الفرج ابن الجوزي: وينبغي لصاحب الحديث أن يصلح اللحن في كتابه، وذكر ذلك جماعة، وكان أحمد يفعله، وقال: ويصلح الغلط الذي لا يشك فيه، وذكره جماعة[3].

يتبين لنا مما سبق أن الهدف من تأليف كتاب «إعراب الحديث النبوي» كان تعليميًّا وكانت هنا لك دوافع أخرى تتمثل في الإسهام بخدمة الحديث الشريف وصونه من اللحن، ومساعدة طلاب الحديث ورواته في ضبط الأحاديث ومعرفة مواطن اللحن.

---

(١) «الآداب الشرعية»: (٢/ ١٣٨).

(٢) «الآداب الشرعية»: (٢/ ١٣٧).

(٣) «الآداب الشرعية»: (٢/ ١٤٧).

موضوع الكتاب ومادته:

كتاب أبي البقاء العكبري «إعراب الحديث النبوي» موضوعه الأساسي هو الإعراب فقد تناول فيه إعراب الألفاظ التي أشكل إعرابها على طلبة الحديث، أو التي يبدو لأول وهلة أنها مخالفة للقواعد العامة التي قررها النحويين، بأن يُوجِدَ لها وجهاً من التأويل أو أكثر من وجه، وإذا تعذر عليه ذلك نسب الخطأ إلى الراوي، وبيّن الوجه الصحيح للرواية، ومن أوضح الأمثلة على ذلك معالجته للمشكلة الإعرابية التي وقعت في حديث أنس، حديث الغار: **«أنه كان لي والدان كنت أحلب لهما في إنائِهِما، فإذا وجدتهما راقدين قمت على رؤسهما كراهية أن أردّ سِنَتَهُمَا في رؤسهما حتى يستيقظان متى استيقظا»**[1].

يقول أبو البقاء: هكذا وقع في هذه الرواية (حتى يستيقظان) بالنون، وفيه عدة أوجه:

أحدها: أن يكون ذلك سهواً من الرواة وقد وقع ذلك منهم كثيراً، والوجه حذفها بـ(حتى) لأن معناها (إلى أَنْ)، وتتعلق بقمت.

والوجه الثاني: أن يكون ذلك على ما جاء في شذوذ الشعر، قال الشاعر:[2]

يا صاحبيَّ فَدَتْ نفسي نفوسَكما ... وحيثما كنتما لُقِيّتُما رَشَدَا

تحمَّلا حاجةً لي خفَّ محملُها ... تستوجبا نعمةً منّي بها وَيَدَا

أن تقرآن على أسماء ويحكما ... مني السلام وأنْ لا تُخْبِرا أَحَدا

فأثبت النون في موضع النصب، وكذلك هو هذا الحديث لأن المعنى إلى أنْ يستيقظا.

---

(١) في «مسند أحمد بن حنبل»: (حتى يستيقظا) بحذف النون، والرواية التي بنى عليها أبو البقاء مسألته ليست في المسند، انظر المسند: (٣/ ١٥٣).

(٢) قائلها مجهول، انظر «معجم شواهد العربية»: (٩٦).

والوجه الثالث: أن يكون على حذف مبتدأ أي: حتى هما يستيقظان، وقوله: (متى استيقظا) تقديره: متى استيقظا سقيتهما، ويجوز أن يكون المعنى أُؤَخّر أو لأنتظر أي وقت استيقظا.

أما المادة التي كانت ميداناً للإعراب فهي أحاديث «جامع المسانيد»[1] للإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزى، وقد استغرب أحد الباحثين[2] اعتما د أبي البقاء المتمسك بمذهبه الحنبلي، على مسند ابن الجوزى دون مسند أحمد بن حنبل ثم تطوع بتفسير استغرابه هذا بما مؤداه: أن الحنابلة أنفسهم يعترفون باحتواء مسند إمامهم على كثير من الأحاديث الضعيفة.

واستدل على رأيه هذا بقول عبد الله بن أحمد بن حنبل لأبيه، ما تقول في حديث ربعي بن خراش عن حذيفة، فقال: الذي يرويه عبد العزيز بن أبي داود، قلت: نعم، قال: الأحاديث بخلافه، قلت: فقد ذكرته في المسند، قال: قصدت في المسند المشهور، فلو أردت أن أقصد ما صح عندي لم أورد من هذا المسند إلاّ الشيء اليسير بعد الشيء اليسر، ولكنك يا بنيّ تعلم طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه.[3]

واحتج هذا الباحث أيضاً بقول ابن الجوزى: إنّ قوماً من الحنابلة اغتاظوا منه لأنه

(١) دار الكتب المصرية مخطوط رقم (١٩١)، والموجود الجزء الأول فقط تحت أسم «جامع المسانيد والألقاب»، وذكر صاحب الرسالة المستطرفة أنّ ابن الجوزي جمع في هذا المسند «الصحيحين» والترمذي ومسند أحمد: «الرسالة المستطرفة»: (١٧٦).

(٢) هو خليل بنيان الحسون محقق كتاب «اللباب في علل البناء» و«الإعراب» للعكبري، مكتبة جامعة القاهرة: (١٦٥٠).

(٣) «مسند أحمد بن حنبل»: (١/ ٥٧).

أشار إلى احتواء مسند أحمد بن حنبل على ما ليس بصحيح من الأحاديث[1] واستنتج هذا الباحث من ذلك أن مسند ابن الجوزي لا بد أن يكون بمثابة تنقيح أو انتقاء للصحيح مما جاء في مسند ابن حنبل، مما جعل أبا البقاء يميل إليه دون مسند إمامه أحمد.

لقد أعرب هذا الباحث عن استغرابه، ثم فسر هذا الاستغراب دون أن يكلف نفسه عناء قراءة مقدمة كتاب أبي البقاء، ولو قرأها لوجد التفسير فيها، ولما نسب إلى الرجل أسباباً لم تكن في باله، والمقدمة قصيرة جدًّا، لا تزيد عن تسعة أسطر، ومع ذلك فإنّ أبا البقاء يفسر فيها سبب اعتماده على مسند ابن الجوزي دون غيره فيقول:

واعتمدت على أتم المسانيد وأقربها إلى الاستيعاب.[2]

إذن فقد اختار أبو البقاء مسند ابن الجوزى؛ لأنه أقرب كتب الحديث إلى التمام والاستيعاب، فابن الجوزي جمع فيه (الصحيحين» والترمذي ومسند أحمد[3]، وأبو البقاء يريد أن يحل المشكلات الإعرابية في أكبر قدر من الأحاديث، ولو كان همه الاعتماد على أصح الكتب لاعتمد على «صحيح البخاري» فهو أصح الكتب بعد كتاب الله، ولم يكن أحد يماري في ذلك أو ينكره.

وموضوع كتاب أبي البقاء المرسوم بـ «إعراب الحديث النبوي» لا يقتصر على الإعراب فحسب، وإنما يتعرض في أماكن كثيرة للمسائل الصرفية[4] واللغوية[5]

(١) «مسند أحمد بن حنبل»: (١/ ٥٨).

(٢) «كتاب إعراب الحديث النبوي»: (١).

(٣) «الرسالة المستطرفة»: (١٧٦).

(٤) انظر حديث رقم (٢٣٠)، ص(١٢١) في كتاب «إعراب الحديث النبوي».

(٥) انظر حديث رقم (٤٢٤)، ص(٢٠٤) في كتاب «إعراب الحديث النبوي».

والقراءات القرآنية[١]، ونقد الروايات في بعض الأحاديث[٢]، ولغات بعض القبائل العربية، مثل بني تميم[٣]، وبلْحارث.[٤]

مصادر الكتاب:

أبو البقاء العكبري في كتابه «إعراب الحديث النبوي» لا يفصح عن المصادر التي اعتمد عليها في تأليفه كتابه، بل أنه لا يعزو الآراء التي أوردها فيه إلى أصحابها إلاّ في القليل النادر، فهو -وأن كان الموضوع الرئيسي لكتابه هو الإعراب- لم يذكر فيه سوى أسماء ثلاثة من النحاة هم:[٥] سيبويه: وقد ورد اسمه ثلاث مرات فقط، وابن جني: مرتين، وابن الخشاب مرة واحدة، وجاء ذكر الكوفيين[٦] ست مرات، والبصريين[٧] مرتين فقط.

كما أنه لم يذكر من الكتب غير القرآن الكريم عند الاستشهاد بآياته، وبعض كتب الحديث مثل «جامع المسانيد» لابن الجوزي، و«الصحيحين»، و«سنن الترمذي»، و«مسند أحمد بن حنبل»، ويجيء ذِكْر هذه الكتب عندما يتناول إعراب حديث موجود فيها، كما ورد ذكر كتاب «المحتسب»[٨] لابن جني مرة واحدة عندما عزا أحد الآراء إليه.

---

(١) انظر حديث (١٧٣)، ص(٩٤) في كتاب «إعراب الحديث النبوي».

(٢) انظر حديث رقم (٨٩)، ص(٥١) في كتاب «إعراب الحديث النبوي».

(٣) كتاب «إعراب الحديث النبوي»: (٧٣)، (١٠٨)، (١٣٠).

(٤) كتاب «إعراب الحديث النبوي»: (١٢٥).

(٥) انظر كتاب «إعراب الحديث النبوي»:(١٥٦)، (١٧٨)، (١٧٩)، (١٢١)، (١٩٨).

(٦) «إعراب الحديث النبوي»: (٣٥)، (٤١)، (٨٣)، (٨٨)، (١٥٦)، (١٨٥).

(٧) «إعراب الحديث النبوي»: (٣٥)، (٨٣).

(٨) «إعراب الحديث النبوي»: (١٩٨).

ومن الظواهر الملفتة للنظر في كتاب أبي البقاء هذا، أنه يحيل بعض الآراء إلى كتبه الأخرى، فهو في إعرابه للحديث الشريف: «**إنّما يرحم الله من عباده الرحماء**» يذكر أنه أفراد هذه المسألة في جزء مفرد[١].

وفي إعراب الحديث الشريف: «**هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاث أيام**» يؤيد أن (مِنْ) تأتي لابتداء غاية الزمان ثم يقول: وقد ذكرت هذا بادلته في موضع آخر[٢]، والموضع الآخر الذي يعنيه هو كتابه المشهور «التِّبيان في إعراب القرآن»[٣].

تؤكد لنا هذه الظاهرة أن أبا البقاء العكبري ألف كتابه «إعراب الحديث النبوي» الذي ندرسه بعد أن أنتهي من تأليف «التبيان في إعراب القرآن» وغيره من الكتب النحوية التي ذكرتها كتب التراجم، وهو -لهذا- يحيل بعض الآراء التي وردت في كتابه هذا، على الكتب التي ألفها قبله، أي أنه جعل من كتبه السابقة مصادر لكتابه هذا.

بعد هذا يبرز أمامنا سؤال هام: لماذا أغفل أبو البقاء ذكر مصادره في هذا الكتاب، ولم يَعْزُ الآراء النحوية والصرفية وغيرها إلى أصحابها إلاّ في القليل النادر؟؟.

للإجابة عن هذا السؤال، نعود إلى الهدف المباشر الذي وضع أبو البقاء كتابه من أجله، وهو أنّ جماعة من تلاميذه في الحديث سألوه أن يملى عليهم مختصراً في حل المشاكل الإعرابية لبعض الأحاديث وبيان مواطن اللحن عند بعض الرواة، فأملى عليهم كتابه هذا.[٤]

فالكتاب إذن أمالي أستاذ كبير، طبقت سمعته الآفاق وعُقِد له لواء الرئاسة في النحو في زمانه، وعُرِف بالثقة والصدق والتدين وحسن الخلق وكثرة المحفوظ، فإليه

(١) «إعراب الحديث النبوي»: (١٤).

(٢) «إعراب الحديث النبوي»: (١٥).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن»: (٢/ ٦٦٠).

(٤) كتاب «إعراب الحديث النبوي»: (١).

يسعى للناس، وإليه تضرب أكباد الإبل، أجل، الكتاب أمالي هذا الأستاذ العظيم على مجموعة من طلابه في الحديث، فهو لم يشأ أن يشق عليهم بأكثر من ذكر الوجوه الإعرابية المحتملة، وهو أيضاً بصفاته الحميدة التي ذكرناها لم يخامره شك في ثقة طلبته بآرائه وأقواله.

ونستشف من هذه الحادثة أمرين في غاية الأهمية:

أولهما: أن الأستاذ كان ماهراً ذكيّاً رحيماً؛ أما مهاراته: فترجع إلى تمكّنه من إثارة اهتمام طلابه بالمشاكل النحوية، مع أنهم من طلبة الحديث -إلى الحد الذي جعلهم هم يسألونه أن يملي عليهم مختصراً في تلك المشاكل.

وأما ذكاؤه فيعود إلى أنه استطاع أَنْ يلبّي رغبة طلابه دون أن يعطل الدرس الأساسي وهو تدارس الحديث، فقد استمر تلاميذ أبي البقاء في قراءة الأحاديث عليه مسنداً مسنداً حتى إذا مرت بهم مشكلة نحوية أو لغوية أو غيرها تكلم أبو البقاء وتلاميذه يكتبون.

وأما رحمته فتعود إلى أنه لم يشق على تلاميذه، بشيء لا يلزمهم في وقتهم هذا، واكتفى بإعطائهم ما يوصلهم إلى فهم الأحاديث التي يدرسونها، ويطمئنهم على صحتها.

ثانيهما: أن الطالب في ذلك الوقت كان مقبلاً على العلم، راغباً في تنويع معلوماته مهما كانت المشقة، مُصِرّاً على فهم ما يتعلمه تمام الفهم، فمع أن طلبة أبي البقاء كانوا مختصين بالحديث، فإنّهم لم يكتفوا بالإلمام به وحسب، وإنّما أرادوا أَنْ يفقهوه من الناحية اللغوية والناحية النحوية وغيرها.

نسخة المخطوطة والمطبوعة:

كتاب «إعراب الحديث النبوي» للعكبرى مطبوع ومحقق[١]، وقد اعتمد محققه على أربع نسخ مصورة، ثلاث منها موجودة في دار الكتب الظاهرية بدمشق، وأخرى مصورة عن ميكروفيلم في معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية برقم (٦١) حديث.

ولقد عثرت على مخطوطين أخريين من هذا الكتاب، لم يطلع عليهما المحقق، فلم تدخلا ضمن النسخ التي اعتمد عليها في التحقيق، فرأيت أن أُعَرِّف بهما أيضاً استكمالاً للفائدة.

أما النسخة الأولى من نسخ المحقق فرقمها: (لغة ٥٤-١٥٩٢ عام) وهي موجودة بدار الكتب الظاهرية بدمشق، وقد ذكر المحقق أنها نسخة تامة تقع في (٤٨) ورقة من (١٧-٦٥) من مجموعٍ عدد أوراقه (١١٤) ورقة، وعلى الورقة الأولى عنوان الكتاب «إعراب الحديث النبوي» صنعه الشيخ الإمام العالم محب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى رصي الله عنه، وكتبت هذه النسخة بخط مغربي واضح مقروء مشكول، وكُتبت الأبواب بخط كبير، تُرك لها هامش بعرض (٤) سم عليه تصويبات وشروح وفي آخر النسخة سماعات لبعض العلماء الأجلاء، وقام بنسخها محمد بن أحمد بن أبي عيسى الأنصاري الميورقي، وكان فراغه منه في الثاني عشر من شهر جمادى الآخر سنة أثنين وثلاثين وستمائة للهجرة.[٢]

وأما المخطوطة الثانية، فموجودة أيضاً في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم

(١) حققه عبد الإله نبهان، وطبع في دمشق بمطبعة زيد بن ثابت سنة (١٣٩٧هـ/ ٩٧٧) لم برعاية مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٢) انظر صورتين للصفحتين الأولى والأخيرة من هذه المخطوطات في كتاب «إعراب الحديث النبوي».

(١٧٥٢ عام)، وتقع في (٨٩) ورقة، ذكر المحقق أنها كتبت بخط نسخي جميل واضح مشكول بعض الشكل إلا في أولها فقد شكلت شكلاً تاماً، وكتبت متون الأحاديث ورؤوس الجمل بالحمرة وبخط ثلث وشكلت بالسواد، وعلى الورقة الأولى منها قيود تملك طُمست وبقي منها أسم محمد الشافعي (٩٥٧هـ) وتاريخ قيد آخر (٩٦٦هـ)، وأثبتت على الورقة الأولى أسم الكتاب: «إعراب الحديث النبوي»، وكتب هذه النسخة نعيم بن محمد سنة سبع وتسعمائة.[1]

والمخطوطة الثالثة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٦١) حديث، وتقع في (٧٩) ورقة، كتب بخط نسخي جميل، وأُثبت أسم الكتاب على الورقة الأولى كما يلي:

«كتاب إعراب ما يُشكل من الحديث النبوي إملاء الإمام العالم العلامة محب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى ... وعليها تمليك يعود تاريخه إلى سنة (١١٦٥هـ)، وقد سقطت منها ورقة واحدة، وهي مطابقة للنسختين السابقتين إلا في مواضع، وكتبت عام (٨٣٣هـ) على يد ناسخها أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم القلقيلي الشافعي.[2]

وقد أطلعت على نسخة أخرى من هذه المخطوطات محفوظة في دار الكتب المصرية أيضاً تحت رقم (٢١٢٥ حديث)، وعلمت أنها كانت غير مرقمة.

والمخطوطة الرابعة موجودة في دار الكتب الظاهرية تحت رقم (٣٧٤٥ عام) وتقع في (٦٢) ورقة، وهي الكتاب الأول من مجموع عدد أوراقه مائتان وثلاث وثلاثون ورقة، ذكر المحقق أنها كتبت بخط نسخي قديم فيه بعض الشكل، وعلى الورقة الأولى أسم الكتاب، كتاب «إعراب الحديث» على حروف المعجم للشيخ الإمام العالم العلامة

(١) كتاب «إعراب الحديث النبوي»: ل.

(٢) كتاب «إعراب الحديث النبوي»: م.

محب الدين أبو[1] البقاء عبد الله بن الحسين العكبراوى...

ومقدمة هذه النسخة تختلف عن مقدمة النسخ الأخرى اختلافاً كلياً، فهي تتضمن خطة لاختيار الأحاديث، تبدأ بها في «الصحيحين» ثم بما انفرد به كل واحد منهما، ثم بما في مسند أحمد، ثم بما في الترمذي، ثم بما في سنن أبي داود، و«الموطأ» لمالك وغير ذلك من السنن المؤلفة في الحديث وبما عساه أن يمر في الأجزاء مما هو خارج عن هذه الكتب.[2]

والذي ينظر في كتاب أبي البقاء يجد أنه لم يلتزم هذا الترتيب، ففي مسند أسامة مثلاً، وهو المسند الثاني في الكتاب يبدأ بحديث من مسند أحمد[3]، يليه حديث من«الصحيحين»، يليه حديث من المسند، يليه حديث من «الصحيحين»، فحديث من أفراد مسلم، فحديث من المسند، ويختم بحديثين من «الصحيحين».

وقد أثار اختلاف هذه المقدمة تساؤلاً لدى المحقق[4] عمّا إذا كان أبو البقاء أملي كتابه أكثر من مرة، أو أن أحد تلاميذه أو أحد المتأخرين تبرع وكتب هذه المقدمة، ومع اختلاف مقدمة هذه النسخة عن مقدمات النسخ الأخرى فإنّ مضمونها مطابق لبقية النسخ، فيما عدا إسقاط كاتبها لعبارة: قال الشيخ، على سبيل الاختصار كما يبدو.

النسختان الجديدتان:

أما النسختان اللتان لم تدخلا ضمن النسخ التي اعتمد عليها المحقق، فالأولى موجودة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٥٠٣ حديث تيمور)، وعلى الصفحة الأولى

---

(١) كذا، والصحيح أن يقال: أبي.

(٢) «إعراب الحديث النبوي»: ص(١)، هامش(٣).

(٣) كتاب «إعراب الحديث النبوي»: (١٠-١٤).

(٤) كتاب «إعراب الحديث النبوي»: ن.

أسم الكتاب كما يلي:

(هذه الرسالة في إعراب الحديث للعكبرى) بخط الأديب اللبيب الأريب عمر بن عبد السلام بن محمد أمين المدني صاحب «تحفة الدهر في أعيان المدينة من أهل العصر» رحمة الله آمين، وعليهما قيد تملك باسم عثمان بن عبد السلام أبن أبي بكر بن عبد السلام بن محمد أمين بن شمس الدين.

وفي الصفحة الأخيرة: (آخر كتاب «إعراب الحديث النبوي»، قد تم (هكذا) هذه النسخة عن يد أحقر الطلاب سمي حضرة عمر بن الخطاب في سنة أثنى (هكذا) وستين بعد المائة والألف من هجرة النبي ﷺ سنة (١١٦٢هـ).

والنسخة مكتوبة بخط نسخي جميل واضح فيه بعض الضّبط، وقد كُتبت عناوين الأبواب والمسانيد ورؤوس الجمل باللون الأحمر والنسخة مرتبة على حسب حروف المعجم، فهو يقول في البداية «كتاب الهمزة» ثم يعدل عن ذلك ويقول: باب الباء، حتى باب الفاء، ثم يقول: حرف القاف، وهكذا...

ومقدمة هذه النسخة مطابقة لمقدمات ثلاث من النسخ الأخرى، التي اعتمد عليها المحقق، وتختلف عن النسخ الرابعة منها، وهي تقع في ثمان وسبعين صفحة مقاسها (١٦×٢٠.٥) سم، وعلى الجانبين هامش عرضه (٥.٥) سم، خال من التعليقات إلّا في موضع واحد.

وأما النسخة الثانية فهي موجودة في مكتبة الخزانة العامة بالرباط تحت رقم (٩٦١) ق، بعنوان «إعراب مشكل أحاديث أبن الجوزي المتوفى» (٥٩٧) لمؤلف مجهول، وقد اطلعت على صورة لهذه المخطوطة مصورة بالميكروفيلم في معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة تحت رقم (١٠٩) نحو مصورات اليونسكو من الرباط، والنسخة تامة، ومقدمتها مطابقة لمقدمات النسخ الأخرى تماماً، وكذلك مضمونها، وقد تيقّنت من ذلك بعد مقارنتها بجميع النسخ التي سبق ذكرها، مما يؤكد لنا أن هذه

المخطوطة واحدة من مخطوطات كتاب أبي البقاء العكبرى «إعراب الحديث النبـوي»، وطلبت من المسئولين في المعهد نسبتها إلى العكبرى.

وأهم ما يميز هذه النسخة أنها كتبت في حياة المؤلف، سنة (٦١١هـ)، قبل وفاة العكبرى بحوالي خمس سنوات، فقد قال كاتبها في نهاية النسخة: آخره والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وحسبنا الله ونعم الوكيل، كتبه داعياً لمالكه العبد أحمد بن على بن إسماعيل بن هشام اللخمي بدار الحديث الكاملية، عمرها الله -تعالى- بذكره، ولطف بنا أجمعين، في سنة إحدى عشر وستمائة أحسن الله تقضيها على المسلمين إنه جواد كريم.[1]

وتقع هذه النسخة في مائه واثنتي عشرة صفحة من (٢٠٤) إلى (٣١٥) من مجموع عدد صفحاته كلها تبلغ (٣١٥) صفحة، وهي مكتوبة بخط نسخي جميل واضح مقروء مضبوط بالشكل، والعناوين بحروف كبيرة، وبها آثار ماء تسرب إليها، ولكنه لم يتلف منها شيئاً، وتزداد آثار الماء ابتداء من الصفحة رقم (٢٣٣) إلى آخر المخطوطة.

ويبدو أنّ الورقة الأولى التي تحمل عنوان الكتاب قد فُقدت ولذلك نسب الكتاب إلى مؤلف مجهول، وقد ثبت لديّ أنها نسخة من كتاب أبي البقاء العكبرى «إعراب الحديث النبوي»، فوجب التنويه بذلك.

النسخة المطبوعة:

قام الأستاذ عبد الإله نبهان بتحقيق هذا الكتاب وطَبَعَهُ مجمع اللغة العربية بدمشق في مطبعة زيد بن ثابت سنة (١٣٩٧هـ) - (١٩٧٧م).

وقد ذكرت من قبل أنه اعتمد في تحقيقه على أربع مخطوطات: ثلاث منها في دار الكتب الظاهرية بدمشق، والرابعة في دار الكتب المصرية بالقاهرة، وكنت أتمنّى لو أنه

(١) انظر آخر المخطوطة ص: (٣١٥)، والصحيح أن يقول: إحدى عشرة.

استقصى بقية النسخ المخطوطة، ومنها مخطوطتان أخريان عثرت عليهما:

الأولى: في دار الكتب المصرية تحت رقم (٥٠٣ حديث تيمور).

والثانية: في مكتبة الخزانة العامة بالرباط تحت رقم (٩٦١ ق)، وعنوانها: «إعراب مشكل أحاديث ابن الجوزي»، ومنها نسخة مصورة في معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية، وقد وصلت حديثاً.

وقد بدأ المحقق كتابه بتعريف موجز لمؤلف الكتاب، ثم ألقى بعض الضوء على الكتاب نفسه، وفي هذا التمهيد الموجز تعرض لمسألة دقيقة وهي المذهب النحوي لأبي البقاء العكبرى، فجاءت معالجته لهذه المشكلة غير مقنعة، وكان الأجدر به أن يبسط القول في هذه المسألة ويأتي بالأدلة المقنعة أو أن يتركها، وبالفعل فقد تبيّن لي خطأ ما ذهب إليه من نسبه للعكبرى إلى المذهب البصري، وفنّدت رأيه عندما تناولت مذهب أبي البقاء في هذه الرسالة[1].

وقد بذل المحقق جهداً طيبّ في تحقيق الكتاب، فقد قارن بين النسخ التي اعتمد عليها مقارنة دقيقة، وبيّن مواضع الخلاف بينهما، وتتبع الأحاديث التي تناولها أبو البقاء بالإعراب، فعزاها إلى مصادرها ورواياتها التي اعتمد عليها العكبرى، وكثيراً ما يذكر الحديث كله في الهامش، ولكنه أحياناً يذكر جزءاً من الحديث فقط، وأحياناً يكتفي بذكر مصدر الحديث دون أن يذكر منه شيئاً في الهامش، كما أنه قام بتخريج الآيات القرآنية والإحالة إلى كتب القراءات والتفسير في بعض الأحيان.

ومن أكبر المآخذ على تحقيق هذا الكتاب أنّ محققه أغفل المسائل الإعرابية ولم يتعقبها في كتب النحو، بحجة أنها خالية من التعقيد، كما أنه لم يتعقبها في كتب شرح الحديث وغريبة، ولو فعل ذلك لجاء كتابه على أكمل وجه وأتم صورة، والكتاب -على

(١) انظر هذه الرسالة: الفصل الأول من الباب الأول: مذهبه النحوي.

كل حال- حافل بالمسائل الخلافية الجديرة بالتعقيب والتعميق، وحافل بالآراء الاجتهادية والتوجيهات النحوية الخاصة بأبي البقاء، وسوف أعرض لهذا كله في الباب الثاني من هذه الرسالة إنْ شاء الله، وهو الباب المخصص لدراسة القضايا النحوية في كتب إعراب الحديث.

ومن الأشياء المحمودة في الكتاب الملاحق والفهارس التي أضافها إليه: فقد أضاف ملحقين:

الأول: يتضمن التعريف بأصحاب المسانيد.

والثاني: يتضمن التعريف بالإعلام.

أما الفهارس فقد صنع المحقق لهذا الكتاب ثلاثة عشر فهرساً هي:

فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث، وفهرس المثال والعبارات، وفهرس الشعر، وفهرس الأعلام وفهرس الأمم والأقوام والجماعات، وفهرس الأماكن، وفهرس الأيّام، وفهرس الكتب، وفهرس القضايا والمفردات والاصطلاحات، وفهرس المسانيد، وفهرس مراجع التحقيق، وفهرس المحتويات.

والكتاب في مجمله جيد، يريح القارئ، ويعين الباحث، ويكشف عن جانب جديد من تراث أبي البقاء العكبرى، فجزى الله مؤلفه ومحققه عنا خير الجزاء.

منهج الكتاب:

كتاب «إعراب الحديث النبوي» آمال أملاها الشيخ الضرير أبو البقاء العكبرى على طلبته من دارسي الحديث، فقد كان أحد تلاميذه يقرأ في «جامع المسانيد» لأبن الجوزي، مسنداً مسنداً حتى إذا مرّ بهم حديث أو عبارة في حديث أو كلمة تحتاج إلى شرح وبيان، أو إلى بيان محلّها من الإعراب، تكلم أبو البقاء، وناقش القضية وطلابه يسجلون ما يقول.

لذا فإن الكتاب لم يُقسّم إلى أبواب نحوية، كما عهدنا ذلك في كتب النحو ولم يُقسّم إلى بحوث يتضمن البحث منها عدداً من المسائل كما هو الحال في كتاب ابن مالك «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، ولكن الكتاب مُقسّم إلى أبواب ألف بائية، على حسب الحروف الأولى من أسماء أصحاب المسانيد، فهم يبدأ بباب الهمزة أو كتاب الهمزة وينتهي بباب الياء، ثم يذكر بعد ذلك أحاديث المعروفين بكناهم، ثم أحاديث المعروفين بأقربائهم ثم أحاديث المجهولين، ثم مسانيد النساء مرتبة على حروف المعجم أيضاً، ثم أحاديث المعروفات بكناهن، ثم أحاديث نساء لا يُعْرفن.

ومن السمات المميزة لهذا الكتاب الإيجاز والتيسير والدقة في التعبير، فعند تناوله للحديث الشريف: «فَمَا فَرِحُوا بِشَيْءٍ فَرَحَهُم بِهِ» يقول أبو البقاء: هو منصوب لا غير والتقدير: فرحوا فرحاً مثل فرحهم، فحُذف المصدر وصفته، وأُقيم المضاف إليه مقامه[1]، وعند تناوله للحديث الشريف: «إني أعطيت أمي حديقة حياتها»، يقول أبو البقاء: أي: مدة حياتها، فحذف الظرف ونصب (حياتها) نصب الظرف[2].

وأبو البقاء في كتابه يهتم كثيراً بضبط الكلمات، على غرار ما تفعله معاجم اللغة، ففي الحديث الشريف: «... أيام أكل وشَرِب»، يقول العكبري: الفصح الاقيس فتح الشين، وهو مصدر مثل الأكل، وأما ضم الشين وكسرها ففيه لغتان في المصدر أيضاً، والمحققون على أن الضم والكسر أسماء للمصدر، وقد قرئ في قوله -تعالى-: ﴿فَشَـٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾ [الواقعة:٥٥] بالأوجه الثلاثة وتوجيهها ما ذكرنا[3].

---

(١) كتاب «إعراب الحديث النبوي»: (٣٨).

(٢) كتاب «إعراب الحديث النبوي»: (١٢١).

(٣) كتاب «إعراب الحديث النبوي»: (٩٤).

وفي حديث جمع القرآن «... أنّه كان يُمِلُّ عليهم القرآن»، قال الشيخ[1]: (يُمل) بضم الياء لا غير، وأما ماضيه (أمل)، وفي القرآن: ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ﴾ [البقرة:٢٨٢]، وفيه لغة أخرى أملي يملي، ومنه قوله -تعالى-: ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ﴾ [الفرقان:٥].

ومن السمات البارزة في هذا الكتاب اهتمام أبي البقاء بالروايات، فهو أحياناً يعمد إلى تصحيحها، وأحياناً ينصّ على سهو الراوي، ولكن اعتماده على الذاكرة يفسّر لنا اختلاط الروايات في ذهنه أحياناً، فيوردها كأنها رواية واحدة، وقد لاحظ القفطي ذلك فصرح بأن العكبري: كان يُخِلّ بكثير من المُحْتاج إليه.[2]

كما انه باعتماده على قراءة تلاميذه له، بنى بعض مسائله على أخطاء وتصحيفات وقعت في قراءة تلاميذه، أو النسخة التي كانوا يقرءون فيها، مثال ذلك ما جاء في حديث الغار: «... حتى يستيقظان»[3] فهذه الرواية التي بنى أبو البقاء حكمه عليها ليست في المسند[4]، وكذلك الحال الذي بناه على وجود الألف في كلمة (فيما) في الحديث الشريف: «... هل تدرى فيما تنتطحان»[5] مع أن الرواية في المسند بدون ألف[6]، ومن المواضع التي نص فيها على خطأ الراوي، وصَحَّحَ رِوَايَتَهُ، حديث جبير بن مطعم: «إنّما بنو هاشم وبنو المطلب شيئاً واحداً»[7].

يقول العكبري في هذا الحديث: هكذا في الرواية بالنصب، وهو خطأ من الراوي،

(١) «إعراب الحديث النبوي»: (٨، ٩).

(٢) إنباء الرواة: (٢/ ١١٧).

(٣) كتاب «إعراب الحديث النبوي»: (٢٣).

(٤) انظر الحديث في مسند أحمد بن حنبل: (٣/ ١٥٣) برواية: (حتى يستيقظا).

(٥) «إعراب الحديث النبوي»: (٦٨)، (٦٩).

(٦) مسند أحمد بن حنبل: (٥/ ١٦٢)، برواية: (فيم).

(٧) «إعراب الحديث النبوي»: (٥١)، والرواية في مسند أحمد: (٤/ ٨١): «وإنّما هم بنو هاشم وبنو المطلب شيءٌ واحدٌ».

والوجه الرفع على أنه خبر (بنو) وليس هنا خبر غيره[١]، ومن المواضع التي نص فيها على سهو الراوي وصوب ذلك السهو، الحديث الشريف: فقال رسول الله ﷺ: «هَـذَا عندَ اللهِ أخيرُ يومَ القيامةِ»[٢].

يقول أبو البقاء: لفظة (أخير) يريد بها (خير) التي للتفضيل ولأنه وصلها بمن كقولك: زيد خير من عمرو فيجوز أن يكون السهو من الراوي والصواب (خير) ويجوز أن يكون أخرج الكلمة عن أصلها مثل أفضل.[٣]

وأبو البقاء يعلل للوجوه التي يخرجها، ففي حديث أبي جمعة: «تَغَدَّيْنَا معَ رسول الله ﷺ ومعنا أبو عُبيدةَ بنُ الجراح فقال: يا رسول الله أحدٌ خيرٌ مِنَّا؟»[٤].

قال العكبري[٥]: التقدير: هل أحدٌ؟ أو أأحدٌ؟ فحذف حرف الاستفهام لظهور معناه، كقول الشاعر:

ثمّ قالوا: تحبُّها، قلتُ بَهْراً   عددَ القَطْرِ والحَصَى والتُّرابِ[٦]

أي: أتحبّها؟

وفي حديث عائشة: يا ليتني فيها جَذَعاً[٧]، يقول أبو البقاء[٨]: كذا وقع في هذه الرواية، والوجه (جَذَعٌ) لأنه خبر ليْت، ويضعف أن يكون (فيها) الخبر لقلة فائدته،

(١) «إعراب الحديث النبوي»: (٥١).

(٢) مسند احمد بن حنبل: (٥/ ١٥٧)، وفي (٥/ ١٧٠) برواية: (لهذا أفضل).

(٣) «إعراب الحديث النبوي»: (٦٧).

(٤) مسند أحمد بن حنبل: (٤/ ١٠٦).

(٥) «إعراب الحديث النبوي»: (٧٥).

(٦) قائله عمر بن أبي ربيعة، ديوانه: (٤٣١).

(٧) مسند أحمد بن حنبل: (٦/ ٢٣٢) - (٢٣٣).

(٨) كتاب «إعراب الحديث النبوي»: (١٩١).

وهكذا هو في الشعر:

يـــا لَيْتَنِـــي فِيهـــا جَـــذَعْ أَخُـــبُّ فِيهـــا وأَضَـــعْ[١]

وللنصب وُجَيْه: وذلك أن يجعل (فيها) الخبر، و(جَـذَعاً) حـال، وتكـون الفائـدة من الحال.

وأبو البقاء -في بعض الأحيان- لا يجد وجهاً يخرج عليه رواية الحـديث، فيـصرح بذلك، ففي حديث حذيفة بن أسيد: «...حتى ترون»[٢]، يقول أبو البقـاء[٣]، وفي هـذا الحديث: «حتى ترون» بالنون ولا وجه له[٤]؛ لأنّ (حتى) ههنا بمعنى: إلى أنْ.

والمسائل الخلافية تحظى بعناية أبي البقاء، وهو في هذا يقف موقف المتخيِّر المنتقـي، فقد اختار[٥] رأي الكوفيين في أن (مِنْ) تكون لابتـداء غايـة الزمـان، كـما في الحـديث: «هذا أول طعام أكله أبوك مِنْ ثلاثة أيام» واحتج بقوله -تعـالى-: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، ولكنه أحياناً يُورد الآراء الخلافيـة دون أن يـرجّح بينها، ومثال ما قاله[٦] عند تناوله للحديث: إِنْ كان رسول الله ﷺ لَيَبْعَثُهُ: وهذه الـلام عند البصريين عوض ما لحق (إنْ) من الحذف لأنّ أصلها إنّه كان.

وقال الكوفيين: (إنْ) بمعنى (ما) واللام بمعنى إلاّ ومثله قوله -تعالى-: ﴿وَإِن كُلٌّ

---

(١) قائله دريد بن الصمة، انظر سيرة ابن هشام: (٢/ ٤٣٩).

(٢) «صحيح مسلم»: (٨/ ١٧٩)، سنن الترمذي: (٦/ ٣٤٥)، برقم (٢١٨٤).

(٣) كتاب «إعراب الحديث النبوي»: (٧٦).

(٤) يرى أبن مالك أن الفعل رفع بعد (أنْ) حملا لها على أختها (ما) واحتجّ بقراءة مجاهـد: «لمـن أراد أن يتمُّ الرّضاعة»، انظر شواهد التوضيح: (١٨٠)، وجعله أبو حيان مخصوصاً بضرورة الـشعر، انظر البحر المحيط: (٢/ ٢١٣).

(٥) كتاب «إعراب الحديث النبوي»: (٣٥).

(٦) كتاب «إعراب الحديث النبوي»: (٨٣).

لَّمَّا جَمِيعٌ ﴾ [يس:٣٢].

وأبو البقاء يمزج النحو باللغة والتصريف، فمع أنّ كتابه، وُضِع للإعراب كما يدل أسمه عليه، فهو يعرج بين الفينة والفينة على المسائل الصرفية واللغوية ومن ذلك ما قاله في حديث: «... **تعلوهم نار الأنيار**»، وقال[1]: كذا وقع في هذه الرواية، ويريد بذلك جمع نار، وأَلِف نار مبدلة من واو كقولهم: تنورت النار، ومنه النور والأنوار، وتجمع النار على نيران، وأصل الياء واو، بدلت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها مثل: ريح ورياح، والأشبه أن يكون حمل الأنيار على النيران حيث شاركتها في الجمع كما قال بعض أهل اللغة في جمع ريح أرياح لمّا رآهم قالوا: رياح، حكى ذلك أبن جنّى في بعض كتبه[2].

وفي حديث أبي هريرة: «**الناسُ معادنٌ، خيارُهم في الجاهلية خيارُهم في الإسلام إذا فَقُهُوا**»، يقول أبو البقاء[3]: الجيد هنا ضم القاف من فَقُهَ يَفْقُهُ إذا صار فقيهاً مثل ظرف يظرف فهو ظريف، وأما فَقِه (بكسر القاف) يَفْقَه (بفتحها) فهو بمعنى فهم الشيء، فهو متعدّ.

قال -تعالى-: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء:٧٨]، ﴿لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف:٩٣][4]، بفتح القاف في المستقبل وماضيه بالكسر، وأما المضمون القاف فهو لا مفعول له.

وأبو البقاء يحتجّ أحياناً بلغات القبائل والقراءات، فقد احتج بلغة (بلحارث) في

(١) كتاب «إعراب الحديث النبوي»: (١٢١).

(٢) «الخصائص»: (٣/ ٢٩٥).

(٣) كتاب «إعراب الحديث النبوي»: (١٤٠).

(٤) سورة الكهف، آية (٩٣)، وقد وردت في كتاب العكبري بلفظ: ولا يفقهون قولا، وهو خطأ، انظر «إعراب الحديث النبوي»: «١٤٠».

أن الألف في المثنى لا تكون علامة رفع؛ لأنهم يثنون بالألف في كل حال، وذلك كما في الحديث الشريف: «إِيّاكُمْ وَهَاتان الكَعْبتان الموسُمَتَان اللتان يُزْجران زجراً فإنّهما مَيْسِر العرب»[1]. وذكر في حديث أبي هريرة: «.. ما أحدٌ أحوجَ منّي»[2] أنه يجوز نصب (أحوج) في لغة أهل الحجاز لأنّهم يُعْمِلون (ما) عَمَل ليس، ويجوز رفعها عندي بني تميم لأنّهم يُعْمِلون (ما).

واحتج بقراءة ابن كثير: ﴿إِنّه مَنْ يتَّقِي ويصْبِرْ﴾ بإثبات الياء في (يتّقى) احتج بهذه القراءة في تفسير إثبات الألف في (تراه الثانية) في حديث: «.. أنْ تَعْبُدَ اللهَ كأنّك تراهُ، فإنّك إنْ لا تَرَاهُ فإنّه يراكَ»[3]، فجوز أن يكون جَعَل الألف في الرفع عليها حركة مقدرة، فلما دخل الجازم، وهو (إنْ) الشرطية حذف تلك الحركة، فبقيت الألف ساذجة من الحركة كما يكون الحرف الصحيح ساكناً في الجزم[4].

شواهد الكتاب:

«كتاب إعراب الحديث النبوي» لأبي البقاء العكبري غني بالشواهد فهو يستشهد بالقرآن، ويستشهد بالحديث على الرغم من أن كتابه كلّه في إعراب الحديث، ويستشهد بالشعر، وبالأمثال، وبالأقوال المشهورة، وبعبارات النحويين التي كانت متدوالة بينهم.

أما الشواهد القرآنية، فالكتاب حافل بها، ولا تكاد صفحة من صفحاته تخلو من آية أو أكثر من آيات القرآن الكريم التي يسوقها العكبري على سبيل الاستشهاد وهو

---

(١) «إعراب الحديث النبوي»: (١٢٤، ١٢٥).

(٢) «إعراب الحديث النبوي»: (١٣٠).

(٣) «إعراب الحديث النبوي»: (١٣٤).

(٤) «كتاب إعراب الحديث النبوي»: (١٣٤).

يستشهد به أحياناً لضبط كلمة كما فعل مع كلمة (يُملّ)[١]، حين استشهد على ضبطها ولغاتها بالآيتين الكريمتين ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ﴾ [البقرة:١٢٨]، و﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ﴾ [الفرقان:٥].

وأحياناً يستشهد بالقرآن على قاعدة نحوية عرضت له، فعند تناوله للحديث الشريف: قام منادي رسول الله ﷺ: إنَّ الصلاة في الرِّحال[٢]، استشهد على جواز فتح همزة (أن) وكسرها بالآيات الكريمة: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ .. [آل عمران:٣٩]، وقال: قرئ بالفتح والكسر والآية الكريمة: ﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ۞ إِنِّيٓ﴾ [طه:١١-١٢] بالوجهين والآية الكريمة: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾ [القمر:١٠]، ويستشهد أحيانا بالقرآن لتأييد توجيه إعرابي، ففي الحديث الشريف: فلما سمع النبي ﷺ حَطْمَةَ الناس خلفة قال: «رُويداً أيُّها الناس، عليكم السَّكِينة»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: الوجه أن تنصب (السكينة) على الإغراء، أي: الزموا السكينة كقوله -تعالى-: ﴿عليكم أنفسَكم﴾ [المائدة:١٠٥]، وأحياناً يستشهد بالقرآن على ترجيح رأيه الذي اختاره في مسألة خلافية، فهو عندما رجّح رأي الكوفيين على البصريين في أن (مِنْ) تأتي لابتداء غاية الزمان[٥] ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة:١٠٨] ومن شواهده القرآنية ما جاء لتوجيه بعض روايات الحديث التي جاءت على غير المشهور من لغات العرب، ففي الحديث الشريف: بعث رسول الله ﷺ

(١) «كتاب إعراب الحديث النبوي»: (٩).
(٢) «كتاب إعراب الحديث النبوي»: (١٦، ١٧).
(٣) «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: (٥/ ٢٠٢).
(٤) «كتاب إعراب الحديث النبوي»: (١٢).
(٥) «كتاب إعراب الحديث النبوي»: (٣٥).

أبا موسى ومعاذاً إلى اليمن، فقال لهما: «يَسّروا ولا تُعَسروا ..»[(١)].

قال أبو البقاء[(٢)]: خاطب الاثنين بخطاب الجمع لأنّ الاثنين جمع في الحقيقة، إذ الجمع ضمّ شيء إلى شيء، ومنه قوله -تعالى-: ﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ ۝ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنۡهُمۡ﴾ [ص:٢١-٢٢]، ثم قال: خصمان ... وعلى هذا المعنى حمل قوله: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٌ﴾ [النساء:١١] يريد اثنين على قول الجمهور.

وقد بلغ عدد الآيات التي استشهد بها في كتابه مائة وأربعاً وأربعين آية أخذها من خمس وأربعين سورة.

وأبو البقاء يستشهد بالحديث الشريف لتأييد آرائه وتوجيهاته النحوية، مع أن كتابة هذا وضع أصلاً لإعراب الحديث، ومن ذلك إعرابه لكلمة (أيّ) في الحديث الشريف: «يا أبا المنذر أتدري أيُّ آية في كتاب الله -تعالى- معك أعظم» فهو يرى أن (أيّ) ههنا لا يجوز فيها إلاّ الرفع على الابتداء، و (أعظمُ) خبره و (تدرى) معلق على العمل لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه الفعل الذي قبله[(٣)]، واستشهد بقوله تعلم: ﴿لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ﴾ [الكهف:١٢]، وبالحديث الشريف: «أنا -والذي لا إله غيره- أعلمُ أيُّ ليلةٍ هِيَ»[(٤)].

وفي الحديث الشريف: «إنّ بين يدي الساعةِ ثلاثون دجالاً كذاباً»[(٥)] يرى أبو البقاء أن الوجه نصب (ثلاثين) اسماً لـ (إنّ) لأنّه وَلِيَها الظرف الذي هو خبرها، ثم يقول[(٦)]:

(١) «صحيح البخاري»، (كتاب المغازي»: (٣/ ٤٧).

(٢) «كتاب إعراب الحديث النبوي»: (١٢٣).

(٣) «صحيح مسلم»: (٢/ ١٩٩)، (باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي).

(٤) «كتاب إعراب الحديث النبوي»: (٦).

(٥) «صحيح مسلم»: (٣/ ١٧٤)، (باب فضل ليلة القدر).

(٦) «كتاب إعراب الحديث النبوي»: (١١٧).

ووجه الرفع أن يكون اسم (إنّ) محذوفاً، وهو ضمير الشأن، أي: إنَّهُ، وتكون الجملة في موضع رفع خبر (إنّ)، واستشهد لذلك بالحديث الشريف: «إنّ لكلِّ نبي حواريّ»[1].

وقد استشهد أبو البقاء في كتابه هذا بالحديث في ثلاثة مواضع أخرى[2] فضلاً عن أربعمائة وخمسة وعشرين حديثاً حلّ مشاكلها الإعرابية والصرفية واللغوية.

وأبو البقاء يستشهد بالشعر كثيراً، وهو أحياناً يشير إلى قائل البيت وأحياناً يُغْفِل ذلك، وقد بلغ عدد الشواهد الشعرية في كتابه هذا خمس وأربعين شاهداً ومن ذلك ما فعله عند تناوله لحديث قتلى أُحُد: «كلُّ دم يَفُوحُ مِسْكاً»[3]، فهو سوى أن (مِسْكاً) منصوب: أمّا على التمييز، وإمّا على الحال[4]، واستشهد للوجه الأول بقول الشاعر:

تَضَوَّعَ مِسْكاً بَطْنُ نَعْمانَ أَنْ مَشَتْ   بِهِ زينبٌ في نِسْوةٍ عَطِرَاتِ[5]

وفي الحديث الشريف: «لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى»[6]، يقول أبو البقاء: (أعناق) بالنصب و (تضيء) هنا متعدّ والفاعل (النار) أي تجعل على أعناق الإبل ضوءاً[7]. ثم استشهد بقول الشاعر:

---

(١) «صحيح البخاري»: (٣/ ١٩٢)، (باب مناقب المهاجرين)، وفي «صحيح مسلم»: (٧/ ١٢٧) برواية: «لكل نبي حواري» بدون (إنّ).

(٢) انظر «كتاب إعراب الحديث النبوي»: (١٤٢، ١٥٢، ١٧٩).

(٣) «مسند أحمد بن حنبل»: (٣/ ٢٩٩).

(٤) «كتاب إعراب الحديث النبوي»: (٤٢).

(٥) قائله محمد بن عبد الله بن نمير الثقفي يشبب بزينب بنت يوسف أخت الحجاج. انظر «الكامل»: (٢/ ١٠٣)، ونعمان: بفتح النون وسكون العين واد بين مكة والطائف.

(٦) «صحيح مسلم»: (٨/ ١٨٠)، و «صحيح البخاري»: (٤/ ٤٨)، (كتاب الفتن).

(٧) «كتاب إعراب الحديث النبوي»: (١٤٢).

أضــاءتْ لنــا النــارُ وجهــاً أغــرَّ مُلْتَبِــساً بـــالفُؤادِ الْتِباسَـــا[١]

وقد يذكر أبو البقاء الشاهد[٢] الشعري كاملاً، كالبيتين الذين ذكرتها سابقاً، وقد يذكر شطراً من بيت الشاهد، أو جزءاً من شطره[٣]، وقد يذكر ثلاثة أبيات والشاهد في واحد منها فقط[٤].

ولا تقتصر شواهد أبي البقاء في كتابه هذا على القرآن والحديث والشعر فحسب، ولكنها تتعداها إلى الاستشهاد بالأمثال، والأقوال المشهورة للنحاة واللغويين وغيرهم.

ومن ذلك استشهاده على تقدير (أنْ) الناصبة بعد (لولا) إذا وَلِيَها المضارع، مستشهداً بالمثل المشهور:

تسمعَ بالمعيديّ خيرٌ من أنْ تراه[٥]

أي: أن نسمع.

ومن استشهاده بالأقوال التي تتردد في كتب النحاة، استشهاده بقولهم: أَيـن بيتُـك أزْرك[٦]، خلقَ الله الزرافةَ يديها أطول من رجليها[٧]، دخول الأولّ فالأولّ[٨] .. الخ، كما أنه يستشهد بأقوال اللغويين الثقات مثل أبي زيد، ففي معالجته للحديث الشريف:

(١) قائله النابغة الجعدي، انظر مقاييس اللغة مادة (ضوأ)، و «اللسان»: (ضوأ)، و «الأغاني»: (٥/ ٦).

(٢) «إعراب الحديث النبوي»: (١٣٧).

(٣) «إعراب الحديث النبوي»: (٥٦).

(٤) «إعراب الحديث النبوي»: (٢٣).

(٥) «كتاب إعراب الحديث النبوي»: (١٣٦).

(٦) «كتاب إعراب الحديث النبوي»: (١٩٦).

(٧) المصدر السابق: (٤٥).

(٨) المصدر نفسه: (١٦٦).

قال رجل للنبي ﷺ: يا رسول الله أَقْرِنِي، يستشهد بقول أبي زيد على تخفيف الهمزة وتصييرها ألفا، ثم حذفها في الأمر، ثم يذكر أن أبا زيد حكى أيضاً: قريت القرآن[١]، فجعلها ياء.

وقد استشهد أبو البقاء في كتابه هذا بمثل واحد، ذكرناه سابقاً، وبسبعة وستين قولاً مشهورا من أقوال النحاة واللغويين وغيرهم.

العكبري بين إعراب القرآن وإعراب الحديث:

وضع أبو البقاء كتابه «التبيان في إعراب القرآن»[٢]؛ لأنه وجد الكتب المؤلفة في هذا العلم كثيرة جدًّا، مختلفة ترتيباً وحدًّا، فمنها المختصر حجْماً وعلْماً ومنها المُطوّل بكثرة إعراب الظواهر وخلْط الإعراب بالمعاني، وقلّما تجد فيها مختصر الحجم كثير العلم، فلّما وجدها على ما وصف أملى كتاباً يصغر حجمه ويكثر علمه، ويكثر علمه، ويقتصر على ذكر الإعراب ووجوه القراءات[٣].

ووضع كتابه «إعراب الحديث النبوي»؛ لأن جماعة من طلبة الحديث التمسوا منه أن يملي مختصراً في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث، وأن بعض الرواة قد يخطئ فيهاو والنبي ﷺ وأصحابه بريئون من اللحن[٤].

نلمح من كلام أبي البقاء السالف الذكر أنه كان مهتماً باستكمال العناية بالأصلين: القرآن الكريم والحديث الشريف، فهو -لذلك- يلتمّس مواطن الحاجة، أو النقص في

(١) المصدر نفسه: (١٢٠).

(٢) طبع هذا الكتاب في البداية باسم: «إملاء ما من به الرحمن في وجوه القراءات وإعراب القرآن»، ثم صدرت طبعة بتحقيق محمد على البجاوي باسم: «التبيان في إعراب القرآن»، ذكرت في مقدمته أن جميع النسخ الخطية لهذا الكتاب خالية من الاسم السابق.

(٣) «التبيان»: (٢).

(٤) «كتاب إعراب الحديث النبوي»: (١).

المكتبة القرآنية والمكتبة الحديثية، ويسعى جاهداً لسدِّ تلك الحاجة أو ذلك النقص، بما يضع من مؤلفات في سبيل هذه الغاية.

فحاجة المكتبة القرآنية في إعراب القرآن يجمع بين الاختصار وكثرة العلم هي التي جعلت أبا البقاء يضع «كتاب التبيان»، وحاجة طلبة الحديث إلى كتاب مختصر في إعراب الألفاظ المشكلة في الأحاديث هي التي جعلته يضع «كتاب إعراب الحديث النبوي».

و «التبيان» لم يكن الأول في بابه من الناحية الزمنية، فقد ذكر أبو البقاء أنه قبل أن يؤلفه أطّلع على مؤلفات كثيرة في هذا الفن، ولكنه وجد أنّها إمّا مختصرة في الحجم والعلم، وأمّا مطولة تخلط الإعراب بالمعاني، فوضع كتابه ليكون مُبرّءاً مِمّا وقع فيه سابقوه، وسوف نرى -فيما بعد- إنْ كان أبو البقاء قد وفى بكل ما تعهد به في مقدمة كتابه.

أمّا «كتاب إعراب الحديث النبوي» فقد كان الأول في بابه من الناحية الزمنية، فهو أول كتاب تخصص لإعراب الحديث، أمّا العناية بإعراب مشكلات الأحاديث فقد بدأت منذ وقت مبكر على يد شرح الحديث وأصحاب كتب الغريب، لأن كتبهم تلك لم تقف عند حدود المادة الفقهية أو اللغوية بل كانت تتعداها إلى مناقشة بعض القضايا النحوية والتوجيهات الإعرابية، ولكن ذلك لم يكن هدفاً في حدّ ذاته، وإنما كان يجيء حسب الحاجة إليه، فجاءت القضايا النحوية والتوجيهات الإعرابية منتشرة في ثنايا كتب الشرح والغريب، إلى أن وضع أبو البقاء كتابه في إعراب الحديث.

ومصادر أبي البقاء في «التبيان» و «إعراب الحديث النبوي» كثيرة ومتنوعة، فمنها الكتب النحوية واللغوية، ومنها كتب التفسير والقراءات، ومنها الدواوين الشعرية وغيرها من كتب الحديث وشرحه وغريبه، وهي بصفة عامة تمثل التراث الذي استوعبه أبو البقاء من كتاب سابقيه، وهو يصرح بأسماء مصادره أحياناً ويغفل ذكرها

أحياناً، ويعود السبب في ذلك إلى اعتماده على الذاكرة اعتماداً كليًّا؛ لأنه كان ضريراً.

قال الصفدي: وكان إذا أراد أن يصنف شيئاً، أُحضرت إليه المصنفات ذلك الفن، وقُرِئت عليه، وإذا حصّل ما يريد في خاطره أملاه[1]، فهوي يملي أسماء المصادر التي وَعِيَها، ويغفل التي نسيها، وهذه طبيعة كل عمل يعتمد على الذاكرة.

ولكن اهتمامه بذكر المصادر في «كتاب التبيان» أشدّ كثيراً منه في «كتاب إعراب الحديث»؛ لأنه عندما هم بتأليف «التبيان»، كان قد اطلع على الكتب التي سبقته في هذا الباب، واستفاد من تجارب أصحابها، وتلافى كثيراً مما أُخذ عليها، وهذا ما صرّح به في مقدمة كتابه[2]، فلا أقل -أذن- من أن يذكر أصحاب الآراء النحوية واللغوية، وأصحاب القراءات المختلفة ما وسعه ذلك.

أما «كتاب إعراب الحديث النبوي» فقد أملاه على جماعة من طلبته في الحديث، فلم يشأ أن يثقل عليهم بعزو الآراء والروايات إلى أصحابها، كما أن كتابه هذا كان المحاولة الأولى في هذا الفن، وصاحب هذه المحاولة كان ضريراً، والجهود التي سبقته في هذا الميدان لا يجمعها كتاب متخصص لإعراب الحديث، وإنّما هي أراء وتوجيهات وروايات منتثرة في ثنايا كتب غريب الحديث وشرحه وغيرها من كتب النحو واللغة التي يعجز عن الاحاطة بها من كان مبصراً، فما بالنا بمن سلبوا نعمة البصر؟!.

وأبو البقاء يعزو كثيراً من الآراء إلى الكوفيين والبصريين، وأحياناً، يرتضي ما ذهبوا إليه جميعاً[3]، وأحياناً يُرجّع رأيَ فريقٍ على الآخر[4]، وهو بصفة عامة يتخيَّر ما

(١) «نكت الهميان»: (١٧٩).

(٢) «التبيان»: (٢).

(٣) «التبيان»: (١/ ٣، ٧٤، ٣٢٧، ٤٠٥، ٤٠٧، ٦٠٧، ٦٣١، ٦٦٨، ٧٦٠، ٩٦٥، ١٠٦٠، ١٢٣٧).

(٤) «التبيان»: (٨٦، ٣٩٤، ٦٦٠، ٩٣٠).

يطمئنّ من آرائهما وإنْ كان إلى البصريين أميل.

و «التبيان» يعرب جميع آيات القرآن، حسب ترتيبها في المصحف، ولا يترك منها إلاّ النادر القليل مما سبق لمؤلفه إعراب مثله، وهو يأتي بجزء من الآية، ويبين إعرابه ووجوه القراءة فيه، ثم يأتي بجزء آخر .. وهكذا .. وقد أدخل محققه تعديلاً طفيفاً على ذلك، فذكر الآية كلها أولاً، مسبوقة بعبارة: قال الله -تعالى-، ثم أتبعها كلام المؤلف في إعراب أجزائها، وهو يبدؤه دائما بـ(قوله -تعالى-)، وقد رأى المحقق أن هذا يساعد القارئ على أن يقف على موضع الجملة أو الكلمة، التي يعربها المؤلف، أو يبين وجوه القراءة فيها من الآية.

أما في «إعراب الحديث النبوي» فإن أبا البقاء لا يعرب الأحاديث كلها، بل إنّه لا يعرب الحديث الذي يتناوله كله، وإنما يعرب الجزء الذي يشكل على طلبة الحديث أو غيرهم، ويعود ذلك إلى طبيعة المادة التي اتخذها ميداناً للإعراب، فالأحاديث كثيرة، وكتبها متعددة، وقد اعتمد العكبري في كتابه هذا على جامع المسانيد لابن الجوزي، وقد جمع ابن الجوزي في «جامعه» هذا الصحيحين والترمذي ومسند أحمد، ورتبه على المسانيد في سبعة مجلدات[1]، وأسماء الصحابة فيه مرتبة على حروف المعجم، وقد بذل محققه جهداً طيباً في تخريج الأحاديث، بل أنه يذكر الحديث كله أو بعضه في الهامش في بعض الأحيان، ويكتفي بذكر مصدر الحديث في أحيان أخرى.

و «كتاب التبيان» واحد من أهم مراجع النحو القرآني والقراءات، وقد طبق فيه أبو البقاء مذهبه النحوي القائم على الاختيار، وقدم لنا آراءه، وما ارتضاه من آراء الآخرين بأسلوب سهل ممتع مفيد ميسّر، بريئ من الاختصار المخلّ، والتطويل المملّ،

---

(١) «الرسالة المستطرفة» لمحمد بن جعفر الكتاني: (١٧٦).

في دار الكتب (ب٢٩٠٢٨) نسخة تضم الجزء الأول والثاني والسابع من نسخة المكتبة المتوكلية اليمنية بصنعاء، ونسخة أخرى تضم الجزء الأول فقط تحت رقم (حديث١٩١).

وهو أشبه ما يكون بالأسلوب العلمي، بل هو أسلوب علمي غايته توصيل المادة العلمية بأوضح العبارات وأقصرها. وكذلك فعل أبو البقاء في كتابه الآخر: «إعراب الحديث النبوي».

لقد أراد أبو البقاء لكتاب «التبيان» أن يكون قليل الحجم كثير العلم، وأن يبرأ من عيوب الكتب التي سبقته في بابه، فلا يكون مختصراً قليل العلم، ولا مُطَوّلاً يخلط الإعراب بالمعاني، وكذلك أراد لكتابه الآخر «إعراب الحديث النبوي»، ووعد بذلك في مقدمة «التبيان»[1]، وفي مقدمته «إعراب الحديث النبوي»[2]، وقد وَفّى أبو البقاء بوعده إلى حدٍ كبير، فلم يكن يمس المعني إلاّ مسًّا وبالقدر الذي يحتاج إليه في توضيح بعض الآراء: ومن ذلك على سبيل المثال ما ذكره في إعرابه للآية الكريمة: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]، قال[3]: (وَمَنْ) هنا نكرة موصوفة، و (يقولُ) صفة لها، ويضعف أن تكون بمعنى الذي[4]؛ لأن (الذي) يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى ها هنا على الإبهام، والتقدير: ومن الناس فريق يقول.

وفي حديث موسى في الخضر -عليهما السلام-، تناول أبو البقاء قوله: «فكلَّموهم أن يحملوُهُما فَعُرِفَ الخَضِرُ فحملوهما»[5]، وأراد أن يوضح سبب جمع الضمير في (فكلَّموهم)، وتثنيته في (يحملوهما) و(فحملوهما)، فلجأ إلى المعنى، فقال[6]: المعنى أنّ

---

(١) «التبيان»: (٢).

(٢) «إعراب الحديث النبوي»: (١).

(٣) «التبيان»: (٢٤).

(٤) يقول الزمخشري: أن قدرت (أل) في (الناس) للعهد فموصولة، ذكره ابن هشام في «المغني»: ٢/ ١٩) واستبعد رأي العكبري. ورفض أبو حيان رأي العكبري أيضاً وذكر أن الآية نزلت في ناس بأعينهم وذكرهم: انظر «البحر المحيط»: (سورة البقرة: آية٨).

(٥) «صحيح البخاري»: (١/ ٢٣).

(٦) «إعراب الحديث النبوي»: (٥).

موسى والخَضِرَ ويُوشَع قالوا لأصحاب السفينة: هل تحملوننا؟، فعرفوا الخَضِرَ فحملوهم، فجمع الضمير في (كلّموهم) على الأصل، وثنى (حملوهما) لأنهما المتبوعان ويُوشَع تبع لهما.

مما سبق يتبين لنا أن العكبري -مع أنه أخذ على سابقيه خلط الإعراب بالمعاني- لم يستطيع وما كان له أن يستطيع التخلص من اللجوء إلى المعنى في بعض توجيهاته الإعرابي، فالإعراب فرع المعنى كما يقولون.

بل إنّنا نرى أبا البقاء يلجأ إلى ذكر سبب النزول لتوضيح رأيه وتدعيمه، ففي قوله -تعالى-: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النساء:١٢٣]، يقول[1]: اسم (ليس) مضمر فيها ولم يتقدم له ذكر، وإنما دل عليه سبب الآية وذلك أن اليهود قالوا: نحن أصحاب الجنة، وقالت النصارى ذلك، وقال المشركون: لا نُبْعَثُ، فقال: ليس بأمانيكم، أي: ليس ما ادعيتموه.

ونراه أيضاً يلجأ إلى المعنى للفصل في بعض المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، ففي قوله -تعالى-: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]، يقف بجانب الكوفيين في نصب (كل) بفعل محذوف يفسره المذكور، ويضعف رأي البصريين الذين قالوا بأن رفع (كل) أجود، ويعلل ذلك بقوله[2]: وإنما كان النصب أقوى لدلالته على عموم الخلق، والرفع لا يدل على عمومه بل يفيد أن كل شيء مخلوق فهو بِقَدَر.

وعن هذه المسألة قال ابن الشجري[3]: أجمع البصريون على أن رفع (كل) أجود

---

(١) «التبيان»: (٢٩٣).

(٢) «التبيان»: (١١٩٦).

(٣) «أمالي ابن الشجري»: (١/ ٣٣٩)، وانظر «الكتاب»: (١/ ١٤٨)، و «شرح التصريح»: (١/ ٣٠٢)، و «المحتسب»: (٢/ ٣٠٠).

لأنه لم يتقدم ما يقتضي إضمار ناصب، وقال الكوفيون: نصبه أجود لأنه قد تقدم عامل نصب وهو (إنّ)، فاقتضى ذلك إضمار (خَلَقْنَا)، وقوله: (خلقْناه) مفسِّر للضمير.

وظاهرة مزج النحو باللغة والصرف واضحة في الكتابين، وقد أوردت أمثلة على هذه الظاهرة من «كتاب إعراب الحديث النبوي» عند تناولي له فيما سبق، فأكتفي هنا بإيراد أمثلة من «التبيان»: فمن الشواهد على مزجه اللغة بالنحو إعرابه لكلمة (صِبْغَة) في قوله -تعالى-: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة:١٣٨]، يقول أبو البقاء في إعرابها[١]: الصِّبْغة هنا: الدِّين، وانتصابه بفعل محذوف أي: اتَّبعوا دين الله. ومنه أيضاً إعرابه لكلمة (إلاّ اللَّمم) في قوله -تعالى-: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النجم:٣٢] فهو يقول[٢]: (إلاّ اللَّمم): استثناء منقطع؛ لأن (اللَّمم) الذنب الصغير. وقد أحصيت أربعمائة واثنى عشر موضعاً في «كتاب التبيان» مزج فيها النحو باللغة.

ومن الشواهد على مزجه النحو بالصرف، قوله في كلمة (غَوَاشٍ) من الآية الكريمة: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف:٤١]. فهو يقول[٣]: (غَوَاشٍ) جمع غاشية، وفي التنوين هنا ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه تنوين الصرف، وذلك أنهم حذفوا الياء من (غواشي) فنقص بناؤها عن بناء مساجد، وصارت مثل سلام ولذلك صرفت.

والثاني: أنّه عوض من الياء المحذوفة.

والثالث: أنّه من حركة الياء المستحقة، ولما حذفت الحركة وعوض عنها التنوين

---

(١) «التبيان»: (١٢٢).

(٢) «التبيان»: (١١٨٩).

(٣) «التبيان»: (٥٦٨).

حذفت الياء لالتقاء الساكنين.

ومن مزج النحو بالصرف أيضاً في قوله في (آناء الليل) من الآية الكريمة: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران:١١٣]، يقول أبو البقاء[1]: (آناء الليل): طرف (لِيَتْلُون) لا لقائمة؛ لأن (قائمة) قد وَصَفَتْ فلا تعمل فيما بعد الصفة، وواحد آناء: أني مثل (معي)، ومنهم من يفتح الهمزة فيصير على وزن (عصا)، ومنهم من يقول (إِنْي) بالياء وكسر الهمزة. وقد أحصيت مائة وعشرة مواضع مزج فيها النحو بالصرف في «كتاب التبيان».

ومن الظواهر البارزة في الكتابين، أن أبا البقاء في «التبيان» يمزج النحو بالقراءات المتعددة، وفي إعراب الحديث، يمزج النحو بالروايات المتعددة، وقد رأينا فيما سبق نماذج من تعامله مع الروايات المتعددة للحديث الواحد، فهو أحياناً يوجه جميع الروايات، وأحياناً يُضَعِّف بعضها أو يَسِمُه بالخطأ، وينسب ذلك إلى سهو الراوي أو خطئه.

أما القراءات القرآنية، فإنه يتعامل معها بحذر شديد، وهو يصرح بأن القراءة سُنَّة متبعة[2]، ومع ذلك نجده -في بعض الأحيان- يُخْضِع بعض القراءات لمقاييسه الخاصة، فيصف قراءة بأنها لا ينبغي القراءة بها، ويقول في أخرى أنّها بعيدة جدًّا وسهو من القارئ، بل إنّه في بعض المواضع يُضَعِّف قراءة سبعية متواترة، وهو أمر في غاية الخطورة، لأن أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأَثَرِ والأصحّ في النقل والرواية -إذا ثبت عندهم- لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سُنَّة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها[3].

---

(١) «التبيان»: (٢٨٦).

(٢) «التبيان»: (١).

(٣) «النشر» لابن الجزري: (١/ ١٠، ١١).

ولكن أبا البقاء لم يلتزم بهذا في «كتاب التبيان»، فعند تناوله للآية الكريمة: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام:١٣٧]، ذكر أن (زين) يقرأ بفتح الزاي والياء، وأنها مبني للمعلوم وفاعله كلمة (شركاؤهم) و (قتْل) مفعول به، ثم قال: ويُقْرأ بضم الزاي وكسر الياء على ما لم (يُسَمَّ) فاعله، وقتْل بالرفع على أنه القائم مقام الفاعل، وأولادهم بالنصب على مفعول القتْل، وشركائهم بالجرّ على الإضافة وقد فصل بينهما بالمفعول وهو بعيد، وإنّما يجيء في ضرورة الشعر.

ومن المعروف أن القراءة الثانية التي وصفها أبو البقاء بالبُعْد هي قراءة ابن عامر[1]، وهو أحد القراءة السبعة. وأبو البقاء في هذا الرأي متأثر بالزمخشري الذي وصف هذه القراءة بأنها شيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً[2]، مما عرضه لهجوم جملة من العلماء والقراء، الذين يؤمنون -معتمدين على بعض الأحاديث- أن القرآن على سبعة أحرف، كلّها غاية في الفصاحة والقوة، وكلها كلام الله، ولا تجوز المفاضلة بينها؛ لأنها ليست لهجات سبع من القبائل أو القراء حتى نقول إنّ هذه أفصح من تلك أو أقوى منها.

ويُضعّف أبو البقاء ابن كثير المكي، وأبي عمرو بن العلاء البصري -وهما من القراء السبعة- للآية الكريمة: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ [البقرة:١٩٧]، حيث أنهما يقرآنها بالتنوين والرفع[3]: ﴿فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ﴾. فيقرر أبو البقاء أن:

---

(١) انظر «الكشف» لابن الجزري (١/ ٤٥٣)، و «مشكل إعراب القرآن»: (١/ ٢٩١)، و «البيان»: (١/ ٣٤٢)، و «المحتسب»: (١/ ٢٢٩).

(٢) «الكشاف»: (١/ ٢٥٣).

(٣) «الكشف»: (١/ ٢٨٥، ٢٨٦).

الفتح في الجميع أقوى لما فيه من نفي العموم[1]. وهذا يخالف آراء العلماء في الأحرف السبعة كما ذكرت.

وقد خاض في أمر القراءات عدد من الباحثين في العصر الحديث مثل (نولدكه) وطه حسين و (جولدزيهر) والدكتور يوسف خليف وغيرهم. (فنولدكه) وطه حسين يقولان بأن القراءات السبع لا يعدو كونها لهجات لسبع من القبائل العربية، فالقرآن نزل بلهجة قريش وقرأته القبائل بلهجاتها، ومع أن هذا الرأي الخطير يبدو معقولاً ومقبولاً بل ومقنعاً لأول وهلة، فإنّه لا يصمد أمام التدقيق العلمي، فهذا الرأي يزعم أن القرآن الكريم نزل بلهجة قريش ويجوز قراءته والتعبد به عند كل قوم بلهجتهم، ولو كان ذلك مباحاً لاستمرت تلك القراءات تكثر وتكثر حتى يومنا هذا، ولجاز لنا أن نقرأه بلهجتنا المحلية، فننطق الثاء سيناً والقاف همزةً وهكذا ..

ثم أن هذا الرأي مبني على الظن، وأن الظن لا يغني من الحق شيئاً ولو كان رأياً علميًّا لذكر لنا أصحابه أسماء تلك القبائل التي نُسِبت القراءات السبع إليها، فلهجات القبائل معروفة لدينا، والفروق بينها مبسوطة في كتب اللغة والنحو.

وفي هذا يقول الدكتور يوسف خليف: .. من المهم أن نلاحظ أن هذه الإباحة لم تُتْرك للقبائل تتصرف فيها كما تشاء، وإنّما تُرِك أمرها للنبي ﷺ، حتى لا تتحول المسألة إلى فوضى (تُسِيء) إلى النص القرآني كما أنزله الله. ومعنى هذا أن الأحرف السبعة التي قريء بها القرآن كانت كلها من قراءة النبي ﷺ وبتوجيه منه، على أساس قراءة جبريل لها[2].

ومع أن الدكتور يوسف خليف يرى: أن المراد بالأحراف اللهجات، لهجات القبائل العربية التي شاءت حكمة الله أن ييسر عليها قراءة القرآن بلهجاتها الخاصة

---

(١) «التبيان»: (١٦١).

(٢) «دراسات في القرآن والحديث»: (٩٠).

حتى لا تجد مشقة وعسراً في قراءته بلهجة قريش التي أنـزل بهـا[1]، فإنـه يـرى أن هـذه اللهجات لم تصبح قراءات إلاّ بعد أن قرأ بها الرسول ﷺ، أما اللهجـات التـي لم يقـرأ بها، فلا يصح قراءة القرآن بها.

وعند مناقشة أستاذي الدكتور يوسف خليف في أمر هذه اللهجات ذكر لي أنه يرى أنها ليست لهجات سبع من القبائل العربية، ولكنها سبع مجموعـات لهجيـة تنتمـي إلى لهجات القبائل العربية[2].

والأمـر الثـاني -والأهـم- هـو أن أصـحاب هـذا الـرأي أقـاموه عـلى ملاحظـة الاختلافات الإعرابية والصرفية بين القراءات مثل: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ [النساء:١١]، أو (واحدةٌ) كما في قـراءة أخـرى، وقولـه -تعـالى-: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء:٤٠] أو (حسنةٌ) في قراءة أخـرى، وقولـه -تعـالى-: ﴿وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ [المائدة:٦٩] وفي قراءة أخرى (والصَّابيُونَ) وقوله -تعـالى-: ﴿وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعـام:٢٦] وفي قـراءة أخرى (وَيَنَوْنَ)، مع أن الاختلافات في القراءات لا تقف عند حدّ الإعراب والـصرف بل تتعداه إلى اختلاف في الكلمـة كُلِّيـةً مثـل قولـه -تعـالى-: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [البقرة:٢١٩] وفي قراءة أخرى (كثير)، وقوله -تعالى-: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ﴾ [يونس:٢٢] وفي قراءة أخرى (ينشركم).

أما (جولد زيهر) فيرى أن اختلاف القراءات يعود إلى طبيعة الخط العربي لأنه كان يخلو من الإعجام والضبط في بادئ الأمر، وبعض الحروف متشابهة في الـشكل بحيـث لا يمكن تمييزها من غير إعجـام مثـل قولـه -تعـالى-: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ وفي قـراءة أخـرى (فتثبتوا)، وقوله -تعالى-: ﴿بُشْرًا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الأعراف:٥٧] وفي قراءة أخرى (نُشْراً) ولكن هذا الرأي لا يثبت أمام الواقع أيضاً، ففي قولـه -تعـالى-: ﴿إِذَا ٱلرُّسُلُ

---

(١) المرجع السابق: (٨٩).

(٢) في حديث خاص معه في منزله بالجيزة.

أُقِّتَتْ﴾ تقرأ أيضاً (وُقِّتَتْ) وليس هناك تشابه بين الألف والواو في الشكل.

ومن الجدير بالذكر أن كلمة (الحَمْدُ) أول كلمة في القرآن كله، وأول كلمة من سورة الفاتحة التي يقرأها المسلمون في صلاتهم عدة مرات في اليوم، والتي سمعوها من الرسول ﷺ مرات كثيرة كل يوم فيها ثلاث قراءات: (الحَمْدُ)، و (الحمدِ)، و (الحمدَ) بالرفع والجر والنصب، فهل يعقل أن ذلك راجع إلى لهجات القبائل أو إلى طبيعة الخط العربي؟! إن منصفاً لا يمكنه أن يدّعي ذلك.

وظاهرة الاستقصاء واضحة في الكتابين، مع أن المؤلف وعد في مقدمة كل منهما بأنه ينوي الاختصار، فهو يذكر جميع وجوه الإعراب المحتملة على سبيل الاستقصاء، إلى حد أنه يذكر الآراء التي يراها خاطئة، ثم ينص على الرأي المختار في غالب الأحيان، وهذا العمل معقول إلى حد كبير؛ لأنه كما وعد بأن يكون كتابه مختصراً قليل الحجم، وعد أيضاً أن يكون كثير العلم، ولكن الغريب في الأمر أنه يتجاوز كل هذا في كثير من الأحيان، وذكر وجوهاً من الإعراب لم يكن القرآن قد قُرِئ بها، ووجوهاً من الإعراب لم يكن الحديث قد رُوِي بها، وهو يشير إلى كل هذا بعبارات تشير إلى الجواز مثل قوله: ولو قيل في غير القرآن لجاز، أو: ولو روي على الرفع لجاز .. الخ.

ومن أمثلة هذه الظاهرة إعرابه لكلمة (حقاً) في الآية الكريمة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:١٨٠]، فهو يقول[1]: (حقًّا): منصوب على المصدر، أي: حقّ حقًّا ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف أي: كتباً حقًّا، أو إيصاءً حقًّا، ويجوز في غير القرآن الرفع بمعنى ذلك حقّ.

فهو لم يكتف بذكر وجوه الإعراب المحتملة للكلمة كما قرئت ولكنه أجاز وجهاً

---

(١) «البيان»: (١٤٧).

أخر لم تُقْرأ به، لا على الصحيح ولا على الشاذ.

وفي إعرابه لكلمة (كلالة) في قوله -تعالى-: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ [النساء:١٢]، يقول: (كلالة): حال من الضمير في يورث، والكلالة على هذا اسم للميت الذي لم يترك ولداً ولا والداً، ولو قُرِيء (كلالةٌ)، بالرفع على أنه صفة أو بدل من الضمير في (يُورَثُ) لجاز، غير أنّي لم أعرف أحداً قرأ به، فلا تقرأنَّ إلاّ بما نُقِل[1].

وكذلك كأنه شأنه في «كتاب إعراب الحديث النبوي»، فعند إعرابه لكلمة (عُبْد) في الحديث[2]: «.. ولكن أئْتُوا محمّداً عبْداً غفر اللهُ له»، يقول[3]: فنصب ههنا على البدل أو الحال أو إضمار أعني، ولو رفع كما رفع (عبد كلمه الله) لجاز.

وفي إعرابه لكلمة (شكر) في الحديث[4] «كلُّ أهلِ الجنّة يَرَى مقعده من النّارِ فيقول: لولا أَنَّ الله هَدَاني، فيكونُ له شكرٌ»، يقول[5]: (شكْر): في هذه الرواية مرفوع، ووجهة أن يكون قوله: (فيكون) بمعنى يحدث، وهي كان التامة، مثل قوله -تعالى-: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة:٢٨٠]، و (شكر): فاعلها، ولو روي بالنصب لكان خبر (كان).

فأبو البقاء في هذه الأحاديث وفي الآيات التي سبق ذكرها يعرب قراءات لم يُقرأْ بها، ويعرب روايات لم تُرْوَ الأحاديث بها، بل هو يقترحها من عنده، ويقول لو قُرِيء بكذا، أو لو رُوِيَ بكذا لجاز .. ولو خلّص العكبري كتابيه من هذا، لكنا أكثر إيفاء بوعده لنا بالاختصار، ومع ذلك فيمكن أن نعدّ هذا العمل وفاء منه بوعده لنا بأن

---

(١) «التبيان»: (٣٣٦).

(٢) «مسند أحمد»: (٣/١١٦).

(٣) «كتاب إعراب الحديث النبوي»: (٢٢).

(٤) «مسند أحمد»: (٢/٥١٢).

(٥) «كتاب إعراب الحديث»: (١٣٧).

يجمع بين الاختصار وكثرة العلم.

وشواهد الاستدلال في الكتابين غزيرة، وهي تتراوح بين الاستدلال بالقرآن على مواضع مناظرة في القرآن أيضاً، والاستدلال بالقرآن على الحديث، والاستدلال بالحديث على موضع مناظرة من الحديث، فضلاً عن الاستدلال الغزير بالشعر وأقوال النحاة واللغويين.

ومن مواضع الاستدلال بالاستعمال القرآني على ما يناظره من القرآن، ما أورده أبو البقاء في إعرابه للآية الكريمة: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾ [الحج:٢٦]، فهو يقول[1]: .. واللام في (لإبراهيم) زائدة، أي: أنزلناه مكان البيت، والدليل عليه قوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [يونس:٩٣]، وقيل: اللام غير زائدة والمعنى: هيأنا.

ومنه أيضاً ما ورد في الآية الكريمة: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة:١٠٦]، يقول أبو البقاء[2]: (ما ننسخ): ما: شرطية جازمة لننسخ منصوبة الموضع بننسخ، مثل قوله: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء:١١٠]، وجواب الشرط ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾.

وقد أوردت سابقاً أمثلة من استدلاله بالقرآن على الحديث، ومن استدلاله بالحديث على الحديث، فلا حاجة بنا إلى تكرار ذلك.

أما الشواهد الشعرية فقد أوردت أمثلة منها عندما تحدثت عن شواهد «كتاب إعراب الحديث»، وبيَّنت أنّه استدلّ بالشعر كثيراً على بعض التوجيهات الإعرابية في الحديث الشريف، وهو هنا في «التبيان» يستشهد أيضاً بالشعر على بعض التوجيهات

(١) «التبيان»: (٩٣٩).

(٢) «التبيان»: (١٠٢).

الإعرابية للآيات الكريمة، ففي إعرابه للآية الكريمة: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق:٢٤]، يقول[١]: وفي لفظ التثنية هنا أوجه:

أحدها: أنه خطاب الملكين.

والثاني: هو لواحد والألف عوض من تكرير الفعل أي (أَلْقِ أَلْقِ).

والثالث: هو لواحد ولكن خرج على لفظ التثنية على عادتهم.

والرابع: أن من العرب من يخاطب الواحد بخطاب الأثنين كقول الشاعر[٢]:

فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَابنَ عفّانَ انْزَجِرْ وَإِنْ تَدَعَانِي أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعَا

ومنه أيضاً ما ذكره عند توجيه لقوله -تعالى-: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَنهَا﴾ [النور:٤٠] فذكر في ذلك وجوهاً منها[٣]: أن التقدير لم يَرَهَا ولم يَكَدْ، ومنها أن (كاد) زائدة، ومنها أن (كاد) أخرجت ها هنا على معنى قارب، والمعنى لم يقارب رؤيتها، وإذا لم يقاربها بَاعَدَها، واستشهد بقول ذي الرمة:

إِذَا غَيَّرَ النّأْيُ المُحِبِّين لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

وقال: أي لم يقارب البراح، ومن ها هنا حُكِيَ عن ذي الرّمة أنه رُوجِعَ في هذا البيت، فقال: لم أجد بدلاً من لم يكد.

و «كتاب التبيان» حافل بالشواهد الشعرية وجلها لشعراء جاهليين وبعضها لمخضرمين مثل لبيد بن ربيعة، وحسان بن ثابت وبعضها لأمويين مثل جرير

---

(١) «التبيان»: (١١٧٥، ١١٧٦).

(٢) البيت لسويد بن كراع: انظر «شرح القصائد السبع الطوال»: (١٦)، و «المخصص»: (٢/ ٥)، و «تفسير القرطبي»: (١٧/ ١٦)، و «معاني القرآن»: (٣/ ٧٨)، و «الأغاني»: (١١/ ١٦٣)، و «سمط الآلي»: (٩٤٣).

(٣) «التبيان»: (٩٧٣، ٩٧٤).

والفرزدق، وقد أحصيت له واحداً وستين شاهداً شعريًّا في «كتاب التبيان»، وقد كنت أحصيت له خمسة وأربعين شاهداً في «كتاب إعراب الحديث النبوي».

قيمة «كتاب إعراب الحديث النبوي»:

بعد هذه الدراسة المفصلة، التي ألقيت من خلالها الضوء على مؤلف الكتاب من حيث حياته وآثاره العلمية ومذهبه النحوي، وعلى الكتاب: اسمه ونسبته، والغاية من تأليفه، وموضوعه ومادته، ومصادره، ونسخة المخطوطة والمطبوعة، ومنهجه، وشواهده، وبعد أن عقدت مقارنة بينه وبين «كتاب التبيان في إعراب القرآن»، بعد هذا كله يجدر بي أن أبين قيمة هذا الكتاب:

أولاً: أنه أول كتاب خصص لإعراب الحديث النبوي على الإطلاق، وكانت الجهود التي سبقته في ميدان إعراب الحديث لا يعدو كونها توجيهات ومناقشات إعرابية منتثرة في كتب الشرح والغريب.

ثانياً: أن هذا الكتاب يلقي الضوء على طريقة تعليم الحديث في عصر العكبري، حيث كان المعلمون والطلبة يحرصون على التعمق في دارسة الحديث، والتفقّه فيه من حيث اللغة والنحو والصرف والروايات.

ثالثاً: أنه نموذج طيب للنحو التطبيقي، فهو وإنْ وُضِع في الأصل لحلّ بعض المشكلات الإعرابية في الأحاديث، فإنه يعرض لنا كثيراً من المسائل النحوية من خلال نص موثق هو الحديث الشريف.

رابعاً: أن هذا الكتاب باعتماده على «جامع المسانيد» لابن الجوزي، يعرفنا بكثير من الأحاديث التي وردت فيه؛ لأنه لم يصل إلينا من «جامع المسانيد» هذا غير ثلاثة أجزاء من سبعة.

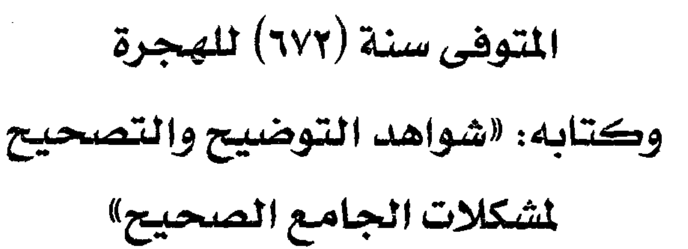
* * * * *





الفصل الثاني

ابن مالك



المتوفى سنة (٦٧٢) للهجرة

وكتابه: «شواهد التوضيح والتصحيح
لمشكلات الجامع الصحيح»



مباحث هذا الفصل

أولاً: ابن مالك:

- حياته.
- تكوينه العلمي.
- مذهبه النحوي.
- آثاره العلمية.
- قائمة بمؤلفاته.

ثانياً: «كتابه التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»:

- الهدف من تأليفه.
- نسخه.
- محتوياته.
- مصادره.
- منهج ابن مالك في هذا الكتاب:

أ- الاستدلال بالحديث.

ب- العناية بتخريج الأحاديث.

ج- عنايته بالقراءات القرآنية.

د- الاهتمام بلغات القبائل.

هـ- مَيْله إلى السهولة والتيسير.

و- ثقته بالعلماء واحترامه للسّماع.

ز- استخدام القياس.

ح- إقامة بعض أدلّته على المنطق.

ى- غزارة الشواهد وتنوعها.

كـ- تضافر الشواهد في المسألة الواحدة.

* * * * *



ابن مالك
(٠٠٠هـ) - (٦٧٢هـ)

حياته:

اختلف المؤرخون في سلسلة نسب ابن مالك، وفي يوم مولده ومكانه، وفي يوم وفاته، وفي موضع قبره، وفي مذهبه الاعتقادي والفقهي، ويبدو أن المؤرخين لم يهتموا به -في بادئ الأمر- لأنه انحدر من أسرة متواضعة المكانة، لا تطمع في مجد، ولا تطمح إلى نفوذ، فلمّا أرادوا أن يؤرّخوا له بعد وفاته، لم يجدوا مصدراً يشير إلى فترة طفولته، فاكتفي المنصفون منهم بإثبات تاريخ وفاته، وتعسف آخرون سبل الظن والترجيح فأثبتوا تاريخ ولادته على وجه التقريب.

أما من حيث سلسلة نسبه فيمكن حصر الخلاف في روايتين، واعتبار الروايات الأخرى مختصرة منها، أما الرواية الأولى فهي للشيخ شمس الدين محمد بن علي بن طولون الصالحي. وهي على هذه الصورة: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله - ثلاثاً- ابن مالك[1]. وأما الرواية الثانية فتورد سلسلة نسبه على النحو التالي: محمد ابن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك، وذكر هذا الدماميني[2] في أول شرحه

---

(١) «هداية المالك إلى ترجمة مالك»، مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم (٢٧) مجاميع تيمور.

(٢) «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد»، مخطوطة بدار الكتب، رقم (١٠٠٩، ١٠١٠)، صفحة: (٥).

«للتسهيل»، و (بروكلمان)[(١)]، و «دائرة المعارف الإسلامية»[(٢)].

ويبدو -والله أعلم- أن السلسلة الثانية هي الصحيحة لسببين:

الأول: أنّ إسقاط اسم جده (محمد) من سلسلة نسبه في أكثر المصادر لا يعدّ دليلاً على عدم وجوده فعلاً؛ لأن كثيراً من المؤرخين يسقطون في العادة أفراداً من سلاسل النسب الطويلة، فضلاً عن أن هذا الاسم ذكر في مصادر موثوقة.

والسبب الثاني: أنه كان من عادة العرب أن يسمى: الشخص ابنه على اسم أبيه وهكذا .. ومن هنا كان التعاقب بين الاسمين: (محمد) و (عبد الله) في سلسلة النسب الثانية. ولعل اسمي أنا شخصيًّا خير دليل على ذلك فقد سميت على اسم جدي، وسمى أبي على اسم جده، وسمى جدي على اسم جده.

فابن مالك هو: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني الشافعي النحوي نزيل دمشق.

واختلف المؤرخون في تاريخ مولده، فمنهم من لم يعترض لذلك مثل الملك المؤيد أبي الفدا في «تاريخه» المشهور[(٣)]، ومنهم من ذكر أنه ولد سنة (٥٩٨هـ) مثل المقري[(٤)] وابن الجزري[(٥)]، ومنهم من قطع بأن ولادته كانت في سنة ستمائة هجرية مثل صاحب «فوات الوفيات»[(٦)] والسيوطي[(٧)] وغيرهما.

---

(١) «الأصل»: (١/ ٢٩٨، ١/ ٥٢١).

(٢) المجلد الأول: (٢٧٢).

(٣) «المختصر في أخبار البشر»: .

(٤) «نفح الطيب»: (٧/ ٢٨٠).

(٥) «غاية النهاية»: (٢/ ١٨٠-١٨١).

(٦) «فوات الوفيات»: (٢/ ٢٧٢).

(٧) «المزهر»: (٢/ ٢٩٠).

وجمهور المؤرخين على أنه ولد في (جَيّان الحرير) بالأندلس، وزعم نفر[١] أنّه ولد في دمشق، وهو وَهْم تولَّد لديهم بسبب غموض الفترة التي قضاها ابن مالك في الأندلس، واقتران نبوغه وذيوع صيته بدمشق.

وليست لدينا أية أخبار عن أسرته في جيّان؛ لأن الرواه لم يذكروا شيئاً عنها ولم يقدم لنا ابن مالك ترجمة عن نفسه كما فعل السيوطي[٢] في كتابه «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» والغزالي[٣] في «المنقذ من الضلال».

وقد أجمع المؤرخون وأصحاب التراجم تقريباً على أنه توفى سنة (٦٧٢هـ)، ولكنهم اختلفوا في اليوم الذي توفى فيه، فالجمهور على أنه توفى في الثاني عشر من شعبان عام (٦٧٢هـ)، والشمني[٤] على أنه توفى في الثاني عشر من شعبان سنة (٦٧١هـ)، والعيني[٥] على أنه توفى في الثاني عشر من رمضان سنة (٦٧٢هـ). ولعل ما أجمع عليه جمهور المؤرخين هو الصحيح، ويؤيد ذلك ما ورد في كتبه التي ذكرت سنة وفاته[٦].

واختلفوا في المكان الذي دفن فيه، فمع أنه دفن بسفح قاسيون باتفاق، فقد ذكر ابن كثير أنه دفن في تربة عز الدين الصايع[٧]، وذكر العجيسي أنه دفن بتربة ابن جعوان[٨].

(١) انظر «معجم المطبوعات العربية والمعربة» لالياس سركيس: (٢٣٤).
(٢) «حسن المحاضرة»: (١/ ١٤٠) وما يليها.
(٣) «المنقذ من الضلال»: (٢٠).
(٤) «حاشية الشمني على المغني»: (١٠٦).
(٥) «عقد الجمان»: (ج/ ٢٠)/ القسم الثالث.
(٦) انظر «إكمال الأعلام في تثليث الكلام»، مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم (٧٣٨) لغة.
(٧) «هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك»، مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم (٧٩) مجاميع.
(٨) «نفح الطيب»: (٧/ ٢٧٣) وما بعدها.

وتذكر الأخبار التي تعرضت لمذهبه الفقهي أنه كان مالكيًّا في المغرب، شافعيًّا في المشرق، ولا يعلم سبب لهذا التحول من مذهب إلى آخر، قال الهواري في (مقدمة شرحه للألفية): فالله أعلم بموجب ذلك وسببه، وأغلب الظن أن ابن مالك اتبع المذهب المالكي في الأندلس لأنه كان المذهب السائد هناك، فلما رحل إلى الشام وكان المذهب الشافعي سائداً فيها، أتيحت له فرصة الموازنة والاختيار بين المذهبين.

ومن الغريب أن يزعم الشيخ محمد بن علي الموسوي أن ابن مالك كان معتزليًّا لأن هذا الزعم يُرَدّ بآراء ابن مالك التي وردت في كتبه والتي تهدم المذهب المعتزلي، ومن ذلك ما قاله في باب إعراب الفعل في شرحه «لكفايته»[1]: ثم أشرت إلى ضعف قول من رأي تأبيد النفي بـ(لَنْ) -وهو الزمخشري- في (أنموذجه)، وحامله على ذلك اعتقاده أن الله -تعالى- لا يُرَى، وهو اعتقاد باطل بصحة ذلك عن رسول الله ﷺ - أعني ثبوت الرؤية- جعلنا الله من أهلها، وأعاذنا من عدم الإيمان بها.

والمعروف أن نفي رؤية الله -تعالى- يوم القيامة من مبادئ المعتزلة، الذين ينتسب الزمخشري إلى مذهبهم.

وابن مالك يوقر العلماء جميعاً إلاّ الزمخشري، فهو يتهمه أحياناً بالغلط[2]، وأحياناً بالتبجّح[3]، وأحياناً يصفه بأنه نحوي صغير[4]. وهو لم يفعل ذلك إلاّ بسبب كرهه لمذهب الاعتزال فلا يعقل بعد هذا كله أن ننسبه إلى ذلك المذهب.

والمتتبع لآثار ابن مالك يجد أنه نشأ في بيئة تموج بالعلم والعلماء، وأنه أقبل على كتب السابقين والمعاصرين إقبالاً شديداً، وبخاصة ما يتصل منها بالنحو والصرف

---

(١) «شرح الكفاية»: (١٧١).

(٢) «شرح الكفاية»: (٢/ ٥١٨).

(٣) «بغية الوعاة»: (٢٥٥)، «نفح الطيب»: (٧/ ٢٧٢).

(٤) «نفح الطيب»: (٧/ ٢٩٧)، «فوات الوفيات»: (٢/ ٢٢٧).

واللغة والقراءات والحديث الشريف وفنون الأدب، وأن الله قد خصّه بعقلية علمية فذّة، وذهن حادّ متوقد، وذاكرة قوية عجيبة حتى قيل: إنّه حفظ يوم موته عدة أبيات حدّها بعضهم بثمانية لقّنه إياها ابنه[١]، وكانت عنده رغبة شديدة لتحصيل العلم ومجالسة العلماء، فإذا أضفنا إلى ذلك كله رحلته من المغرب إلى المشرق، التي أتاحت له الإطلاع والاتصال بالمغاربة وكتبهم والمشارقة وكتبهم، علمنا السر الذي كان وراء نبوغ هذا العالم العظيم، الذي بلغ الغاية في علوم كثيرة كالنحو والصرف والقراءات واللغة وأشعار العرب والحديث الشريف وأصبح (واحد عصره)[٢].

وثقافة ابن مالك دينية لغوية، كما كان الشأن في عصره، فقد كان أهل الحديث والفقه وعلوم القرآن لا يستغنون عن اللغة والنحو والصرف ومأثور الشعر، وقد أُثر عن الإمام الشافعي -رحمه الله- أنه طلب اللغة والأدب عشرين سنة، لا يريد بذلك إلاّ الاستعانة على دراسة الفقه[٣].

وكان ابن عباس يقول: إن الشعر ديوان العرب فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه[٤].

ومن هنا اشتملت ثقافة ابن مالك على أكثر علوم العربية في عصره: فكان إماماً في القراءات وعللها، وكان إليه المنتهى في اللغة، وبحراً لا تُشَقُّ لججه في النحو والصرف، وكان إطلاعه على أشعار العرب أمراً عجيباً يحير الأئمة الأعلام، وأما الإطلاع على الحديث فكان فيه غاية، وله في استحضار الآيات القرآنية على اختلاف قراءاتها قدرة لا تخفى.

---

(١) «فوات الوفيات»: (٢/ ٢٢٧)، «نفح الطيب»: (٧/ ٢٥٧)، «مرآة الجنان»: (٤/ ٧٤)، «دائرة معارف القرن العشرين»: (٩/ ٤٣١).

(٢) «نفح الطيب: (٧/ ٢٨٢)، «بغية الوعاة»: (٥٣).

(٣) «توالى التأسيس» لابن حجر العسقلانى: (ص٥).

(٤) «تاريخ اليعقوبي»: (٢/ ١١٠).

تكوينه العلمي وأساتذته:

لم تكن الثقافة والعلم -في عهد ابن مالك- وقفاً على فئة من الناس دون غيرها، وإنما كانت مناهل العلم ميسورة للناس جميعاً، خاصتهم وعامتهم، يغترف منها مَنْ يشاء كما يشاء دون أن يكلف ذلك شيئاً، وكانت المكتبات الضخمة التي شغف بها الملوك والأمراء في طول البلاد الإسلامية وعرضها مفتوحة للجميع.

وكان الشائع في تلك العصور أن يبدأ الطالب بحفظ القرآن الكريم ودراسته، وما يتصل به من علوم مثل القراءات واللغة والنحو والتصريف، ولا شك أن ابن مالك بدأ تكوينه العلمي على غرار ما كان سائداً في عصره، حيث يبدأ الطلاب بالتلقي عن الشيوخ وينمون معلوماتهم بالإطلاع على الكتب التي كانت متاحة للجميع.

والأخبار التي تتحدث عن أساتذة ابن مالك في الأندلس فيها بعض الاضطرابات مما حدا بابي حيان- الذي اعتاد التحامل علي ابن مالك- أن يتهمه بأنه لا يُعرَف له شيخ في العربية[1]، وقد رد ابن الجزري على ذلك فقال[2]: قد شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يُعرف له شيخ في العربية ولا في القراءات وليس كذلك بل قد اخذ العربية في بلاده عن ثابت بن خيار، وحضر عند الأستاذ أبى على الشلوبينى نحو العشرين يوماً).

وذكر صاحب «نفح الطيب»[3] إنّ ابن مالك أخذ العربية عن غير واحد، فَمِمّن أخذ عنهم بجيّان: أبو المظفر، وقيل أبوَ الحسن ثابت بن خيار الكلاعي من أهل لبله، وأخذ القراءات عن أبى العباس أحمد بن نوار، وقرأ «كتاب سيبويه» على أبى عبد الله

---

(١) «بغية الوعاة»: (٢١٠).

(٢) «غاية النهاية في طبقات القراء»: (٢/ ١٨٠/ ١٨١).

(٣) «نفح الطيب»: (٧/ ٢٥٨).

مالك المرشاني، بينما ذكر ابن الآبار[(١)]: أن الذي أخذ القراءات على أبي العباس أحمد بن نوار، وقرأ «كتاب سيبويه» على أبي عبد الله بن مالك المرشاني هو ثابت بن خيار، وثابت بن خيار هذا الذي تذكر المصادر أن ابن مالك تتلمذ عليه، اختلفوا في اسمه أيضاً، ولا أجد مبرراً للخوض في هذه الخلافات الطويلة هنا[(٢)].

ومع وجود هذا الاضطراب الذي أشرت إليه، فإنّنا نستطيع أن نخلص منه إلى أنّ أبن مالك قد أخذ النحو والقراءات على يد ثابت بن خيار وكان نحويًّا ماهراً ومن أئمة المقرئين[(٣)]. وأنه استمع إلى الشلوبيين وكان إمام عصره في العربية غير مدافع، وأقرأ نحو ستين سنة[(٤)]. فضلاً عن إقباله الشديد على كتب السابقين يلتهمها التهاماً، وخاصة ما يتصل منها بالنحو واللغة والقراءات والحديث وفنون الأدب، ولعله في هذا ينحو نحو أساتذته، الذين تتلمذ لهم في بدء تكوينه العلمي.

ومن عوامل تكوين شخصيته العلميه رحلته إلى المشرق، فقد رحل من الأندلس مالكيَّ المذهب، واستقر في الشرق على المذهب الشافعي، وخالف أهل موطنه الأصلي في شيئين: الكرم، ومذهب الشافعي، وزاد ابن العماد حسن الخلق، وأهم من ذلك كله أنه أتيحت له فرصة الالتقاء بكبار علماء الشرق في ذلك الحين يأخذ عنهم ويتتلمذ لهم، ومنهم أبو الحسن السخاوي[(٥)]، وكان إماماً في النحو واللغة والتفسير والفقه والأصول

(١) «التكملة لكتاب الصلة»: (٢٧٨).

(٢) انظر في ذلك: «نفح الطيب»: (٧/ ٢٥٧)، «بغية الوعاة»: (٥٣)، «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد»: (٥)، «دائرة المعارف الإسلامية»: (١/ ٢٧٢).

(٣) «تاريخ غرناطة»: ، «بغية الوعاة»: (٢١٠).

(٤) «المغرب»: (٢/ ١٢٩)، «انباه الرواة»: (٢/ ٣٣٢)، «التكملة»: (٦٥٨)، «بغية الوعاة»: (٣٦٤)، «المدارس النحوية»: (٣٠٢)، «مقدمة التسهيل»: (٤).

(٥) «طبقات الشافعية»: (٥/ ٢٨، ١٢٦)، «بغية الوعاة»: (٣٤٩)، «وفيات الأعيان»: (١/ ٣٤٥)، (ص ٣٨) عمده.

والأدب، ومنهم ابن الحاجب، الذي قال عنه السيوطي[١] وابن خلكان[٢] إنه خالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات، والزامات مُفْحِمة يعسر الجواب عنها.

وقد غَلَّطَ محقِّقُ «كتاب التسهيل»[٣] «دائرة المعارف الإسلامية»[٤] التي ذكرت أن ابن مالك درس في المشرق على ابن الحاجب وغيره من النحاة؛ لأنه لم يجد في ترجمة ابن الحاجب ولا في ترجمة ابن مالك ما يفيد هذا، ويبدو أن كاتب المقال عن أبن مالك في «دائرة المعارف الإسلامية» قد استقى هذا الخبر من (مقدمة شرح التسهيل) للدماميني، حيت يقول[٥]: وقد ذكر الشيح تاج الدين التبريزى في أواخر شرحه «للحاجبية النحوية» أن ابن مالك جلس حلقة تدريس ابن الحاجب -رحمه الله-، و أخذ عنه واستفاد منه، ولم أقف على ذلك لغيره، ولا أدري من أين أخذه والله أعلم بحقيقة الحال.

ومن الذين سمع ابن مالك منهم أيضاً ابن مكرم[٦]، وكان عالماً محدثاً فاضلاً وابن صباح[٧]، وكان أديباً صالحاً، وابن يعيش[٨]، وكان من أئمة العربية، ماهراً في النحو، و التصريف، حسن الفهم ،وابن عمرون الحلبي النحوي[٩]، الذي أعجب به ابن مالك

---

(١) «بغية الوعاة»: (٥٥، ٣٢٣).

(٢) «وفيات الأعيان» (١/ ٣١٤).

(٣) «مقدمة التسهيل»: (٨).

(٤) «دائرة المعارف الإسلامية»: مجلد (١)، عدد (٥) ص (٢٧٢).

(٥) «مقدمة شرح التسهيل/ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد»، وانظر «المدارس النحوية»: (٣٠٩).

(٦) «الوافي بالوفيات»: (٣/ ٣٥٩).

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق، «المدارس النحوية»: (٣٠٩)،« نشأة النحو»: (٢٦٢).

(٩) «مقدمة تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد»، «بغية الوعاة»: (٩٩).

وترك مجلس ابن يعيش ليحضر عنده.

وخلاصة القول أن ابن مالك قد درس كل ما عرفه عصره من علوم القرآن والحديث والعربية والدين، فصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية وأَرْبَى على المتقدمين، وكان إماماً في القراءات وعالماً بها، وصنّف فيها قصيدتان[1]، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها، حتى أنه ذكر يوماً ما انفرد به صاحب «المحكم» عن الأزهري في تهذيب اللغة، وهذا أمر معجز؛ لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما في الكتابين[2] وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يشق لجه، وأما إطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللغة فكان أمرهُ فيها عجيباً، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره، وأما الإطلاع على الحديث فكان فيه آية[3] وهو فوق هذا كله تصدر للإقراء في حلب، ثم تولى مشيخة المدرسة العادلية في دمشق حيث المجموع العلمي العربي الآن[4].

مذهبه النحوي:

يقول السيوطي في «الاقتراح»[5]: لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين، فإنّ مذهب الكوفيين: القياس على الشاذ، ومذهب البصريين: أتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل، بل يقول: إنه شاذ أو ضرورة.

(١) «طبقات القراء»: (٢/ ١٨).

(٢) «نفح الطيب»: (٧/ ٢٦٠، ٢٦١).

(٣) «نفح الطيب»: (٧/ ٢٦٠، ٢٦١).

(٤) «الوافي بالوفيات»: (٣٥٩) وما بعدها، «غاية النهاية»: (٢/ ١٨٠)، «نفح الطيب»: (٧/ ٢٨)، «المدارس النحوية»: (٣٠٩).

(٥) «الاقتراح في النحو»: (٢٠٨).

و يقول الدكتور يوسف خليف(١): ولكن أهمية أبن مالك-في حقيقة الأمر- لا ترجع إلى هذه الغزارة في الإنتاج، بقدر ما ترجع إلى ذلك المذهب النحوي العميق الأثر في النحو العربي الذي أقام دعائمه، ورفع قواعده، وأتم بنيانه، ثم يقول: وهو مذهب يقوم على أساس المزج والاختيار من المذاهب السابقة كلها، مع ميل واضح إلى الحياد والتيسير، وجنوح شديد إلى الاجتهاد والتحديد.

ويقول الدكتور شوقي ضيف[٢]: وهو-أي: ابن مالك- دائماً على هذا النحو، يذكر الشاذ ولا يقيس عليه كما يصنع الكوفيون، ولا يعمد إلى تأويله كما يصنع البصريون كثيراً، وكان رائده دائماً السماع، فهو لا يدلي بحكم دون سماع يسنده. وكان عقله دقيقاً ولم يستغله في تمثل آراء السالفين من النحاه واستنباط الآراء الجديدة فحسب، بل استغله أيضاً في تحرير مباحث النحو وأبوابه ومصلحاته وتذليل مشاكله وصعابه.

والمتبع لآثار ابن مالك يجد أن مذهبه النحوي يقوم على الأسس التالية:

أولا: المزج والاختيار من المذاهب السابقة: فهو يختار من آراء البصريين[٣]، ويختار من آراء الكوفيين[٤] و يختار من آراء البغداديين[٥]، ويختار من آراء أسلافه الأندلسيين[٦].

(١) (مقدمة كتاب تسهيل الفوائد): هـ.

(٢) «المدارس النحوية»: (٣١٧).

(٣) انظر على سبيل المثال: «المغنى»: (٦٨٥، ٢٥، ٦٢، ٦٠٢، ٩٢، ٣٦١، ٦٩٢)، «الهمع»: (١/ ٦٥، ٨٣، ١١٦، ١٣٩، ١٣٢، ٢٤٠، ٣٧، ٢٠٤، ٢/ ١٣٤).

(٤) انظر على سبيل المثال، «المغني»: (٣٧٣، ٤٩٤، ٥٠٨، ١٦٣، ٥١٥، ٦٥٤، ٢٩٤)، و «الهمع»: (١/ ٥٠، ١٠٩، ١٤٩، ٢١٨، ٢٥٢، ١١٤، ٢/ ١٢).

(٥) «المغني»: (١٥١، ١٧١، ٣٣٥، ١١١، ٧٦)، «الهمع»: (١/ ١٦، ٢/ ١٢٨).

(٦) «المغني»: (٦٣٦، ٥٠٩، ٣٠٢، ٣٠٣)، «الهمع»: (١/ ٢٥١).

ثانياً: الحياد والتيسير: فهو لا يتبع الكوفيين في القياس على الشاذ، ولا يتبع البصريين في التأويلات البعيدة، و لكنه يحكم بوقوع ذلك الشاذ ولا يقيس عليه ولا يتعسف له التأويل البعيد.

قال ابن هشام[1]: وهذه الطريقة طريقه المحققين، وهي أحسن الطريقتين.

وهو يصرح في كثير من المناسبات بأنه اختار هذا المذهب أو ذاك لأنه المذهب الأسهل، وأنه أعرض عن هذا الرأي أو ذلك لأنه ضَيِّقَ حيث لا تضيق[2].

ثالثاً: الجنوح إلى الاجتهاد والتحديد، مما جعله ينفرد بكثير من الآراء النحوية، قائلاً[3]: إنّ هذا مما خفيَ على أكثر النحويين، أو أغفله النحويون، أو مما لا يجيزه النحويون، والصحيح جوازه نثراً ونظماً، أو مما خفي على أكثر الناس مع أنه في مواضع من كتاب الله -تعالى-، إلى غير ذلك من العبارات التي تؤدي إلى نفس الغرض.

رابعاً: تقديم الحديث في الاستدلال على الشعر، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فانه لم يكن فيه الشاهد عدل إلى الحديث، فان لم يجد فيه شيئا عدل إلى أشعار العرب[4].و لقد ناقشت هذه القضية في التمهيد، وبينت إن الصواب كان إلى جانب ابن مالك الذي وضع الحديث في الموضع اللائق به بين شواهد الاستدلال في اللغة والنحو.

خامساً: احترامه للسماع واعتماده عليه في إصدار أحكامه، ومع ذلك نجده يعتمد أحياناً على القياس إذا وجد له مسوغاً، وأحياناً يقيم أدلته على المنطق.

---

(١) «المغني»: (٦٣٦، ٥٠٩، ٣٠٢)، «الهمع»: (١/ ٢٥١).

(٢) انظر «شواهد التوضيح»: في (١٣٤، ١٣٨).

(٣) انظر «شواهد التوضيح»: (٦٥، ٥٢، ١١٤، ٢١٣).

(٤) «المدارس النحوية»: (٣١٠).

آثاره العلمية:

يمتاز ابن مالك بالمؤلفات الكثيرة المتقنة، وهي في إتْقَانِها وحسن تصنيفها قد أسْدت إلى المصنفات العربية فوائد جمة، وخطت بها خطوات واسعة نحو الكمال، ويرجع السبب في وفرة هذه المؤلفات وقيمتها العلمية، إلى علمه الغزير، وعمره الطويل، وعقليته العلمية الفذة، وتفرغه للتدريس والتأليف، وقدرته الفائقة على الإطلاع والبحث والنقد، وغرامه بالاجتهاد والتجديد.

ومؤلفاته تتراوح بين الطول والقصر، والإطناب والإيجاز والسهولة والوعورة، والمنثور والمنظوم، ويرجع ذلك إلى كونه أستاذاً مدرّساً، يتوخى في مؤلفاته ملاءمتها لعقليات تلاميذه واستعداداتهم، وميولهم وقدراتهم، فهو أحياناً ينظم مادته العلمية شعراً ليسهل حفظها، كما فعل في «الكافية الشافية» التي بلغ عدد أبياتها ألفين وسبعمائة وسبعة أبيات، على غرار ألفية ابن معط، ولكنه يعود فيختصرها في نحو ألف بيت تمثل خلاصتها، وفي ألفيته التي يشتهر بها وتشتهر به.

وهو في أحيان أخرى يضع مختصراً منثوراً في النحو كما فعل في «عمدة الحفاظ وعدة اللافظ» التي تقع في خمس عشرة ورقة فقط، تضم خلاصة وافية لمن أراد إتقان فن النحو العربي، ثم يعود فيشرح هذه العمدة، ثم يكملها ويشرح ذلك الإكمال.

وتتضح سيطرة الأهداف التعليمية على مؤلفات ابن مالك في ذلك النوع من المؤلفات التي تتناول موضوعاً معيّناً، كالفرق بين الضاد والظاء، والمقصور والممدود، وما يهمز وما لا يهمز، ومثلث الكلام، وثلاثيات الأفعال .. إلى غير ذلك... إلى غير ذلك.

وتمتاز كتب ابن مالك بوضوح المعنى بحيث لا يحتاج قارئها إلى إعْمال فكر أو ترديد نظر، وتمتاز كذلك بسلاسة الأسلوب ونقاء العبارة، مع ميل واضح إلى الصناعة اللفظية في مقدمات كتبه، وعناية بالأساليب البيانية، ونزعة إلى أساليب المنطق.

ومؤلفاته المنظومة تُظهِر قدرته الفائقة على النظم العلمي السلس، رغم وعورة المسائل والموضوعات التي يعالجها، وهو ينقض ما شاع بين الناس عن تَخَلُّف النحاة في قرض الشعر حتى أصبح مثلاً، فقد ورد في «إنباه الرواة»: وللحسن ابن بندر أبي محمد التفليس شعر عليه تكلف ويرد كشعر النحاة[1].

ولعل عذوبة هذه المنظومات العلمية كان السبب في سرعة رواجها بين الناس، كما هو الحال في ألفيته التي كادت أن تغطي ما سبقها من كتب في النحو.

وقد وضع ابن مالك مؤلفات في النحو والتصريف، وفي اللغة، وفي القراءات، وقد وصل إلينا معظم كتبه، وكنت أنوي ترتيب كتبه ترتيباً زمنيًّا، ولكنني وجدت ذلك مستحيلاً لأن المراجع لم تسعفني في ذلك، ما سيضطرني -لو فعلت- أن الجأ إلى الحدس والظن، لذا فقد آثرت أن أرتبها ترتيباً آخر حسب الكتب المطبوعة والمخطوطة والمفقودة، وفي داخل هذا الترتيب أذكر أولاً كتب النحو ثم كتب الصرف ثم كتب اللغة ثم كتب القراءات.

وهذه قائمة بمؤلفاته حسب الترتيب المشار إليه ..

قائمة بمؤلفات ابن مالك:

أولا: الكتب المطبوعة:

١ - «الكافية الشافية».

٢ - «الوافية في شرح الكافية».

٣ - «الخلاصة» المشهورة «بالألفية».

٤ - «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد».

٥ - «شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ».

---

(١) «إنباه الرواة»: (١/ ٢٩٠).

٦- «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح».

٧- «الأعلام بمثلث الكلام».

٨- «لامية الأفعال».

٩- «شرح لامية الأفعال».

١٠- «تحفة المورود في المقصور والممدود».

١١- «شرح تحفة المورود».

١٢- «منظوم فيما ورد من الأفعال بالواو والياء».

ثانياً: الكتب المخطوطة:

١- «شرح تسهيل الفوائد»[١].

٢- «سبك المنظوم وفك المختوم»[٢].

٣- «عمدة الحافظ وعدة اللافظ»[٣].

٤- «تصريف ابن مالك»[٤].

٥- «شرح تصريف ابن مالك المأخوذ من كافيته»[٥].

٦- «أكمال الأعلام بمثلثات الكلام»[٦].

٧- «ثلاثيات الأفعال»[٧].

٨- «الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد»[٨].

---

(١) مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (١٠ ش نحو).

(٢) مخطوطة بمكتبة برلين برقم (٦٦٣٠).

(٣) مخطوطة بمكتبة لاندبرج في برلين الغربية برقم (٤٩).

(٤) مخطوطة برقم (٣٧) صرف تيمورية، برقم (٥٠٥١ هـ) بدار الكتب مصورة عن نسخة التيمورية.

(٥) مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (١ م صرف).

(٦) مخطوطة برقم (٧٣٨) لغة بدار الكتب المصرية.

(٧) مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (١٨٦ صرف) وأخري برقم (٢٩٥ لغة).

(٨) مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٥٧٦ لغة)، وأخري ببرلين برقم (٧٠٢٣).

٩- «شرح الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد»[1].

١٠- «الاعتماد في نظائر الظاء والضاد»[2].

١١- «وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال»[3].

١٢- «الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة»[4].

١٣- «ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل»[5].

١٤- «ما فيه لغات ثلاث أو أكثر»[6].

١٥- «المالكية في القراءات السبع»[7].

ثالثاً: الكتب المفقودة:

١- «المؤصل في نظم المفصل»[8].

٢- «أكمال العمدة وشرحه»[9].

٣- «المقدمة الأسدية»[10].

٤- «شرح الجزولية»[11].

٥- «النكت على كافية ابن الحاجب»[12].

---

(١) مخطوطة بدار الكتب برقم (٥٨٣٠).

(٢) مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق على ما ذكره محقق «كتاب التسهيل» (٣٣).

(٣) ذكر بروكلمان أن منه نسخة بمكتبة استانبول شهيد على برقم (٢٦٧٧ -٣).

(٤) مخطوطة بدار الكتب رقم (٤٦٤) لغة تيمور.

(٥) مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم (ل ٥٥).

(٦) مخطوطة رقم (٥٠٩) مجاميع لغة بدار الكتب المصرية.

(٧) مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم (٢٣٠٣٥ ب).

(٨) أشار إليه: «مفتاح السعادة»: (١/ ١١٦)، و «نفح الطيب»: (٢/ ٤٢٣)، و «بغية الوعاة»: (٥٤).

(٩) ذكره الأسيوطي في «بغية الوعاة»: (٥٤).

(١٠) أشار إليه: «مفتاح السعادة»: (١/ ١١٦)، «نفح الطيب»: (٢/ ٤٢٣)، «بغية الوعاة»: (٥٤).

(١١) «روضات الجنات»: (٦٧٢)، « مفتاح السعادة»: (١/ ١١٦)، «بغية الوعاة»: (٥٤).

(١٢) «حاشية يس على الألفية»: (١/ ٥٧)، «حاشية ابن سعد»: (١٢٣)، «منهج المالك إلى ألفية ابن

٦- «نظم الفرائد»[١].

٧- «تحفة الأحظاء في الفرق بين الضاد والظاء»[٢].

٨- «النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز»[٣].

٩- «الفيصل على المفصل»[٤].

١٠- «فتاوى ابن مالك في العربية»[٥].

١١- «اللامية في القراءات، أو: حوز المعاني في اختصار حوز الأماني»[٦].

١٢- «الضرب في معرفة لسان العرب»[٧].

رابعاً: كتب أخري لم تثبت نسبتها إليه:

١- «كتاب العروض»[٨].

٢- «نظم الكفاية»[٩].

٣- «الفوائد النحوية والمقاصد المَحْويّه»[١].

مالك»: (١/ ٤٩).

(١) «روضات الجنات»: (٦٧٢)، «مفتاح السعادة»: (١/ ١١٦)، «بغية الوعاة»: (٥٤)، ونقل عنه السيوطي في «المزهر»: (٢/ ٧٤).

(٢) أشار إليه بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي».

(٣) «فوات الوفيات»: (٢/ ٢٢٧)، «بغية الوعاة»: (٥٤)، «نفح الطيب»: (٢/ ٤٢٣).

(٤) «المزهر»: (١/ ٢٨).

(٥) «كشف الظنون»: (٤/ ١٩٥)، «بغية الوعاة»: (٥٤)، «مفتاح السعادة»: (١/ ١١٦)، وانظر «الأشباه والنظائر» للسيوطى : (٣/ ٢٩٨).

(٦) «فوات الوفيات»: (٢/ ٢٢٧)، «طبقات القراء»: (٢/ ١٨٠).

(٧) «الأعلام»: (٢/ ٩٣١).

(٨) «الأسكوريال»: (٦٢٣٣٠)، «تاريخ آداب اللغة العربية»: (٣/ ١٤٠)، «دائرة المعارف الإسلامية»: (١/ ٢٧٣)، وانظر تعليق الدكتور محمد كامل بركات: «مقدمة التسهيل»: (٣٩).

(٩) «معهد أحياء المخطوطات العربية»: (٧٧٣، ٢٨٧)، مكتبة الأزهر: (١٩٨)، وانظر تعليق الدكتور محمد كامل بركات في «مقدمة التسهيل»: (٣٩).



«كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» لابن مالك

الهدف من تأليفه[٢]:

صنف ابن مالك هذا الكتاب عند تصحيح الشرف اليونيني «لكتاب صحيح البخاري»، ومقابلته على أصول مصححة مضبوطة، كما ذكر المصنف بنفسه فيما كتبه بخطه على ظاهر الورقة الأولى من المجلد الأخير فيما كتبه بخطه على ظاهر الورقة الأولى من المجلد الأخير فيما رآه الشهاب القسطلاني [٣] ما مثاله:

سمعت ما تضمنه هذا المجلد من «صحيح البخاري» ﷺ بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني -رضي الله عنه وعن سلفه-. وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما مرّ بهم لفظ ذو إشكال بيّنت فيه الصواب، وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة، وإقامة دلالة، أخّرت أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد ليكون الانتفاع به عامًّا والبيان تامًّا -إن شاء الله-.

(١) «تعليق الفرائد»: (٥٣)، «بغية الوعاة»: (٥٤)، «مفتاح السعادة»: (١/ ١١٦)، و انظر تعليق الدكتور محمد كامل بركات في «مقدمة التسهيل»: (٤٠، ٤١).

(٢) انظر تفصيل هذا الموضوع في كتاب الدكتور يوسف خليف: «دراسات في القرآن والحديث» (١٨٨) وما بعدها.

(٣) «شرح القسطلاني على البخاري»: (١/ ١٤٢)، و «شواهد التوضيح»: (٢٢٠).

وكتبه محمد بن عبد الله بن مالك حامداً لله -تعالى-.

وقال الشهاب القسطلاني[1]: ثم رأيت بآخر الجزء المذكور ما نصه:

بلغت مقابلة وتصحيحاً وإسماعاً بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب، مالك أزمة الأدب، الإمام العلامة أبي عبد الله من مالك الطائي الجيَّاني أمدّ الله عمره في المجلس الحادي والسبعين وهو يراعي قراءتي، ويلاحظ نطقي، فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته، وصححت عليه، و ما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة كتبت عليه معاً، فأعملت ذلك على ما أمر ورجح ...

كتبه علي بن محمد الهاشمي اليونيني

يتبين لنا مما سبق أن اليونيني كان يقوم بعملية تحقيق دقيقة «لصحيح البخاري»، وأنه كان يقوم بقراءة الأحاديث بين يدي شيخه ابن مالك، الذي يحل إشكالاتها ويبيّن وجه الصواب فيها من الناحية اللغوية والنحوية[2].

كما يتبين لنا أن ابن مالك سمع أحاديث البخاري من نسخ معتمد عليها، مقابلة مع أصول معتمد عليها أيضاً، كأصل الحافظ أبي ذر، والحافظ الأصيلي، والحافظ الدمشقي والحافظ أبي الوقت[3]. وهذا يثبت لنا أن ابن مالك ثقة في الحديث يطمأن إلى ما ورد في كتبه منها.

ويتبين لنا أيضاً أن الهدف من تصنيف «كتاب ابن مالك» هذا هو الاستدلال على صحة أسلوب بعض الأحاديث المشكلة التي تبدو في ظاهرها مخالفة للقواعد النحوية.

وأنه لم يقتصر على تلك التوجيهات التي أبداها في المجالس التي عُقِدَتْ لهذا

---

(١) «شرح القسطلاني على البخاري»: (١/ ١٤٢)، و «شواهد التوضيح»: (٢٢٠).

(٢) «دراسات في القرآن والحديث»: (١٨٨).

(٣) «شرح القسلاني على البخاري»: (١/ ١٤٢)، و «شواهد التوضيح»: (٢٢٠، ٢٢١).

الغرض، بل أنّه نظر في المسائل التي تفتقر إلى بسط عبارة وإقامة دليل فاستوفاها وضم إليها ما يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاع بها عامًّا والبيان تامًّا، فخرج إلينا هذا الكتاب بصورة فريدة تنتزع الإعجاب انتزاعاً.

نسخ الكتاب:

صدر هذا الكتاب مطبوعاً سنه(١٩٥٧م) بتحقيق وتعليق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ونشرته مكتبة دار العروبة، من طباعة مطبعة لجنة البيان العربي.

وذكر محققه[1] أن نسخته هذه أخذت عن الطبعة الأولي لهذا الكتاب، وهي طبعة بلدة إله آباد الهندية سنه (١٣١٩هـ)، وأن طبعة إله آباد هذه أخذت عن نسخة عتيقة كتبت سنة (٧٠١هـ) وتم ذلك العمل بتصحيح الشيخ محمد محيى الدين الجعفري، وطبع مطبعة الأنوار الأحمدي ببلدة إله آباد الهندية.

ويذكر مصححه أن النسخة التي اعتمد عليها كانت عتيقة وسقيمة جدًّا، بحيث صعب عليه طبع الكتاب، إلى أن مَنَّ الله عليه بنسخة أخرى منه كتبت في سنة (١١٠١هـ) وكانت أيضاً غير سالمة من الغلط، بل كانت ناقصة بنحو كراسة، وأنّه اجتهد في تصحيحه بحسب الجهد والإمكان ومراجعة الكتب.

محتويات الكتاب:

«كتاب شواهد التوضيح» لابن مالك واحد من كتبه النحوية، وقد عالج فيه كثيراً من الإشكالات الواردة في «صحيح البخاري»، والتي كان يُظَنّ أنها مخالفة لقواعد اللغة العربية.

ويتضمن الكتاب واحداً وسبعين بحثاً، بعضها يعالج مسألة واحدة، وبعضها

(١) انظر «شواهد التوضيح»: (٢١٨).

يعالج عدة مسائل قد تصل إلى عشر، كما في البحث السادس والخمسين[1].

ولم يرتب ابن مالك موضوعات كتابه هذا حسب الأبواب النحوية كما فعل في كتبه الأخرى، بل جعلها بعدد المجالس التي عقدت مع الأمام اليونيي لتحقيق «كتاب صحيح البخاري»، وهي واحد وسبعون مجلساً، حيث كان اليونيني يقرأ في «كتاب البخاري» حتى إذا مرت بهم مشكلة تناولها ابن مالك بالبحث والتوجية، ولهذا كانت المسائل التي تُبحث في كل مجلس مختلفة الموضوعات، فالبحث الحادي والخمسون[2].

مثلاً، يتناول استعمال (رَجَع) بمعنى (صار)، وحذف فعل (كان) بعد (إذا) و (لو)، واستعمال (لعلّ) للرجاء المجرد من التعليل، ووقوع اسم (ليس) نكرة محضة، واستعمال (ليس) للنفي العام.

فالكتاب إذن تعليقات ومناقشات دقيقة لما أشكل من أحاديث «صحيح البخاري»، كشف فيها ابن مالك عن براعته الفائقة في معالجة المشكلات النحوية والصرفية، وقدرته النادرة على دحض الآراء التي تخالفه، مستعيناً بعلمه الغزير، وذكائه الحادّ، وسعة أحاطته بعلوم اللغة والنحو والقراءات، وكثرة محفوظة من الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية، وحذقه في استعمال الأساليب المنطقية في بعض الأحيان.

المصادر التي اعتمد عليها ابن مالك في «شواهد التوضيح»:

عرفنا أن كتاب ابن مالك هذا يتألف من مجموع المناقشات والتعليقات التي أبداها في المجالس التي عقدت مع الأمام اليونيني لتحقيق «صحيح البخاري»، وهذا يعني: أن توجيهات ابن مالك وآراءه التي وردت في هذا الكتاب جاءت بطريق المشافهة، وفي موقف مثل هذا لا يمكن أن ننتظر منه أن يعزو لنا جميع الآراء إلى أصحابها أو الكتب

(١) «شواهد التوضيح»: (١٦٢).

(٢) «شواهد التوضيح»: (١٣٨).

التي أخذت منها.

هذا أمر، والأمر الآخر هو أن معظم الآراء الواردة في الكتاب خاصة بابن مالك ولم يسبقه إليها أحد، ويؤيد هذا ما نجده في مواضع كثيرة من كتابه، من مثل قوله: أغفل النحويون هذا، أو: وهو مِمّا خفي على أكثر النحويين، أو:وأكثر النحويين لا يعرفون هذا، أو وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة، إلى آخر هذه العبارات التي تبين انفراد ابن مالك بمعظم آرائه في هذا الكتاب.

ومن هنا فإننا لا نتوقع أن نجد في كتابه أسماء المصادر التي استقى آراءه منها أو أسماء أصحابها كما عهدنا في كتبه الأخرى، ومع ذلك نجده يعزو بعض الآراء إلى أصحابها ليحتج بها أو لينقضها أو ليرجع بعضها على الآخر.

فمن مصادره النحوية في كتابه هذا:

١- **سيبويه**: وقد ذكر خمس عشرة مرة في الصفحات التالية: (٣٠، ٣١، ٤٣، ٥٥، ٩٦، ١٠١، ١٠٤، ١٠٧، ١٢٦، ١٣٠، ١٤١، ١٤٨، ١٩٣، ٢١٧).

٢- **الأخفش**: وقد ذكره عشر مرات في الصفحات التالية: (٥٣، ٧٦، ١٢٦، ١٣٠، ١٥٠، ١٨٣، ١٨٧، ٢٠٦، ٢٠٧).

٣- **الفراء**: وقد ذكره خمس مرات في الصفحات: (٢٢، ٦٠، ١٢٠، ١٤٦، ١٦٥).

٤- **الزمخشري**: وقد ذكره أربع مرات في الصفحات: (١٢، ١٣، ٥٦، ٢١٥).

٥- **أبو علي الفارسي**: ثلاث مرات، صفحة (٣٥، ٥٩، ٦٠).

٦- **ابن جني**: ثلاث مرات في صفحة: (٨٧، ١٨٧)، وذكر المحتسب، (١٩٧).

٧- **الكسائي**: ثلاث مرات في صفحة: (١٢٠، ١٦٠، ٢١٥).

٨- **المبرد**: ثلاث مرات في صفحة: (٣١، ١٠٧، ٢١٢).

٩- **يونس**: مرتان في صفحة: (٥٣، ٩٤).

١٠- أبو عمرو: مرتان في صفحة: (٨٦، ١٨٧).

١١- ابن خروف: مرة واحدة في صفحة (٤٣).

١٢- قطرب: مرة واحدة في صفحة (٥٣).

١٣- الرماني: مرة واحدة في صفحة (٦٥).

١٤- الشجري: مرة واحدة في صفحة (٦٥).

١٥- البصريون: مرتان في صفحة (٥٣، ٩١).

١٦- الكوفيون: ثلاث مرات في صفحة (٧٦، ٩١، ١٨٣).

١٧- أكثر المتاخرين من البصريين: مرة واحدة في صفحة (٤٢).

١٨- النحويون: مرة واحدة في صفحة (٤٧).

١٩- بعض النحويين: مرة واحدة في صفحة (٤٢).

٢٠- أكثر النحويين: أربع مرات في صفحة: (٩، ١٤، ٢٧، ١٠٤).

ومن مصادره في القراءات:

١- قراءة الكسائي: في صفحات (٦، ٢٩، ٦٥، ١٠٦).

٢- قراءة الحسن: في الصفحات (٢٣، ٥٥، ١٧٢) مرتان، (١٨٧).

٣- قراءة ابن محيصن: (٣٩، ٨٨، ١٨٣، ٢٠٢).

٤- قراءة الأعمش: (٥٥، ١٧٩، ١٨٧).

٥- قراءة طلحة: (١٩، ١٧٦).

٦- قراءة أبي جعفر: (٢٢، ٨٨).

٧- قراءة ابن كثير: (٤٢، ١٨٨).

٨- قراءة غير أبي عمر: (٣٨، ٤٢، ٩٧، ١٧١، ١٧٢).

٩- قراءة مجاهد: (٥٥، ١٨٠).

١٠- قراءة النخمي: (٥٥، ١٩٨).

١١- قراءة نافع: (٦٥، ٧٢).

١٢- قراءة ورش: (٢٣).

١٣- قراءة أبي رجاء: (٥١).

١٤- قراءة حمزة: (٥٥).

١٥- قراءة أبن عباس: (٥٥).

١٦- قراءة قتادة: (٥٥).

١٧- قراءة يحيى بن وثاب: (٥٥).

١٨- قراءة أبي رزين: (٥٥).

١٩- قراءة أبي العالية: (٨٥).

٢٠- قراءة علي بن أبي طالب: (١١١).

٢١- قراءة يحيى بن يعمر: (١٢٤).

٢٢- قراءة طاوس: (١٣٣).

٢٣- قراءة عاصم: (١٥١).

٢٤- قراءة حفص: (١٥١).

٢٥- قراءة عكرمة: (١٦١).

٢٦- قراءة عيسى: (١٦١).

٢٧- قراءة يحيى بن الحارب الدماري: (١٧٢).

٢٨- قراء قنبل: (١٨٨).

٢٩- قراءة عمرو بن عبد الواحد: (٢٠٢).

٣٠- قراءة بعضهم: (٤٣).

٣١- القراء: (٥٥).

٣٢- الباقون: (٦٥، ١٥٠).

٣٣- السبعة: (١٦٥).

منهج ابن مالك في هذا الكتاب:

سار ابن مالك في كتابه: «شواهد التوضيح والتصحيح» على منهج يختلف عن كل كتبه الأخرى، فبينما نراه سار في كتبه الأخرى حسب الأبواب النحوية، فاستوعبها كلّها كما في «الكافية الشافية»، و «التسهيل»، أو معظمها كما في «الألفية»، أو اقتصر على الأبواب المهمة كما في «عمدة الحافظ وعدة اللافظ»، نراه في «شواهد التوضيح والتصحيح» لا يرتب موضوعاته حسب الأبواب النحوية، وإنما حسب القضايا التي تواجهه وهو يستمع إلى «صحيح البخاري» حديثاً حديثاً، ولذا كان البحث الواحد في كتابه هذا يشتمل على موضوعات مختلفة لا تدخل تحت باب واحد، فهو في البحث الأول مثلاً يتعرض لثلاث مسائل:

الأولى: في إعراب (ياليتني).

والثانية: في استعمال (إذْ) مكان (إذا) وبالعكس.

والثالثة: في تركيب (أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ).

فالمسألة الأولى تدخل تحت باب النداء، والثانية تتبع باب الظرف، والثالثة تتبع باب العطف أو الاستفهام، ومع ذلك فقد أدرج المسائل الثلاثة تحت بحث واحد لأن البحث في هذا الكتاب يشتمل على المسائل التي يبحثها المصنف في مجلس واحد من مجالس تحقيق «صحيح البخاري» مع الإمام اليونيني كما أسلفنا، بغضّ النظر عن عدد هذه المسائل أو كونها من باب واحد أم لا.

والذي يقرأ كتاب ابن مالك هذا، يكتشف بسرعة أن هدف ابن مالك من وضعه كان إثبات صحة الأساليب والتراكيب التي وردت في بعض الأحاديث والتي كان يُظَنّ أنها من قبيل اللحن والضرورة. لذا نراه يَكُرّ على الآراء التي تعترض هدفه هذا،

كائناً من كان صاحبها، حتى أنه خَطّأ سيبويه والبصريين[1] في مواضع عديدة من كتابه هذا، ستتعرض لبحثها في مواضعها إن شاء الله.

أما السمات التي تميز «كتاب شواهد التوضيح والتصحيح»، فأهمها:

أولاً: الاستدلال بالحديث الشريف:

بل أن هذا الكتاب وضع لدرء شبهة اللحن التي ألصقت ببعض أحاديث «الجامع الصحيح للبخاري»، حيث انبرى لها ابن مالك، بكل ما أوتي من غزارة علم، وسعة إطلاع، وقوة منطق وذكاء، فدفع عنها شبهة اللحن، وبيَّن أنها من قبيل العربي الفصيح.

وابن مالك في عمله هذا، عزّز موقفه من اعتماد الحديث الشريف مصدراً من مصادر الاحتجاج في النحو واللغة، بل أنّه جعله المصدر الثاني بعد القرآن الكريم، وجعل الشعر العربي يأتي بعده في المرتبة الثالثة، وهو بهذا يعمل على توسيع آفاق اللغة العربية، وإثْرائها بمزيد من التراكيب والأساليب، فلا يقتصر الاستدلال لها على القرآن الكريم، وما صحّ من أشعار العرب.

ولقد كان ابن مالك أهلاً لهذه الدعوة، فقد كان عالماً بالحديث، فهو مذكور في طبقات الشافعية[٧٤]، وروى عنه السيوطي بعض الأحاديث بسنده، وتتلمذ على يديه الإمام اليونيني وبدر الدين بن جماعة والنووي وابن خلكان وغيرهم.

فهو حين يدفع شبهة اللحن عن بعض أحاديث البخاري، لا يفعل ذلك على سبيل التبرك أو الاستظهار كما يُظَنُّ أو يُقَالُ، وإنّما يفعله بعد أن ثبت لديه -وهو عالم بالحديث- صحة المادة التي يستدلّ بها على إثبات قواعد النحو واللغة، وهو في هذا يجري في ميدانه، مِمّا يجعلنا نطمئن إلى ما ذهب إليه.

---

(١) «طبقات الشافعية»: (٥/ ٣٨).

ثانياً: العناية بتخريج الأحاديث والتعليق عليها:

يهتم ابن مالك في كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح»، بتخريج الأحاديث التي يتناولها في كتابه، ويذكر رواياتها المختلفة، ويمحّص هذه الروايات ويعلق عليها، وهو بهذا يكشف عن طول باعه في علم رواية الحديث النبوي، وكل ما يتصل به من علوم، وأن موقفه المشهور من الاحتجاج بالحديث في النحو واللغة، نابع من علمه ودرايته برواية الحديث الشريف ومعرفة طرقه المختلفة.

وعنايته بتخريج الأحاديث، وذكر رواياتها، والتعليق عليها، تختلف من حديث إلى آخر، فهو أحياناً يكتفي بذكر المصدر الذي أخذ الحديث عنه، كحديث عائشة[1] الذي ذكر أنه من جامع المسانيد، وأحياناً يذكر أكثر من رواية للحديث، وينبّه على الرواية المشهورة، كما فعل في حديث خباب[2]: فَلَمْ يتركْ إلاّ نَمِرَةً كُنّا إِذَا غطّينا بها رأسَه خرجتْ رجلاه، وإذا غطّي بها رجْليه خرج رأسُه، يقول ابن مالك عن هذا الحديث المشهور: (إذا غطّينا رجليه خرج رأسه) ولا إشكال فيه، وفي بعض النسخ المعتمد عليها: (وإذا غطّي رجليه) وفيه إشكال ظاهر...

وهو أحيانا ينص على أن حديثاً ما يُعَدّ من غريب الحديث، كما قال عن حديث عامر[3]: أن كان رسول الله ﷺ يبعثنا ومالنا طعام...

وأحياناً ينصّ على أن الحديث (بنقل من يوثق بنقله)[4]، كما وصف إحدى روايات

---

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح»، (٥١).

(٢) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٦٩، ١٧٠)، وانظر «صحيح البخاري»: (كتاب المغازي) (باب من قتل من المسلمين يوم أحد).

(٣) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٥١).

(٤) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٤٨).

الحديث[١]: إنّ من أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة المصّورون.

ثالثاً: عنايته بالقراءات القرآنية:

عرفنا أن ابن مالك كان إماماً في القراءات القرآنية، وقد استفاد من معرفته الواسعة بالقراءات في الاستشهاد لآرائه وتوجيهاته النحوية، وخاصة تلك التي يخالف فيها النحاة، ولقد كان لهذا السلاح الذي استعمله ابن مالك أثر فعال في تقوية آرائه ودعمها، ومن ابرز الأمثلة على ذلك استشهاده بقراءة طلحة[٢] على رفع المضارع بعد (إن) الشرطية حملاً لها على (لو)، وقراءة طلحة هي: ﴿فإِنْ مَا تَرَيْنَ مـن البَشَر أَحَداً﴾ [مريم:٢٦][٣] بسكون الياء وتخفيف النون.

واستشهد بقراءة ابن كثير وأبي عمرو على رفع المستثنى بعد (إلاّ) في كلام تام موجب، كما في الحديث الشريف: «كل أمتي معافى إلاّ المجاهرون»[٤]، وقراءة ابن كثير وأبي عمرو للآية الكريمة: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مَنْكُمْ أَحَدٌ إِلاّ امْرأَتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ [هود:٨١][٥] بضم التاء في (امرأتك).

وفي تناوله للحديث الشريف: «فإنّ أحدكم إذا صلّى وهو ناعس، لا يدري لعلّه يستغفر فيسبّ نفسه»[٦]، قال: يجوز رفع المضارع (يسبّ) بالعطف على (يدري) ويجوز نصبه على أنه جواب (لعل) لأنها مثل (ليت) في اقتضائها جواباً منصوباً، وهو مما خفي على أكثر النحويين، واستشهد على النصب بقراءة عاصم: ﴿لعله يزكى أو يذكرَ فتنفعه

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح: (١٤٨)، وانظر «صحيح مسلم»: (كتاب اللباس والزينة).

(٢) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٩).

(٣) وقراءتها في المصحف: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾.

(٤) «شواهد التوضيح والتصحيح»:(٤١، ٤٢).

(٥) الأية (٨١) من سورة هود، ونصها: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ بفتح التاء في (أمراتك).

(٦) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٤٧، ١٥٠).

الذكرى﴾ [عبس:٣-٤] بنصب (يذكر) وقراءة حفص ﴿فاطّلعَ إلى اله موسى﴾ بنصب (فاطلع).

رابعاً: الاهتمام بلغات القبائل:

اهتم ابن مالك في كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح» بلغات القبائل، يستعين بها في توجيهاته الإعرابية، وآرائه النحوية، وقد كشف ابن مالك في كتابه هذا عن معرفة واسعة بلهجات القبائل العربية، وقدرة هائلة على الاستفادة من هذه اللهجات في تعزيز آرائه، ونفي شبهة اللحن التي ألصقها بعض النحويين بكثير من الأحاديث.

فهو يستشهد بلغة ربيعة[1] في الوقوف على المنصوب المنون، بالسكون، وحذف التنوين، بلا بدل، كما يفعل أكثر العرب في الوقوف على المرفوع والمجرور، وقد فعل ذلك في إحدى توجيهاته لرفع كلمه (منزل) في الحديث الشريف[2]: أنما كان منزلٌ ينزله النبي ﷺ، تعني: المحصب.

ويعلق ابن مالك على ذلك بقوله[3]: وإنما كتب المنون المنصوب بالألف؛ لأن تنوينه يبدل في الوقوف ألفا، فَرُوعِيَ جانب الوقف، كما رُوعِيَ في (أنا) فكتب بالألف لثبوتها وقفاً، ولم يبالوا بحذفها وصلاً، وكما روعي في (مسلمه) ونحوه، فكتب بالهاء لثبوتها وفقاً، ولم يبالوا بثبوتها في الوصل تاء، وكما روعي في (بِهِ) و (لَهُ) ونحوهما، فكتبا بلا ياء ولا واو كما يوقف عليهما، ولو روعي فيهما فيهما جانب الوصل لكتبا بياء وواو.

فمن لم يقف على المنون بألف، استغنى عنها في الخط، لأنها على لغته ساقطة وقفاً ووصلاً.

---

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٣٧).

(٢) «البخاري»: (كتاب الحج)، (باب المهب)، وانظر «شواهد التوضيح»: (٣٤).

(٣) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٣٧).

وقد استشهد بلغتهم هذه على توجيه ثلاثة أحاديث أخرى (١) من كتابه هذا.

واستشهد بلغة سليم(٢) في إجراء أفعال القول مجرى أفعال الظن بلا شرط، كما في الحديث الشريف[٣]: «...ما تقولُ ذلك يُبْقِي من دَرَنِهِ شيئاً» والحديث الشريف[٤]: «آلْبِرَّ تقولون بهن».

واستشهد بلغة الحارث[٥] في إلزام المثنّى وما جرى مجراه الألف دائما كالاسم المقصور، وخرج عليه (اثنا عشر) بالألف في الحديث الشريف[٦]: «فَفَرَّقَنَا اثنا عشر رجلاً»، مع أن مقتضى الظاهر أن يقول: «فَفَرَّقَنَا اثنى عشر رجلاً»؛ لأن (اثنى عشر) حال من النون والألف، ولكنه هنا جاء بالألف على لغة بنى الحارث ابن كعب، الذين يلزمون المثني وما جري مجراه الألف في الأحوال كلها؛ لأنه عندهم بمنزلة القصور.

واستشهد بلغة قريش[٧] على جواز تسكين لام الأمر بعد الفاء والواو وثم.

واستشهد بلغة تميم[٨] على جواز تسكين العين المضمومة في الأسماء والأفعال، وبلغة بعض كنانة[٩] في حذف ألف (ما) الاستفهامية وعدم وصلها بهاء السكت لعدم الوقف، وبلغة أكلوني البراغيث[١٠] وسماها لغة يتعاقبون فيكم ملائكة. وغير

(١) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح»: (ص:٣٩، ٤٩).

(٢) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٩٢).

(٣) «البخاري»، (كتاب مواقيت الصلاة)، (باب الصلوات الخمس).

(٤) «البخاري»، (كتاب الاعتكاف) (باب الأخبية في المسجد).

(٥) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٩٧).

(٦) «البخاري»، (كتاب مواقيت الصلاة)، (باب السمر مع الضيف والأهل).

(٧) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٨٧).

(٨) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٢١٢).

(٩) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٢١٥).

(١٠) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٧٢، ١٩٢).

ذلك كثير.

خامساً: ميله إلى السهولة والتيسير:

يسير ابن مالك في كتابه هذا على المنهج الذي رسمه لنفسه، والتزم السير فيه في كل مؤلفاته، فهو دائما يتوخىّ السهولة وينزع إلى التيسير، ويختار من الآراء ما هو أسهل وأبعد عن التكلف والتعقيد، بل وينظم كثيراً من مؤلفاته شعراً ليسهل حفظها على الدارسين، وقد توجّ هذه النزعة في اختياره اسم «التسهيل» لأعظم مؤلفاته النحوية.

وابن مالك يقف من النحو موقف العالم المجتهد، الذي يناقش الأحكام والآراء مناقشة تتسم بالحياد والتحرر، ورائده دائماً السهولة والتيسير في كل ما يرى وما يختار فهو لا يتعبد بآراء السلف، ولا يهملها، ولكنه يناقشها بدقه وعمق وذكاء، فإن اتفقت مع آرائه ومنهجه أقرها بكل رضا واحترام، وان خالفت منهجه، ووجد لديه أدلّة تدحضها، مال عليها بغير هوادة، كائناً من كان صاحبها.

وقد رأينا عندما تعرضنا لبحث مذهبه النحوي كيف أنه لم يلتزم أيًّا من المدرستين البصرية والكوفية، بل رأيناه يوافق الكوفيين إنْ رأى الصواب في رأيهم ويؤيد البصريين إن كان الصواب إلى جانبهم، وقد يفنّد آراءهم جميعاً إنْ حادوا عن الحق، ووجد الدليل على ذلك.

وكتاب ابن مالك الذي بين أيدينا مليء بالأمثلة التي تؤيد ميله إلى السهولة والتيسير، ومن ذلك معالجته لقضية حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط، يقول ابن مالك[1]: وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة، وليس مخصوصاً بها، بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره، وأيد رأيه بشواهد من القرآن والحديث والشعر،

---

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٣٣).

ثم قال[1]: ومن خصّ هذا الحذف بالشعر حَادَ عن التحقيق وَضَيَّق حيث لا تَضْييق.

وفي مسألة حذف الفاء في جواب (أمّا)، خالف ابن مالك النحويين الذين يقولون إنّ حذفها لا يكون إلاّ في شعر، أو في قول أغنى عنه مقوله، فمثال الشعر قول الشاعر[2]:

فَأَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ ولكنَّ سَيْراً في عِراضِ المَوَاكِبِ

أراد: فلا قتال لديكم، فحذف الفاء لإقامة الوزن.

ومثال القول الذي أغنى عنه مقوله قوله -تعالى-:

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران:١٠٦].

قال ابن مالك معلقاً على هذه القاعدة: وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث فعلم بتحقيق عدم التضييق، أن من خصّه بالشعر، أو بالصورة المعينة من النثر، مقصر في فتواه عاجز عن نصرة دعواه.

والأحاديث التي خولفت هذه القاعدة بها هي:

الحديث الأول[3]: «أما بعد. ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله».

الحديث الثاني[4]: «أمّا موسى كأنّي أنظر إليه إذِ انْحدر في الوادي».

الحديث الثالث[5]: «وأمّا الذين جمعوا بين الحجّ والعمرة طَافُوا طَوَافاً واحداً».

---

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٣٤).

(٢) «شرح ابن عقيل على الألفية» (٤/ ٥٣)، و «شواهد التوضيح»: (١٣٧)، وهو للحارث ابن خالد المخزومي.

(٣) من قول الرسول ﷺ، «البخاري»، (كتاب البيوع)، (باب إذا أشترط شروطاً في البيع لا تحل).

(٤) من قول الرسول ﷺ، «البخاري»، (كتاب الحج)، (باب التلبية إذا انحدر في الوادي).

(٥) من قول عائشة، «البخاري»، (كتاب الحج)، (باب طواف القارن).

الحديث الرابع[١]: وأما رسول الله ﷺ لم يُوَلِّ يَوْمَئِذٍ.

والأمثلة على هذا المنهج الذي اختاره ابن مالك لنفسه كثيرة تملأ كل كتبه النحوية، ولكي تتضح الصورة أكثر أعرض فيما يلي جدولاً يبين موقعه من البصريين والكوفيين وأعلام النحاة في كتابه الذي نتناوله.

١ - سيبويه:

وافقه في تسع مسائل وخالفه في خمس:

وافقه في[٢]:

١- رفع المستثنى بعد إلاّ في كلام تام موجب على الابتداء الثابت الخبر (ص٤٣).
٢- وفي العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار (ص٥٥).
٣- وفي جواز تعدية (شبّه) بنفسه وبالباء (ص٩٦).
٤- وفي وقوع خبر (كاد) مقروناً به (أنْ). (ص١٠١).
٥- وفي كون رُبَّ للتكثير لا للتقليل (ص١٠٤).
٦- وفي جواز استعمال (ليس) حرفاً لا اسم لها ولا خبر (ص١٤١).
٧- وفي حذف اسم (إنّ) وهو ضمير الشأن (ص١٤٨).
٨- وفي مجيء (أمَا) الاستفتاحية بمعنى حقًّا (ص١٩٣).
٩- وفي جواز استعمال الأعلام الغلبية بلا ألف ولام (ص٢١٧).

وخالفه في[٣]:

(١) من قول البراء: «البخاري»، (كتاب الجهاد)، (باب من قال خذها وأنا ابن فلان).

(٢) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» بالترتيب: (٤٣، ٥٥، ٩٦، ١٠١، ١٠٤، ١٤١، ١٤٨، ١٩٣، ٣١٧).

(٣) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح بالترتيب»: (٣٠، ٣١، ١٠٧، ١٢٦، ١٣٠).

١- فى حكم اجتماع ضميرين مُخْتَلِفَي الرتبة، وقدم أقربهما رتبة. كما في (أعطيتكه) فسيبويه يوجب الاتصال ويمنع الانفصال، وابن مالك يرجح الاتصال ويجيز الانفصال (ص٣٠).

٢- وفي ترجيح انفصال ثاني الضميرين المنصوبين بظن أو إحدى أخواتها، وابن مالك يرجح الاتصال. (ص٣٠، ٣١).

٣- وفي عدم جواز وقوع التمييز بعد فاعل نعم وبئس ظاهراً، وابن مالك يجيزه (ص١٠٧).

٤- وفي عدم مجىء (مِنْ) زائدة إلا بشروط، وابن مالك يرى أنها تأتى زائدة بغير شروط سيبويه (ص١٢٦).

٥- وفي عدم وقوع مِنْ لابتداء غاية الزمان، وابن مالك يرى أنها تأتي لابتداء غاية الزمان (ص١٣٠).

٢- الأخفش:

وافقه في سبع مسائل ولم يخالفه في شيء:

وافقه في[1]:

١- جواز العطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجارّ.
٢- وفي جواز حذف الموصول لدلالة صلته عليه.
٣- وفي جواز مجيء (مِنْ) زائدة بغير شروط سيبويه.
٤- وفي استعمال (مِنْ) لابتداء غاية الزمان.
٥- وفى جواز كون (أَنْ) زائدة مع كونها ناصبة.

(١) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح بالترتيب»: (٥٣، ٧٦، ١٢٦، ١٥٠، ١٨٧، ٢٠٦، ٢٠٧).

٦- وفي جواز مجيء الفاء زائدة في جواب الأمر.

٧- وفى جواز الإبدال من ضمير الحاضر، بَدَلَ كلّ من كلّ، فيما لا يدلُّ على إحاطة.

٣- الفراء:

وافقه في ثلاث مسائل وخالفه في اثنتين:

وافقه في[1]:

١- في جواز تولّد الألف من إشباع الفتحة.

٢- وفى جواز قولهم: أكلتُ رأسَ شاتين أي: توحيد الرأس وهو في المعنى مثنى.

٣- وفى كون (تاء) (أَرَأَيْتَكُمْ) حرف خطاب، وفاعل رأى: الكاف والميم.

وخالفه في[2]:

١- عدم جواز مثل: (وأكرمني وأكرمت زيداً)، لا على حذف الفاعل ولا على إضماره وابن مالك يجيز ذلك.

٢- وفي منعه وقوع الجملة القسمية خبراً لمبتدأ، وابن مالك يجيزه.

٤- الزمخشري:

وافقه في مسألة واحدة وخالفه في اثنتين:

وافقه في[3]:

(١) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» بالترتيب: (٢٢، ٦٠، ١٤٦).

(٢) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» بالترتيب: (١٢٠، ١٦٥).

(٣) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٥٦).

١- في عطفه (أشد) على الكاف والميم من قوله -تعالى-:

﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة:٢٠٠].

وخالفه في[1]:

١- أن بين همزة الاستفهام وحرف العطف جملة محذوفة، معطوفاً عليها بالعاطف ما بعده.

٢- وأن الهاء في (مَهْ عندك)، (مَهْ صنعت) بدل من الألف، وابن مالك يقول إنّها هاء السكت.

٥- المبرد:

وافقه في ثلاث مسائل ولم يخالفه في شيء، والمسائل الثلاث هي[2]:

١- في جواز الاتصال في مثل قوله: (أعطيتهوك).

٢- وفي جواز وقوع التمييز بعد فاعل نعم وبئس الظاهر.

٣- وفي جواز استعمال (وا) في منادى غير مندوب.

٦- الكسائي:

وافقه في ثلاث مسائل ولم يخالفه في شيء، والمسائل الثلاث هي[3]:

١- في جواز قولهم: (وأكرمني وأكرمت زيداً) على حذف الفاعل لاَ عَلَى إضْماره وابن مالك يجيزه على الوجهين.

---

(١) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» بالترتيب: (١٢، ٢١٥).

(٢) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» بالترتيب: (٣١، ١٠٧، ٢١٢).

(٣) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» بالترتيب: (١٢٠، ١٦٠، ٢١٥).

٢- جواز الجزم بـ (لَنْ) في لغة.

٣- في جواز قولهم: (مَعِنْدَكَ) و (مَصَنَعْتَ). وهم بعض كنانة، وفيه دليل على أن الهاء المحذوفة هاء سكت لا بَدَل من الألف كما زعم الزمخشري.

٧- أبو علي الفارسي:

وافقه في مسألتين هما[1]:

١- جواز الاكتفاء بنيّة الخبر عن لفظه.

٢- وفي مجيء الألف واللازم زائدتين ولا تمنعان من الإضافة.

٨- ابن جنى:

وافقه في ثلاث مسائل هي[2]:

١- تقدير همزة استفهام محذوفة في الآية الكريمة:

﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء:٢٢].

٩- يونس:

وافقه في مسألتين هما[3]:

١- جواز العطف على ضمير الجر بغية إعادة الجار.

٢- جواز حذف عامل الجر مع بقاء عمله.

(١) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» بالترتيب: (٣٥، ٥٩، ٦٠).

(٢) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» بالترتيب: (٨٧، ١٨٧، ١٩٧).

(٣) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» بالترتيب: (٥٣، ٩٤).

١٠- أبو عمرو:

وافقه في مسألتين وهما[١]:

١- إعطاء المذكر حكم المؤنث بمجرد التأويل.

٢- إجازة تسكين الياء في (ثانيْ) من قوله -تعالى-:

﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة:٤٠].

١١- الرماني:

وافقه في مسألة واحدة هي[٢]:

١- ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا.

١٢- الشجري:

وافقه في مسألة واحدة هي[٣]:

١- جواز ثبوت الخبر بعد لولا. وهو يشترك مع الروماني في هذه المسألة.

١٣- قطرب:

وافقه في مسألة واحدة هي[٤]:

١- جواز العطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجار.

---

(١) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» بالترتيب: (٨٦، ١٨٧).

(٢) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» بالترتيب: (٦٥).

(٣) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» بالترتيب: (٦٥).

(٤) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» بالترتيب: (٥٣).

١٤- ابن خروف:

وافقه في مسألة واحدة هي[١]:

١- رفع المستثنى بعد إلاّ في كلام تام موجب على أنه مبتدأٌ ثابتُ الخبر.

١٥- البصريون:

خالفهم في ثلاث مسائل هي[٢]:

١- منع العطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجار وابن مالك يجيزه.

٢- في أن وزن (فُعَل) وزن كثرة، وابن مالك يقول: من أوزان القلة.

٣- (مِنْ) لا تكون لابتداء غاية الزمان، وابن مالك يقول: إنّها تأتي لابتداء غاية الزمان.

١٦- أكثر المتأخرين من البصريين:

خالفهم في مسألة واحدة هي[٣]:

١- لا يجوز في المستثنى الواقع بعد إلاّ في كلام تام موجب إلاّ النّصب، وابن مالك يجيز رفعه على الابتداء.

١٧- الكوفيون:

وافقهم في ثلاث مسائل هي[٤]:

---

(١) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» بالترتيب: (٤٣).

(٢) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» بالترتيب: (٥٣، ٩١، ١٣٠).

(٣) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» بالترتيب: (٤٢).

(٤) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» بالترتيب: (٧٦، ٩١، ١٨٣، ١٣٠).

١- جواز حذف الموصول لدلالة صلته عليه.

٢- أنّ (فُعَل) من أوزان القِلّة.

٣- جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار.

٤- أنّ (مِنْ) تكون لابتداء غاية الزمان.

١٨- أكثر النحويين أو النحويون:

خالفهم في أربع مسائل وهي[1]:

١- عدم موافقة (إِذْ) لـ (إِذَا) في الاستقبال، وابن مالك يجيز ذلك.

٢- تضعيف كون الشرط مضارعاً والجواب ماضيًّا، وابن مالك يجيزه إطلاقاً ويجعله من قبيل أفصح الكلام.

٣- في ترجيح انفصال الضمير الثاني في مثل قولهم: (كنتُ إيّاه) وابن مالك يرجح الاتصال على الأصل وهو: (كُنْتُهُ).

٤- في أن (رُبَّ) للتقليل، وابن مالك يقول: إنّها للتكثير غالباً.

سادساً: ثقته بالعلماء واحترامه للسماع:

من السّمات البارزة في كتاب ابن مالك ثقته بالعلماء، وتتمثل هذه الثقة في مظهرين:

أولهما: اعتداده بآراء كبار النحويين الذين سبقوه إذا لم يجد دليلاً واضحاً على دحض تلك الآراء.

وثانيهما: احترامه الشديد لروايتهم وسماعهم عن العرب أو عن غيرهم من العلماء.

(١) انظر «شواهد التوضيح والتصحيح» بالترتيب: (٩، ١٤، ٢٧، ١٠٤).

ومن الأمثلة الدالة على ثقة المصنف بالعلماء، ما نقله عن سيبويه في معرض حديثه عن (لَيْس) وأنها قد تستعمل حرفاً لا اسم لها ولا خبر، قال ابن مالك[1]: أشار إلى ذلك سيبويه، وحمل على ذلك قول بعض العرب: لَيْسَ الطيبُ إلاّ المسكُ، بالرفع، وأجاز قولهم لَيْسَ في خلق الله مثلُه، حرفيه (ليس) وفعليتها، على أن يكون اسمها ضمير الشأن، والجملة بعدها خبر.

ومنها ما نقله عن أبي عمرو وابن جنى في جواز تسكين الياء المفتوحة للتخفيف حيث قال[2]: ومنه ما روي عن أبي عمرو من إجازة: ﴿ثَانِيْ اثنين﴾ بالسكون، ذكره ابن جنى في «المُحْتَسَب».

ومن ذلك أيضاً ما رواه عن أبي عمرو في إعطاء المذكّر حكم المؤنث بمجرد التأويل قال[3]: ومن إعطاء المذكر حكم المؤنث بمجرد التأويل، ما روى أبو عمرو من قول رجل من اليمن: فلان لغوب جَاءَتْهُ كتابي فاحتقرها، قال: فقلت: أتقول: جَاءَتْهُ كتابي؟، قال: نعم، أليس بصحيفة؟.

ومنها ما روي عن أبي علي الفارسي من جواز زيادة الألف واللام مع بقاء الإضافة في قول الشاعر[4]:

تُولِي الضَّجِيعَ إِذَا تَنَبَّهَ مَوْهِناً ... كالأُقْحُوَانِ مِنَ الرَّشَاشِ المُسْتَقِي

قال: قال أبو علي: أراد منه رَشَاشِ المُسْتَقِي، فزاد الألف واللام ولم يَمْنَعا في الإضافة.

---

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٤١، ١٤٢).

(٢) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٨٧).

(٣) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٨٦).

(٤) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٥٩، ٦٠)، والبيت للقطاميّ.

سابعاً: استخدام القياس:

يعتمد المصنف في كثير من آرائه على القياس، وهو يستخدم القياس ببراعة فائقة وقدرة عجيبة، تدل على ذكائه وسعة إطلاعه، ومن الأمثلة التي تدل على اعتماده القياس في إثبات القواعد والآراء، ما جاء في معالجته لمسألة وقوع (أَنْ) في خبر (كاد) وهو ما يمنعه أكثر النحويين، يقول ابن مالك[1]: والصحيح جواز وقوعه، إلاّ أن وقوعه غير مقرون بأَنْ أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بأَنْ، ولذلك لم يقع في القرآن إلاّ غير مقرون بأَنْ.

ثم يقول[2]: ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقروناً بأَنْ من استعماله قياساً، لو لم يرد سماع؛ لأن السبب المانع من اقتران الخبر بأَنْ في باب المقاربة هو دلالة الفعل على المشروع، كطَفِقَ وجَعَلَ، فإنَّ (أَنْ) تقتضي الاستقبال، وفِعْل الشُّروع يقتضي الحال، فتنافيا، وما لا يدل على الشروع كعَسَى وأَوْشَكَ وكَرَب وكَادَ فمقتضاه مستقبل فاقتران خبره بأَنْ مُؤَكِّد لمقتضاه، فإنّها تقتضي الاستقبال، وذلك مطلوب، فمانعه مغلوب.

ومع اعتماده على القياس فإنّه يقدم السّماع عليه إنْ وُجد، ومن الأمثلة على ذلك قوله[3]: حكم العدد من ثلاثة إلى عشرة في التذكير ومن ثلاث إلى عشر في التأنيث أن يضاف إلى أحد جموع القلة الستة وهي: أَفْعُل، أَفْعَال، فِعْلَه، أَفْعِله، والجمع بالألف والتاء، وجمع المذكر السالم، ثم يقول[4]: فإن كان المعدود جمع قلة وأضيف إلى جمع كثرة، لم يقس عليه، كقوله -تعالى-: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨] فأضيف ثلاثة إلى قروء، وهو جمع كثرة، مع ثبوت أَقْرَاءٍ، وهو جمع قلة، ولكن لا عدول عن

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٩٩).

(٢) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٠٠).

(٣) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٩٠).

(٤) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٩٠).

الإتباع عند صحة السماع.

ولهذا نراه يؤيد الكوفيين[1] في هذه المسألة؛ لأنهم يرون أنّ (فُعَلاً) و (فِعَلاً) جمع قلّة، وبموجب ذلك وجّه كلمة (غرف) في الحديث الشريف[2]: ثم يصب على رأسه ثلاث غُرَفٍ، والأحاديث المشابهة له.

ثامناً: إقامة بعض أدلته على الأساليب المنطقية:

يعمد ابن مالك في كثير من الأحيان إلى استخدام المنطق في إقناع الناس بآرائه أو دحض آراء غيره، ومن الأمثلة على ذلك تعليله لوقوع التمييز بعدد فاعل نِعْم وبِئْس الظاهر، وردّه على من منع ذلك بقوله[3]: ومن منع وقوعه بعد الفاعل الظاهر يقول: إنّ التمييز، فائدة المجيء به رفع الإبهام، ولا إبهام إلاّ بعد الإضمار، فتعيّن تركه مع الإظهار. وهذا الكلام تلفيق، عارٍ من التحقيق. فإنّ التمييز بعد الفاعل الظاهر، وإنّ يرفع إبهاماً، فإنّ التوكيد به حاصل، فَيَسُوغ استعمالاً، كما ساغ استعمال الحال مُؤَكَّدة، نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِراً﴾ [النمل:١٠] [القصص:٣١]، و﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم:٣٣]. مع أن الأصل فيها أن يُبَيِّنَ كَيْفِيَّةٌ مجهولة، فكذا التمييز أصله أن يُرْفَعَ به إِبْهام. نحو: له عشرون درهماً، ثم يُجَاء به بعد ارتفاع الإبهام قصداً للتوكيد نحو، عنده من الدراهم عشرون درهماً.

واعتمد على المنطق أيضاً في تجويزه حذف الموصول لدلالة صلته عليه، فبعد أن أورد أمثلة تدل على حذف الموصول وأكثر صلته، قال[4]: وإذا جاز حذف الموصول وأكثر الصلة، فأن يحذف الموصول وتبقى الصلة بكمالها أحق بالجواز وأولى.

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٩١).

(٢) «البخاري»، (كتاب الغسل)، (باب الوضوء قبل الغسل).

(٣) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٠٨).

(٤) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٧٧).

واعتمد على المنطق في هدم رأي المانعين للعطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجار، فذكر أنهم يحتجُّون بحجّتين:

الأولى: أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه، كما لا يعطف على التنوين.

والثانية: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصحّ حلول كلٍّ واحد منهما محلّ الآخر، وضمير الجر لا يصح حلوله محلّ ما يعطف عليه، فَمُنِعَ العطف عليه إلاّ بإعادة حرف الجر نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فُصِّلت:١١].

ويرّد ابن مالك بقوله[1]: والحجتان ضعيفتان:

أما الأولى: فيدل على ضعفها أنّ شَبَهَ الضّمير بالتنوين ضعيفٌ، فلا يترتّب عليه إيجابٌ ولا منعٌ، ولو مُنِع من العطف عليه لمُنِع من توكيده ومن الإبدال منه؛ لأن التنوين لا يُؤكَّد، ولا يُبْدَل منه، وضمير الجر يُؤكَّد ويُبْدَل منه بإجماع، فللعطف عليه أسوة بهما.

وأما الثانية: فيدلّ على ضعفها أنه لو كان حلول كلّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر، شرطاً في صحّة العطف لم يجز: (رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ)، ولا: (أيّ فتى هيجاء أنت وجارها، ولا: كم ناقة لك وفصيلها، ولا: الواهب الأَمَة وولدها، ولا: زيد وأخوه منطلقان، وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقدّمها وتأخر ما عطفت عليه كثيرة.

وكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في: مررت بك وزيدٍ، ونحوه، ولا في: «إنما مثلكم واليهودِ والنصارى»[2].

---

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٥٣).

(٢) «البخاري»، (كتاب الإجارة»، (باب الإجارة إلى صلاة العصر).

واعتماد ابن مالك على المنطق والقياس، دليل على تمرّسه بالعلوم العقلية واللّسانية، مما ساعده على إقامة الأدلة النظرية التي تؤيد آراءه وتهدم آراء مخالفية، وعلى التوصل إلى أقيسة دقيقة على ما صحّ من كلام العرب، وخاصة أحاديث الرسول ﷺ التي كانت موضع خلاف بين النحويين واللغويين من حيث الاستدلال بها.

تاسعاً: غزارة الشواهد وتنوعها:

لقد كان لثقافة ابن مالك أثر واضح في الشواهد التي اعتمد عليها في كتابه هذا، وفي كتبه الأخرى، كمّا وكيْفاً، فقد اشتملت ثقافته على أكثر علوم عصره، فكان إماماً في القراءات وعِلَلِها، قادراً على استحضار الآيات القرآنية على اختلاف قراءاتها، وكان غاية في الإطلاع على الحديث، وكان إليه المنتهى في اللغة، مكان له إطلاع عجيب على أشعار العرب، إلى الحدّ الذي حَيَّر الأئمة الأعلام فضلاً عن كونه بحراً لا تُشَق لجحه في النحو والصرف.

هذه الثقافة الواسعة المتنوعة، مع ميله الشديد إلى الاجتهاد والتجديد، جعلته يسلك مسلكاً متفرَّداً بين النحاة في اختيار الشواهد والاعتماد عليها، ويتميز مذهبه في الاستشهاد بالأمور التالية:

١- ترتيب الشواهد حسب قوتها عنده: وأقوى الشواهد ما كان في كتاب الله الكريم، ويليها في ذلك شواهد الحديث الشريف، ثم أشعار العرب وما ورد على ألسنة فصحائهم من أمثال وأقوال.

٢- غزارة الشواهد وقوتها: فهو لا يكتفي -في غالب الأحيان- بشاهد أو اثنين على المسألة الواحد، بل إنّه يعمد -وخاصة في كتابه الذي ندرسه- إلى حشد عدد من الشواهد القرآنية، يليها عدد من شواهد الحديث، يليها عدد من الشواهد الشعرية وغيرها من كلام الفصحاء، وهو بهذا يستثمر ما حصّله من محفوظ نتيجة إطلاعه الواسع واشتغاله المستمر بالقراءة والتدريس والتأليف.

٣- توسيع دائرة الاستشهاد: فهو لم يكتف بالقراءات القرآنية المشهورة بل استشهد بالقراءات غير المشهورة والشاذّة أيضاً، واعتمد الحديث في الاستشهاد على إطلاقه، وقَبِل الشواهد الشعرية بصرية كانت أم كوفية أم غيرها، وخلاصة القول أنه كان يقبل كل الشواهد التي يُشْهد لأصحابها بنقاء اللغة، وتُنْقل إليه بطريق موثوق به.

بعد هذه المقدمة أعرض للشواهد التي اعتمد عليها ابن مالك في «كتاب شواهد التوضيح والتصحيح» بشيء من التفصيل.

وأولها: الشواهد القرآنية:

المصدر الأول لشواهد ابن مالك -كغيره من النحاة- هو القرآن الكريم، وهو يعتدّ بقراءاته المختلفة، ويرى أنها كلّها صحيحة لأنها ملتزمة بما ورد عن النبي ﷺ، ولم يثْنه عن رأيه هذا رفض كثير من العلماء بعض القراءات واتهام أصحابها بالخطأ، واللحن.

وقد بلغ اعتزازه بالقراءات القرآنية إلى الحدّ الذي جعله يعتقد أنه القرآن الكريم يشتمل على الاستعمالات المختلفة لأساليب اللغة العربية دون استثناء، وقد صرح بهذا في «كتابه شرح التسهيل» عندما ذكر أن لاسم الإشارة رتبتين فقط قريبة وبعيدة، قال[1]: إنّ القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلاّ بمجرد من اللام والكاف معاً أو بمصاحب لهما معاً، أعني غير المثنى والمجموع، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكافٍ لا لَامَ معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوده الإشارة، وهذا مردود بقوله -تعالى-: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩].

وموقف ابن مالك هذا يحتاج إلى وقفة: فنحن نعلم أن القرآن الكريم كتاب هداية

(١) «شرح تسهيل الفوائد»: (١/ ٤١).

وتشريع في المقام الأول، وقد أورد له الله -سبحانه وتعالى- أن يبقى معجزة خالدة لا تفنى عجائبه، فجعله غاية في البلاغة والفصاحة وحسن النظم، وضمنه كثيراً من الإشارات التي تفتح عقول البشر على بعض الأسرار الكونية التي تتعلق بعلوم كثيرة كالفلك والطب والطبيعة وغيرها.

وهي إشارة عامة تهدف إلى إيقاظ الحسّ البشري الذي تبلّد بفعل الزمن، ولكن أحداً لا يستطيع أن يزعم أن القرآن الكريم كتاب نحو أو كتاب فلك، أو كتاب طب أو غير ذلك، لأن الكتب المتخصصة في أي فن من هذه الفنون تتعرض لكل ما يتصل بها بالتفصيل، وهي دائماً قابلة للنقض والتطوير حسب نمو الفكر البشري، وما يتوصل إليه من اكتشافات واختراعات، أما القرآن فهو أسمى من هذا بكثير ولهذا اشتمل على الأمور الكلية الثابتة التي لا تتغير، وترك أمر التفاصيل لنشاط العقل البشري، وما أودع الله فيه من أسرار، والله -تعالى- أعلم.

نعود إلى شواهد ابن مالك القرآنية، فنذكر أنها تتسم بالغزارة، وتعتمد على القراءات القرآنية جميعها دون تفريق.

ومن الأمثلة التي تبين غزارة استشهاده بالقرآن، أنه تناوله لمسألة وقوع خبر كاد مقروناً بأن[1]، وهي مسألة صغيرة، أورد أثناء تناوله لها سبع آيات من القرآن الكريم، وستة أحاديث نبوية، وبيتين من الشعر.

والمصنف عند استشهاده بالقراءات يسلك عدة طرق:

ففي أغلب الأحيان يذكر اسم القاريء أو القراء مهما بلغ عددهم حتى أنه ذكر أسماء تسعة من القراء مرة واحدة، وذلك في مسألة جواز العطف على ضمير الجر من

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (ص:٩٨) وما بعدها.

غير إعادة الجار، قال[١]: ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[٢] [النساء:١] بالخفض، وهي أيضاً قراءة ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، والأعمش، ويحيى بن وثاب، وأبي رزين.

وأحياناً يقول: قرأ به السبعة[٣]، وهو يكتفي بهذه لشهرة هؤلاء القراء بين الناس.

وأحياناً يقول[٤]: فقرأ بالفتح نافع والكسائي وكسر الباقون، وهو يشير بذلك إلى قوله -تعالى-: ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور:٢٨]، حيث قرئت بفتح همزة (أنّ) وكسرها.

وأحياناً يقول[٥]: كقراءة غير أبي عمرو.

وأحياناً يقول[٦]: وبمثل هذا تأول القراء قراءة بعضهم.

ولقد استشهد المصنف في «كتاب شواهد التوضيح والتصحيح» بمائتين وأربع عشرة آية، أخذها من سبع وخمسين سورة من سور القرآن الكريم.

واستشهد بالقراءات ستًّا وخمسين مرة، موزعة على ثلاثين قارئاً، منهم القُرّاء السبعة المشهورون وهم: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمر بن العلاء البصري وابن عامر الشامي، وعاصم، وحمزة، والكسائي الكوفي.

---

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٥٥).

(٢) وهي في المصحف العثماني بنصب (الأرحامَ).

(٣) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٦٥).

(٤) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٦٥).

(٥) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٣٨، ٩٧، ١٧١، ١٧٢).

(٦) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٤٣).

الشواهد الحديثية:

جعل ابن مالك الحديث النبوي المصدر الثاني من مصادر شواهده، فهو يأتي بعد القرآن الكريم وقبل الشعر وكلام فصحاء العرب. وحقاً كان يستشهد به من قبله عدد من النحاة، ولكن ابن مالك يُعَدَّ أوّل من توسع في الاستشهاد بالحديث، وقدّمه على الشواهد الشعرية ولم يقتصر فيه على أنواع معينة من الحديث، كما فعل بعضهم حين اقتصروا على تلك الأحاديث التي اعُتنِي بروايتها على اللفظ لأسباب معينة، بل إنّه استشهد بالحديث على إطلاقه.

و «كتاب شواهد التوضيح والتصحيح» صُنِّف أصلاً لبيان صحة لغة الأحاديث التي ظُنَّ أنّ بها لَحَناً، وليثبت أنها من قبيل العربي الفصيح، ولذا نجده يوجّه عناية خاصة لتخريج الأحاديث، وذكر رواياتها والتعليق عليها، ثم يوجه ما فيها من مشاكل نحوية أو إعرابية.

وكان من الطبيعي أن يستشهد لآرائه وتوجيهاته بالقرآن الكريم وأشعار العرب ولكن المُلْفِتَ للنّظر أن يستشهد على صحة الأحاديث بأحاديث أخرى في مواضع عديدة من كتابه هذا: فعند تناوله لحديث أبي هريرة: «**ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار**»[1]، وهو مذكور في «صحيح البخاري» الذي وضع ابن مالك كتابه هذا لحل مشاكله، عند تناوله لهذا الحديث، لا يكتفي بالشواهد القرآنية وغيرها، ولكنه يستدل أيضاً بحديثين من «جامع المسانيد» لابن الجوزي:

---

(١) «البخاري»، (كتب الكفالة)، (باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها).

الأول: حديث: «**خير الخيل الأدهم الأقرح الأرثم المحجّل ثلاث**»[1].

والثاني: حديث «**فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين صلاة**»[2]، أي: فضل سبعين صلاة.

وهكذا فعل في مواضع أخرى من كتابه.

وقد بلغ مجموع الأحاديث التي استدل بها أو استدل على صحتها في كتابه هذا مائتين واثنين وستين حديثاً، أخذها من «صحيح البخاري»، و «جامع المسانيد» لابن الجوزي، وقد علمنا سابقاً أن «جامع المسانيد» يحتوي على إحاديث «الصحيحين»، و «الترمذي» و «مسند أحمد»[3].

الشواهد الشعرية والمأثورة:

«كتاب شواهد التوضيح والتصحيح» حافل بالشواهد الشعرية، والمصنف يذكر الشواهد الشعرية بعد الشواهد القرآنية والحديثية دائماً، وهو في بعض الأحيان ينسب البيت إلى قائله، وفي أحيان أخرى ينسب إلى قبيلة الشعر، وأحياناً لا ينسبه إلى أحد.

ومن الأمثلة على ذلك، شواهده في مسألة ترجيح كون (رُبَّ) للتكثير لا للتقليل، فبعد أن ذكر الشواهد النثرية، قال[4]: ومن شواهد هذا من النظم قول حسان ﷺ:

---

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٥٨).

(٢) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٥٩).

(٣) «الرسالة المستطرفة»: (١٧٦).

(٤) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٠٤، ١٠٥).

رُبَّ حلمٍ أضاعه عَدَمُ المالِ وجهلٍ غطَّى عليهِ النَّعيمُ

وقول ضابئ البرجمي:

وربَّ أمورٍ لا تَضِيرُكَ ضَيْرَةً وللقلبِ مِنْ مَخْشَاتِهِنَّ وَجِيبُ

وقول عدي بن زيد:

رُبَّ مَأْمُولٍ وَرَاجٍ أَمَلاً قَدْ ثَنَاهُ الدَّهْرُ عَنْ هَذَا الأَملْ

ثم قال: واحترزت بقولي: في الغالب، من استعمالها فيما لا تكثير فيه، كقول الشاعر:

أَلا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يلدهُ أَبَوانِ

وإذا نظرنا إلى الشواهد السابقة رأينا أن المصنف نسب الأبيات الثلاثة الأولى إلى قائليها، ولم ينسب البيت الرابع.

وفي مسألة وقوع التمييز بعد فاعل نعم وبئس الظاهر، استشهد ابن مالك ببيت من الشعر نسبه إلى بعض الطائيين، قال[1]: وكقول بعض الطائيين:

لَنِعْمَ امْرءاً أَوسٌ إِذَا أَزْمَةٌ عَرَتْ وَيَمَّمَ للمعروفِ ذُو كَانَ عَوَّدَا

وهو أحياناً ينسب البيت إلى قائله ويذكر المناسبة التي قيل فيها بإيجاز، قال[2] في معرض استشهاده للمسألة السابقة، بعد أن ذكر شاهدين من الحديث النبوي:

ومن شواهد الموافقة للحديثين المذكورين قول جرير يمدح عمر بن

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٠٧).

(٢) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٠٩).

عبدالعزيز ﷺ:

تَـــزَوَّدْ مِثْـــلَ زَادِ أَبِيـــكَ فِينَـــا فَـــنِعْمَ الـــزَّادُ زَادُ أَبِيـــكَ زَادَا
فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَـةَ وابْـنُ سُـعْدَى بِـأَجْوَدَ مِنْـكَ يـا عُمَـرَ الجَـوادَا

وقد بلغ عدد الشواهد الشعرية التي استشهد بها المصنف في كتابه هذا، مائتين وثلاثة عشر شاهداً شعريًا.

والمصنف يستشهد بالأقوال المأثورة أيضاً، فقد استشهد على جواز حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه ما كان عليه من الجر بقولهم: ما كلُّ سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة[1]، واستشهد على جواز إعطاء المذكر حكم المؤنث بما روى أبو عمرو من قول رجل من اليمن، فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها[2]، وغير ذلك كثير.

تضافر الشواهد في المسألة الواحدة:

من الظواهر البارزة في مذهب ابن مالك في الاستشهاد، الغزارة والتنويع، فهو يحشد كل ما يقدر عليه من الشواهد القرآنية بقراءاتها المختلفة، والشواهد الحديثية بمصادره المتنوعة، والشواهد الشعرية، من قصيد ورجز، وما صح من الأقوال الفصيحة.

وهو دائماً يتبع الطريقة التالية: يعرض -أولاً- الأحاديث التي يقع فيها الإشكال، فيحلّ ذلك الإشكال، ويستشهد لرأيه بالقرآن وقراءاته ثم بأحاديث من غير «صحيح البخاري» -لأن الأحاديث التي وقع فيها إشكال من «صحيح البخاري»- ثم بشواهد

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٥٨).
(٢) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٨٦).

شعرية، وبين هذه الشواهد يذكر استنتاجاته وتعليقاته الموجزة.

ومن أوضح الأمثلة على مسلكه هذا، البحث الثامن والخمسون، الذي يتناول فيه حذف نون الجمع عند اتصال ضمير المتكلم، وسأورده كاملاً كما جاء في كتابه[1]:

البحث الثامن والخمسون: في حذف نون الجمع عند اتصال ضمير المتكلم:

ومنها قول عقبة بن عامر ﷺ للنبي ﷺ: إِنَّكَ تَبْعَثُنَا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَقْرُونَا[2].

وقول ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن أزهر لرسولهم إلى عائشة يسألونها عن الركعتين بعد العصر: بَلَغَنَا أَنَّكِ تُصَلِّيهِمَا[3].

وقول مسروق لعائشة: لِمَ تَأْذَنِي لَهُ[4]، يعني: حسّان -رضي الله عنهم-.

قلت: حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح، نثره، ونظمه، فمن ثبوته في النثر قوله: (لا يقرونا)، وقولهم: بلغنا أنك تصليهما، وقوله: لِمَ تأذني له.

والأصل: لا يقروننا، وتصلينهما، وتأذنين له.

وسبب هذا الحذف، كراهية تفضيل النائب على المنوب عنه، وذلك أن النون نائب عن الضمة، والضمة قد حذفت لمجرد التخفيف. كقراءة أبي عمرو بتسكين الراء:

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٧٠) وما بعدها.
(٢) «البخاري»، (باب المظالم والغضب»، (باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه).
(٣) «البخاري»، (كتاب المغازي)، (باب وفد عبد القيس).
(٤) «البخاري»، (كتاب المغازي)، (باب حديث الأفك).

﴿يشعرْكم﴾ [الأنعام:١٠٩]، ﴿ويأمرْكم﴾ [البقرة:٦٧]، ﴿وينصرْكم﴾ [آل عمران:١٦٠].

وكقراءة غيره:

﴿ويعولتْهن﴾ [البقرة:٢٢٨]، ﴿ورسلْنا﴾ [المائدة:٣٢]، بتسكين التاء واللام.

فلو لم تُعامَل النون بما عُوملت الضمة من الحذف لمجرد التخفيف، لكان في ذلك تفضيل النائب على المنوب عنه.

ومن حذفها لمجرد التخفيف قراءة الحسن: ﴿يَوْمَ يُدْعَوْا كُلُّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ [الإسراء:٧١]، وقراءة يحيى بن الحارب الدماري: ﴿قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَّاهَرَا﴾ [القصص:٤٨]، والأصل قالوا: أنتما ساحران تتظاهران. فحذف المبتدأ ونون الرفع، وأدغم التاء في الظاء.

وفي قراءة الحسن أيضاً، شاهد للغة: أكلوني البراغيث.

ومن حذف النون بمجرد التخفيف ما رواه البغوي من قول النبي ﷺ[1]: «لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا».

وما ذكره أبو الفرج في «جامع المسانيد»، من قول وفد عبد القيس[2]: وأَصْبَحُوا يُعَلِّمُونَا كِتَابَ الله.

---

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٧٣).

(٢) «شواهد التوضيح والتصحيح»: (١٧٣)

ومن استعمال هذا الحذف في النظم قول أبي طالب:

فَإِنْ سَرَّ قَوْماً بَعْضُ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ سَتَحْتَلِبُوهَا لَاقِحاً غَيْرَنَا هِلِ

ومثله قول الراجز:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ والْمِسْكِ الذَّكِي،

* * * * *



الفصل الثالث



جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة (٩١١) للهجرة

وكتابه: «عقود الزبرجد
على مسند الإمام أحمد»


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مباحث هذا الفصل

أولاً: جلال الدين السيوطي:

- نشأته وترجمته.
- منهجه في دراسة النحو واللغة.
- آثاره العلمية واتجاهات التأليف عنده.

ثانياً: كتابه: «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد»:

- اسمه ونسبته.
- الغاية من تأليفه.
- نُسَخُة المخطوطة.
- مصادره.
- قائمة بأسماء مصادره.

- منهج السيوطي في «عقود الزبرجد»:
  أ- الأمانة العلمية الدقيقة.
  ب- اعتزازه بكتابه وآرائه.
  ج- ظاهرة الاستيعاب والاستقصاء.

د- وضوح الشخصية (الحديثية).

هـ- وضوح الشخصية (النحوية).

- إعراب الحديث بين العكبري وابن مالك والسيوطي.



جلال الدين السيوطي

(٨٤٩-٩١١هـ)

نشأ السيوطي في أخريات عصر المماليك الذي بلغت فيه الحركة العلمية والفكرية مراتب عالية من الرقي والازدهار. فبعد انتصار المماليك على التتار في موقعة عين جالوت، تحولت أنظار العلماء والمفكرين إلى مصر، فوفدوا إليها من شرق العالم الإسلامي وغربه زرافات ووحدانا. وأحس المماليك مسئوليتهم عن التراث العربي والإسلامي الذي كان يضيع بسبب المصائب الجليلة التي مُنِيَ بها العالم الإسلامي في بغداد والأندلس، فعملوا على نشر الثقافة العربية والإسلامية مستعينين بالعلماء من أبناء مصر وبالعلماء الوافدين من أنحاء العالم الإسلامي.

ولقد تمثّل اهتمام المماليك بالتراث العربي والإسلامي في بناء المدارس وإنشاء المساجد وتأسيس الخوانق والربط، وإجلال العلماء، ووضعهم في مكانهم اللائق في مجال التقدير والمهابة والاحترام، وفي مجال بذل العطاء وتقدير المال الوافر أيضاً، ممّا جعل طلبة العلم يتسابقون في الوصول إلى هذه المكانة المرموقة، بالجدّ والدراسة والتنافس في التأليف.

في هذا الجو العلمي النَّشِط، نشأ السيوطي، وعايش تلك الحركة العلمية والفكرية المزدهرة، وتمكن من استيعاب ثقافة عصره، بفضل وعيه وذكائه واجتهاده، حتى وصل إلى أعلى مراتب العلم والمعرفة، وبرز في علوم عصره جميعها، إلى الحد الذي جعله بمثابة دائرة معارف متحركة، ونجماً ساطعاً في سماء القرن التاسع وأوائل القرن العاشر.

والسيوطي لم يكلفنا مشقة البحث عن حياته ونشأته وثقافته ومؤلفاته، ولم يترك هذه الأمور مجالاً للاجتهاد والاستنتاج؛ لأنه كتب لنفسه ترجمة ذاتية سجّلها في كتابه «حسن المحاضرة»[1] فلنتركه يحدثنا عن نفسه:

ترجمة مؤلف هذا الكتاب عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين، خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيري الأسيوطي.

وإنما ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب إقتداء بالمحدّثين قبلي، فقلّ أن ألف أحد منهم تاريخاً إلاّ وذكر ترجمته فيه، وممن وقع له ذلك الإمام عبد الغفار الفارسي في «تاريخ نيسابور»، وياقوت الحموي في «معجم الأدباء»، ولسان الدين بن الخطيب في «تاريخ غرناطة»، والحافظ تقي الدين الفارسي في «تاريخ مكة»، والحافظ أبو الفضل بن حجر في «قضاة مصر»، وأبو شامة في «الروضتين»، وهو أروعهم وأزهدهم، فأقول:

أما جدي الأعلى همام الدين، فكان من أهل الحقيقة ومن مشايخ الطرق، وسيأتي ذكره في قسم الصوفية، ومَنْ دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة، منهم مَنْ ولي الحكم ببلده، ومنهم من ولي الحسبة بها، ومنهم من كان تاجراً في صحبة الأمير شيخون، وبنى مدرسة بأسيوط، ووقف عليها أوقافاً، ومنهم من كان متجوّلاً، ولا أعرف منهم من خدم العلم حق الخدمة إلاّ والدي ..

وأما نسبتنا بالخضيري فلا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة، إلا (الخضرية) محلة ببغداد، وقد حدّثني من أثق به أنه سمع والدي -رحمه الله-، يذكر أنّ جدّه الأعلى كان أعجميًّا أو من الشرق، فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة.

وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة

---

(١) «حسن المحاضرة»: (١/ ٣٣٥-٣٣٩).

وحملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب، رجل كان من كبار الأولياء، بجوار المشهد النفيسي، فبرّك عليّ ونشأت يتيماً، فحفظت القرآن، وَلِي دون ثماني سنين، ثم حفظت «العمدة» و «منهاج الفقه» و «الأصول»، و «ألفية ابن مالك».

وشرعت في الاشتغال بالعلم من مستهل سنة أربع وستين، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ، وأخذت الفرائض عن العلامة فرضي زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساحيّ الذي كان يقال إنّه بلغ السن العالية، وجاوز المائة بكثير -والله أعلم بذلك- قرأت عليه في شرحه على «المجموع».

وأُجِزت بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين، وقد ألفت في هذه السنة، فكان أول شيء ألفته «شرح الاستعاذة والبسملة»، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البُلقيني، فكتب عليه تقريظاً، ولازمته في الفقه إلى أن مات، فلازمت ولده فقرأت عليه من أول التدريب لوالده إلى الوكالة، وسمعت عليه من أول «الحاوي الصغير» إلى «العدد»، ومن أول «المنهاج» إلى الزكاة، ومن أول «التنبيه» إلى قريب من باب الزكاة، وقطعة من «الروضة» من باب القضاء، وقطعة من «تكلمة شرح المنهاج» للزركشي، ومن «إحياء الموات» إلى الوصايا ونحوها.

وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين وحضر تصديري. فلما توفى سنة ثمان وسبعين لزمت شيخ الإسلام شرف الدين المناوي، فقرأت عليه قطعة من «المنهاج»، وسمعته عليه في «التقسيم» إلا مجالس فاتتني، وسمعت دروساً في «شرح البهجة»، ومن حاشية عليها، ومن «تفسير البيضاوي».

ولزمت في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلامة تقي الدين الشبلي، فواظبته أربع سنين، وكتب لي تقريظاً على «شرح ألفية ابن مالك»، وعلى «جمع الجوامع في العربية» تأليفي، وشهد لي غير مرة بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه، ورجع إلى قولي مجرداً في حديث، فإنّه أورد في حاشيته على «الشفاء» حديث أبي الحمرا في الإسراء، وعزاه إلى

تخريج ابن ماجه فاحتجت إلى إيراده بسنده فكشفت ابن ماجه في مظنته فلم أجده، فمررت على الكتاب كله، فلم أجده، فاتهمت نظري، فمررت ثانية فلم أجده، فعدت ثالثة فلم أجده، ورأيته في «معجم الصحابة» لابن قانع، فجئت إلى الشيخ وأخبرته، فبمجرد ما سمع منى ذلك أخذ نسخته، وأخذ القلم فضرب على لفظ ابن ماجه، وألحق ابن قانع في الحاشية، فأعظمت ذلك وهبته لعظم منزلة الشيخ في قلبي، واحتقاري في نفسي، فقلت: ألا تصبرون، لعلكم تراجعون؟ فقال: لا، إنّما قلّدت في قولي ابن ماجه البرهان الحلبي، ولم أنفك عن الشيخ إلى أنْ مات.

ولزمت شيخنا العلامة أستاذ الوجود محي الدين الكافيجي أربع عشرة سنة، فأخذت عنه الفنون من التفسير، والأصول والعربية والمعاني، وغير ذلك، وكتب لي إجازة عظيمة.

وحضرت عند الشيخ سيف الدين الحنفي دروساً عديدة في «الكشاف» و «التوضيح» وحاشيته عليه، و «تلخيص المفتاح»، و «العضد».

وشرعت في التصنيف في سنة ست وستين، وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب سوى ما غسلته، ورجعت عنه.

وسافرت بحمد الله -تعالى- إلى بلاد الشام، والحجاز، واليمن، والهند، والمغرب، والتكرور.

ولما حججت شربت من ماء زمزمٍ، لأمور، منها أَنْ أَصِلَ في الفقه إلى رتبه الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث رتبة الحافظ ابن حجر.

ورزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع على طريقة العرب البلغاء لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة.

والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول

التي أطلعت عليها فيها، لم يصل إليه، ولا وقف عليه أحد من أشياخي، فضلاً عمّن هو دونهم.

وأما الفقه فلا أقول ذلك فيه، بل شيخي فيه أوسع نظراً وأول باعاً، ودون هذه السبعة في المعرف: أصول الفقه والجدل والتصريف، ودونها الإنشاء والترسل والفرائض، ودونها القراءات ولم آخذها عن شيخ، ودونها الطب.

وأما علم الحساب فهو أعسر شيء عليّ، وأبعده عن ذهني وإذا نظرت في مسألة تتعلق به، فكأنما أحاول جبلاً أحمله.

وقد كَمُلَتْ عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله -تعالى-، أقول ذلك تَحَدُّثاً بنعمة الله -تعالى- لا فخراً، وأي شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيلها بالفخر، وقد أزف الرحيل، وبدأ الشيب، وذهب أطيب العمر، ولو شئت أن أكتب في كلّ مصنّفاً بأقوالها، وأدلتها النقلية والقياسية، ومداركها ونقوضها، وأجوبتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك، من فضل الله، لا بحولي ولا بقوتي، فلا حول ولا قوة إلاّ بالله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله.

وقد كنت في مبادئ الطلب قرأت شيئاً من علم المنطق، ثم ألقى الله كراهته في قلبي، وسمعت أنّ ابن الصلاح أفتى بتحريمه فتركته لذلك، فعوّضني الله عنه علم الحديث الذي هو أشرف العلوم.

وأما مشايخي في الرواية سماعاً، وإجازة فكثير أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه، وَعِدَّتهم نحو مائة وخمسين، ولم أكثر من سماع الرواية، لاشتغالي بما هو أهم، وهو قراءة الدراية.

وبعد هذا العرض الذي ترجم فيه السيوطي لنفسه، أثبت قائمة[1]

(١) «حسن المحاضرة»: (١/ ٣٣٩-٣٤٤).

بأسماء مصنفاته.

بعد قراءة ترجمة السيوطي لنفسه، وبالرجوع إلى كتب التراجم الأخرى، أستطيع أن أُلخِّص حياة السيوطي في عدة نقاط هي:

١- نشأ السيوطي في بيت علم، فوالده هو العلامة كمال الدين أبو بكر ابن محمد[1] من فقهاء الشافعية تولي القضاء بأسيوط قبل قدومه إلى القاهرة ودرس الفقه بالجامع الشيخوني، وخطب بجامع ابن طولون، وصنف بعض الكتب في الفقه والنحو، وقد تأثر السيوطي بهذه البيئة العلمية منذ نعومة أظفاره، فقد أحضره أبوه مجلس الحافظ ابن حجر وهو في سن الثالثة، وشرع في حفظ القرآن في سنة مبكرة فأتمّ حفظه وهو دون الثامنة.

ولما تُوفّي وهو لم يتم السادسة من عمره، عوضه الله عنه بإمام جليل كان من بين الأوصياء عليه هو كمال الدين بن الهمام صاحب «فتح القدير».

٢- أخذ السيوطي العلم عن ستمائة شيخ[2]، بينما ذكر السيوطي وغيره أن شيوخه بلغوا مائة وواحداً وخمسين فقط. وكلا الرقمين ضخم، ومن أبرز شيوخه: تقي الدين الشُّمُنِي المتوفى سنة (٨٧٢هـ)، ومحي الدين الكافِيَجّي المتوفى سنة (٨٧٩هـ) وشرف الدين المناوي وغيرهم.

كما أنه أخذ العلم عن عدد من النساء اللواتي اشتهرت بالعلم والصّلاح في عصره، ومنهنّ: فاطمة بنت على بن اليسير[3]، وُرقية بنت عبد القوي الجاوي[4].

---

(١) «حسن المحاضرة»: (١/ ٤٤١-٤٤٣).

(٢) «الضوء اللامع» للسخاوي: (٤/ ٦٥).

(٣) «بغية الوعاة»: (٤٥٦).

(٤) «بغية الوعاة»: (٤٦٠).

٣- عمل السيوطي على توسيع آفاقه العلمية، والخروج بها من النطاق المحلّي، فزار الديار المقدسة للحجّ، ثم قام بجولات في بلاد الشام واليمن والهند والمغرب وبلاد التكرور في السودان، وأثّرت هذه الرحلات في تفكيره العلمي وفي مؤلفاته.

٤- يمتاز السيوطي بأنه صاحب (عقلية موسوعية)، فقد تعددت قراءاته ومعارفه حتى شملت أكثر فروع المعرفة في عصره، وكان كثير الإطلاع، سريع الاستيعاب، كثير الأساتذة والشيوخ، قادراً على التعبير عن أفكاره قولاً وكتابة، فانعكست هذه الثقافة المتنوعة الواسعة على تفكيره العلمي، فأصبح تفكيره موسوعيًّا أيضاً.

٥- كان تعليمه ذا طابع ديني، فاشتغل بتدريس الفقه بالجامع الشيخوني خلفاً لوالده، وتصدّى للإفتاء، وإملاء الحديث بجامع ابن طولون، ودرس الحديث بالخانقاه الشيخونية.

٦- أشار السيوطي إلى أن أدوات الاجتهاد قد كملت لديه[1]، وتمنى أن يكون المبعوث على رأس المائة التاسعة لتجديد دين الأمة، كما كان الشيخ البلقيني مبعوث المائة الثامنة[2]، وأومأ السيوطي إلى ذلك معتمداً على نبوغه في شتّى معارف عصره، وكونه مصريًّا لأن من شرط المبعوثين على رؤوس القرون أنْ يكونوا مصريين[3].

٧- نبوغ السيوطي، وسُمعته التي طبقت الآفاق، ومؤلفاته الكثيرة، أَلَّبَتْ عليه عدداً من أقرانه ومنافسيه، فطعنوا في طباعه ومواهبه وعلمه ومؤلفاته، بل إنّ المتصوفة نسبوا إليه أَكْلَ أموال الأوقاف التي كان يشرف عليها، وكان من أبرز خصومه السخاوي.

---

(١) «حسن المحاضرة»: (١/ ١٥٧).

(٢) «حسن المحاضرة»: (١/ ١٥٠).

(٣) «حسن المحاضرة»: (١/ ١٥١).

٨- اعتزل السيوطي العمل الحكومي، واعتكف في بيته بعد أن بلغ الأربعين من عمره، إِثْر عزله من مشيخة الخانقاة البيبرسية، ورفض أنْ يجرّب حظّه في الحياة العامة من جديد، بل إنّه أغلق نوافذ بيته المطلّة على النيل بالروضة، وانقطع للتأليف حتى لقي ربه في التاسع عشر من جمادى الأولى سنة (٩١١هـ)/ (١٥٠٥م)، ودُفن بجوار خانقاة قوصون خارج باب القرافة بالقاهرة[١]، وقام العلامة أحمد تيمور بتحقيق موضع قبره وألّف رسالة صغيرة في ذلك سماها «قبر السيوطي وتحقيق موضعه»[٢].

منهج السيوطي في دراسة النحو واللغة:

لم تكن الدراسات التخصصية معروفة في عصر السيوطي، بل كان على من يطمح إلى رتبة العلماء أن يلمّ بثقافة عصره، وأن يدرس شتّى العلوم والمعارف المنتشرة في زمنه، كعلوم القرآن وعلوم الحديث، والأصول، والكلام، واللغة والنحو والفقه، وغيرها، وكان لعلم النحو مكانة بارزة بين هذه العلوم؛ لأنّه من علوم الآلة التي لا يستغني عنها العالم مهما كان اتجاهه، ولذا كان من العسير فصلُ الدراسات النحوية واللغوية عن الدراسات الأخرى، ولا أدلّ على هذا من أن علماء النحو في ذلك العصر كانوا يقومون بتدريس الفقه والقراءات والتاريخ وغيرها: فابن عقيل كان يُدرِّس الفقه بالمدرسة الخروبية[٣]، والسمين الحلبي كان يُدَرِّس القراءات في جامع ابن طولون[٤]، وابن واصل الذي كان بارعاً في التاريخ كان يُدَرِّس النحو أيضاً، وكان أبو حيان ممن أخذوا النحو عنه[٥].

(١) «بدائع الزهور» لابن أياس: (٤/ ٨٣).

(٢) طبعت بالمطبعة السلفية سنة (١٣٤٦هـ) بالقاهرة.

(٣) «خطط المقريزي»: (٢/ ٢٦٩).

(٤) «حسن المحاضرة»: (/ ٥٣٦).

(٥) «بغية الوعاة»: (١/ ١٠٨).

والسيوطي شأنه شأن علماء عصره، أقبل على شتى العلوم المعروفة آنذاك يعبّ منها عبًّا حتى تبحّر في معظمها، وألمّ بما تبقّى منها، باستثناء الحساب والمنطق، فقد أعرض عن الأول لصعوبته، وأعرض عن الثاني لأنّ ابن الصلاح أفتى بتحريمه كما رأينا.

وقد رأينا كيف أن السيوطي تعلم تعليماً دينيًّا عاليًّا، ونشأ في بيت علم ودين، فضلاً عن تمكّنه من استيعاب علوم وجهود القرون التي سبقته، وقد أثّر ذلك كله في تحديد منهجه في دراسة النحو واللغة، فجاءت كل جهوده في هذا المجال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعلوم التي نشأت في ظلال القرآن، ووُجّهت لخدمة النّص القرآني وكل ما يتّصل بالدين.

ولم يكن السيوطي مبتدعاً لهذا المنهج الذي يصل النحو واللغة بعلوم الدين الأخرى كعلوم القرآن والحديث والأصول والفقه والسيرة والتاريخ وغيرها؛ لأن المنهج العربي العام في دراسة اللغة سار في هذا الاتجاه منذ نشأته واستوائه على أصوله في القرون الأربعة الأولى، وجهود السيوطي وأعماله تصور لنا خصائص ذلك المنهج في مراحل الأولى، مضافاً إليها، ما أضافته القرون المتتالية حتى عصر السيوطي.

يقول الدكتور عبده الراجحي في هذا المقام[1]: ولقد اخذ السيوطي يضرب في كل ميدان يصل اللغة بهذه العلوم -بل إنّه لا يكاد يكتب شيئاً في اللغة إلاّ في ضوء هذا التأثير العام- ومن اليسير أن تضع يديك على ذلك في كل ما كتب على وجه التقريب، فهو يصل اللغة القرآن، وبالحديث، وبالأصول، وبكل ما يتّصل بالدين على العموم.

ففي مجال القرآن، كان السيوطي يعتقد أن وظيفة علوم اللغة هي خدمة النص القرآني، ففي مقدمة كتابه «الإتقان في علوم القرآن»، ذكر العلوم التي يحتاج إليها

(١) بحث للدكتور عبد الراجحي ألقاه في الندوة التي أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية سنة (١٩٧٦م).

المفسّر، وهي خمسة عشر علماً:

أولها: اللغة.

وثانيها: النحو.

وثالثها: التصريف.

ورابعها: الاشتقاق.

وخامسها: علم المعاني.

وسادسها: علم البيان.

وسابعها: علم البديع.

وثامنها: علم القراءات.

ثم يأتي بعد ذلك علم أصول الدين، وأصول الفقه، وأسباب النزول والقصص، والناسخ والمنسوخ، والفقه، والأحاديث المُهَوِّنة لتفسير المُجمَل والمُبْهم، وعلم الموهبة[1].

فالسيوطي يضع علوم اللغة بفروعها، في مقدمة العلوم التي يحتاج المفسّر إليها، ومن هنا كانت مؤلفاته في مجال النحو واللغة -تقريباً- متّصلةً بالقرآن الكريم، ومسخّرة لخدمته وخدمة العلوم الدينية الأخرى بشكل أو بآخر.

فأبحاثه اللغوية تتصل بالقرآن من ناحيتين:

الأولى: دراسات اللهجات العربية فيه، ومن ذلك ما جاء في كتابه «الإتقان في علوم القرآن»، فقد خصّص القسم السابع والثلاثين[2] لدراسة ما وقع في القرآن بغير

(١) «الإتقان في علوم القرآن»: (٢/ ١٧٩-١٨٠).
(٢) «الإتقان في علوم القرآن»: (١/ ١١٥-١٣٦).

لغة أهل الحجاز، وهو موضوع لغوي هام أخذ يلفت أنظار الباحثين المحدثين لما يفيده في معرفة العربية التي كانت سائدة قبيل نزول القرآن، وفي (وزن) هذه اللهجات بميزانها اللغوي الصحيح[1].

والثانية: تدرس ما ورد في القرآن بغير لغة العرب، وله في ذلك كتابان «المتوكّلي»[2] فيما ورد في القرآن باللغة الحبشية والفارسية، والهندية، والتركية، والزنجية، والنبطية، والقبطية، والسريانية، والعبرانية، والرومية، والبربرية، وهو كتيِّب ألفه للخليفة العباسي المتوكل على الله، ورتّب ألفاظه حسب اللغات التي ذكرناها.

والكتاب الثاني: «المهذب فيما ورد في القرآن من المعرب»[3]، وهو يتناول موضوع الكتاب السابق، غير أن ترتيبه حسب الألف باء، وهذا موضوع هام أيضاً، سوف يظل له مكانه في الدرس اللغوي بما يقدم للبحث من مادة تفيد في معرفة حياة اللغة وتطورها، وقوانين اتصالها بغيرها من اللغات[4]. وقضية التعريب التي اهتم بها علماء اللغة العربية منذ زمن بعيد، تعدّ مرحلة مهمة من مراحل نشوء المنهج المقارن في الدراسات الحديثية.

والسيوطي يصل اللغة والنحو -خاصة- بالحديث، بل إنّنا إذا تصفّحنا كتبه المختلفة في بقية الفنون وجدناه قد صبغها بالصبغة الحديثية إعراباً لمشكلاتها أو توضيحاً لمعانيها، أو حلًّا لمسائلها أو غير ذلك، وليس هذا بغريب على عالم قضى حياته في خدمة السنة النبوية وعلومها جمْعاً وشرحاً ونقداً وتمحيصاً وحفظاً وتعديلاً وتوثيقاً وتضعيفاً وإعراباً، وألف في ذلك المؤلفات الكثيرة حتى أنني قد أحصيت له مائتين

---

(١) «اللهجات العربية في القراءات القرآنية» للدكتور عبده الراجحي على ما جاء في بحثه السابق.

(٢) طبعته مطبعة الترقي في دمشق سنة (١٣٤٨هـ)

(٣) مخطوطة بدار الكتب المصرية (٨٥) لغة.

(٤) انظر بحث الدكتور الراجحي في ندوة الدراسات التاريخية سنة (١٩٧٦م).

واثنين من الكتب التي تتعلق بالحديث رواية ودراية.

ومن أبرز أعماله الدالة على وصله النحو بالحديث، كتابه «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد»[1] الذي أعرب فيه أحاديث مسند أحمد ومئات الأحاديث من غير المسند، وهو كتاب ضخم ما يزال مخطوطاً، وسأتناوله بالتفصيل في الجزء الثاني من هذا الفصل إن شاء الله.

«والمزهر في علوم اللغة وأنواعها» الذي يعدّ من أهم كتبه اللغوية وأشملها، تأثر فيه بعلوم الحديث، فرتّب أبوابه على نسق أبواب الحديث.

وتأليفه في الطبقات متأثّر (بعلم الرّجال) عند علماء الحديث، ومنهجهم فيه يعتمد على الجرح والتعديل، أي: العدالة والضّبط، وهو منهج نقدي ينصبّ على (ذات الراوي) وليس على (مروياته). بل إنّ جميع أعمال السيوطي تقريباً متأثرة بهيمنة علوم الحديث عليه، ويظهر ذلك في اتجاهه إلى (الجمع) و (النقل)، و (الإسناد) واستعمال المصطلح في أغلب الأحيان[2]، شأنه في ذلك شأن علماء الحديث، وهو واحد منهم.

والسيوطي يصل النحو بعلم الأصول، ومن أدلّ الأمثلة على ذلك كتابه «الاقتراح في علم أصول النحو»، فهو يذكر في مقدمته أنه: بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه[3]، ثم يقول: ورتّبته على نحو ترتيب أصول الفقه، في الأبواب والفصول والتراجم[4]، وفي المسألة الأولى من مسائل الكتاب يَحِدّ أصول النحو على طريقة الأصوليين فيقول: أصول النحو: علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث

(١) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (٩٣م)، ومنه نسخ أخرى ذكرتها سابقاً.

(٢) بحث الدكتور الراجحي في ندوة جمعية الدراسات التاريخية عام (١٩٧٦م).

(٣) «الاقتراح»: (٢١).

(٤) «الاقتراح»: (٢٢).

هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل[1].

والسيوطي يصل النحو بالفقه، ومن أدل الأمثلة على ذلك، كتابه «الأشباه والنظائر في النحو» الذي ألفه على نسق كتاب آخر له بالعنوان ذاته ألفه قبله وهو «الأشباه والنظائر في الفقه». والسيوطي يشير إلى ذلك التأثر في مقدمة الكتاب فيقول[2]: واعلم أن السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه وألفوه من كتب الأشباه والنظائر.

بل أنّ السيوطي يصل اللغة بالتاريخ، ترى ذلك فيما كتبه في «الشماريخ في علم التاريخ»[3] عن أسماء الأيام واشتقاقها ومعناها، وهو موضع من البحث له مكانة في الحياة الدينية لأهميته في معرفة (المواقيت)، ثم يتناول الاستعمال اللغوي في التعبير عن التقويم، يقال: أول ليلة في الشهر كتب لأول ليلة منه أو لغُرَّته، أو لمهلّه، أو لمستهلّه، وأول يوم لليلة خَلَتْ ثم لليلتين خَلَتَا ثم لثلاث خَلَوْن إلى العشر، فخلت إلى النصف، فللنصف من كذا وهو أجود من خمسة عشرة خَلَتْ أو بقيت..[4].

والسيوطي حين يصل اللغة بالتاريخ يبقى واقعاً تحت تأثير الدين وما يتصل به كما رأينا في كلامه عن المواقيت.

والسيوطي دائماً في أعماله اللغوية والنحوية يتحرك في حيز يصله بالدين بطريقة أو بأخرى، فأحياناً يظهر هذا الاتصال في محاكاة كتب العلوم الدينية في مناهجها وطريقتها، كما فعل في المزهر والاقتراح وغيرها، وأحياناً يظهر في تصنيف الكتب والرسائل اللغوية التي تتناول موضوعات دينية تتصل بالقرآن أو الحديث أو الفقه أو

---

(١) «الاقتراح»: (٢٧).

(٢) (مقدمة الأشباه والنظائر في النحو).

(٣) طبع في ليدن سنة (١٨٩٤م).

(٤) انظر بحث الدكتور الراجحي في ندوة جمعية الدراسات التاريخية لعام (١٩٧٦م).

غيرها، ومن ذلك كتاب «المتوكّلي» وكتاب «المهذب» و «كتاب عقود الزبرجد» التي مر ذكرها، ومنه أيضاً رسالته المسمّاة «أصول الكلمات»[1] وهي مطبوعة ضمن كتابه «المتوكّلي» ويبحث فيها المعاني اللغوية التي كانت عليها هذه الألفاظ قبل الإسلام. ومن الكتب التي تصل اللغة بالدين أيضاً كتابه: «الرياض الأنيقة في شرح أسماء خير الخليقة»[2] الذي جمع فيه أسماء الرسول ﷺ وبين اشتقاقها وضبطها وتصريفها.

مما يتقدم يتبيّن لنا أن منهج السيوطي في دراسة اللغة يتحرك في ظلال العلوم الدينية، ويهدف إلى خدمة القرآن والحديث وما يتّصل بهما من علوم، ويتسم بظاهرة الجمع الواعي للجهود السابقة، فضلاً عن وضع بصماته الخاصة، التي أسهمت إلى حد كبير في تطور الدرس اللغوي فيما بعد.

آثاره العلمية:

نشأ السيوطي بين الكتب، حتى انه لقب بابن الكتب، ترك له أبوه مكتبة زاخرة بالمصنفات، وكان يتردد منذ صغره على المدرسة المحمودية، وبها مكتبة كبيرة[3]، وتلقى العلم على نحو مائة وخمسين شيخاً[4]، وقيل ستمائة شيخ[5]، وواصل الدراسة حتى تفقّه في علوم عصره[6]، وأصبح أشبه ما يكون (بدائرة معارف) في جُلّ -بل في كلّ- علوم

(١) رسالة صغيرة مطبوعة ضمن كتاب المتوكّلي الذي طبعته مطبعة الترقي بدمشق سنة (١٣٤٨هـ)، (١٩٢٩م).
(٢) مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٢٣٣١٦ ب).
(٣) «المواعظ والاعتبار»: (٢/ ٤١٧).
(٤) «حسن المحاضرة»: (١/ ٣٣٧).
(٥) «الضوء اللامع» للسخاوي: (٤/ ٦٥).
(٦) «طبقات المفسرين»: (٢٢).

علوم عصره، وبدأ التأليف وهو في السابعة عشرة من عمره[١]، واستمر في التأليف حتى وافاه الأجل عن واحد وستين عاماً، بل أنه اعتزل الناس بعد بلوغه الأربعين وانقطع للتأليف والعبادة.

وقد تميزت مؤلفاته بالتنوّع والشمول، وهي نتيجة طبيعية لثقافته المتنوعة من جهة، ولإحساسه بالمسئولية عن تعويض المسلمين عن الكتب التي فقدوها في الحروب والاضطرابات من جهة أخرى، فاشتملت مؤلفاته على علوم القرآن والفقه والحديث والأدب والتاريخ والمعارف العامة، تتراوح بين النثر العلمي المطلق، والنثر الفني الذي يتناول موضوعات الفكر والقيم الأخلاقية، أو يستهدف ضُرُوباً من الإمتاع والطرافة والمؤانسة.

وقد بلغت مؤلفات السيوطي حين ألف «حسن المحاضرة» نحواً من ثلاثمائة مصنف[٢] مابين كبير في مجلد وصغير في كراريس، أو في أوراق، أو في صفحات، بل أحياناً في صفحة واحدة[٣]، أما عدد مؤلفات السيوطي كلها، فيدور حوله خلاف، فابن إياس يذكر أنها بلغت ستمائة كتاب[٤]، و (بروكلمان) يقول: أنها تزيد على أربعمائة[٥]، و (فلوجل) أحصى له خمسمائة وواحدا وستين مؤلفاً[٦].

ومهما يكن الرأي في صحة العدد الذي أورده الدارسون والمؤرخون فان الأمر

(١) «حسن المحاضرة»: (١/ ٣٣٩) وما بعدها.
(٢) «حسن المحاضرة»: (١/ ٣٣٩) وما بعدها.
(٣) «النور السافر» للعيدروسي : (٥٦).
(٤) «بدائع الزهور»: (٣/ ٦٣).
(٥) «تاريخ الأدب العربي»: (٢/ ١٤٥).
(٦) «تاريخ الأدب العربي»: (١/ ١٥٧).

الذي لا شك فيه أنّ مؤلفاته كانت كثيرة، حتى لو اعتمدنا أقل الأرقام التي أوردها، وكثرة مؤلفاته جعلت منه غرضاً لسهام خصومه، فرموه بتهمة الاختلاس والسطو على مؤلفات الآخرين، وكان على رأس هؤلاء الخصوم (السخاوي) الذي اتهمه باختلاس مؤلفاته حين كان يتردد عليه، وبأنّه أخذ من مكتبة المدرسة المحمودية وغيرها كثيراً من التصانيف القديمة التي لا عهد لكثير من المعاصرين بها، وقدّم وأخّر ونسبها إلى نفسه، وهوّل في مقدماتها مما يتوهم فيه الجاهل شيئاً مما لا يوفى ببعضه...[1]، واتُّهم بالاختلاس من مصنفات الحافظ ابن حجر، واتهمه القسطلانى بالسرقة من كتبه.

والمتأمل في حياة السيوطي ونشأته وظروف عصره، وثقافته الواسعة المتنوعة وشيوخه، ومواهبه، وطموحاته، واعتزازه بنفسه، وقدراته العالية، يدرك دون أدنى ريب أن الحملة التي تعرض لها السيوطي كانت ظالمة إلى حد كبير، وأن الذين اقتنعوا بأقوال خصومه الأذكياء قديماً، والذين ما زالوا يردّدون تلك الأقوال حديثاً، وقعوا ضحية للعبة ذكية يمارسها السياسيون الأذكياء، والصحفيون المتمرسون، وأصحاب المذاهب السياسية والحزبية والفنية، وعدد كبير من النقاد والدارسين، وتدور هذه اللعبة حول الاعتماد على حقائق مُسَلَّم بها من قِبَلِ الجميع، وصَرْفِهَا عن وجهها، والتعتيم على أهدافها الحقيقية، وإِلْباسها ثوباً غير ثوبها، فتختفي بزيّها التنكري على أكثر الناس، ولا يستطيع تميزها غير خبير منصف.

وقبل أن يتهمني أحد بالتحمس للسيوطي، أو التعصب له، أبادر بذكر الأسس التي اعتمدت عليها في اتخاذ الرأي الذي ذهبت إليه ووصلت فيه إلى حد اليقين:

أولا: يجمع المؤرخون والدارسون على أن دراسات السيوطي قد تنوعت فشملت

---

(١) «الضوء اللامع»: (٤/ ٦٥)

أكثر فروع المعرفة في عصره وأنه كان واسع الإطلاع، سريع الاستيعاب، كثير الأساتذة والشيوخ، فتبحّر في تلك العلوم إلى حدٍّ جعل منه (دائرة معارف) عصره، وهذه الثقافة الواسعة المتشعبة، تعدّ من أهم وسائل المؤلف؛ لأنها تعني أنه يملك المادة العلمية التي سيؤلف فيها، فإذا علمنا أن العالم المتخصص في فرع واحد في عصرنا الحاضر -وهو عصر الانشغال بالحياة المعقدة- يؤلف أكثر من خمسين كتاباً في مادة تخصصه ولا نستغرب منه ذلك، فكيف نستغرب من السيوطي المتخصص في عدة فروع من المعرفة، أن يضع مثل هذا العدد من الكتب في كل فرع منها، مع ما كانت عليه حياتهم من البساطة، ومع تفرغهم للتأليف؟!.

ثانياً: أن السيوطي كان يمتلك ناصية الكتابة، وكانت له قدرات عالية في مجال الكلمة مقولة ومكتوبة، وكان آية كبرى من آيات الله في سرعة الكتابة، قال الداودي عنه[1]: وقد عاينت الشيخ، وقد كتب في يوم واحد ثلاثة كراريس تأليفاً وتحريراً، وكان مع ذلك يُمْلي الحديث ويجيب عن المتعارض منه بأجوبة حسنة.

ولا نشك في أن هذه المواهب قد جعلته يسكب فكره وثقافته في عدد كبير من المؤلفات.

ثالثاً: كان عصر السيوطي يسمّى عصر (المجاميع والموسوعات) وكانت طبيعة التأليف آنذاك تلخيص الكتب أو اختصارها، أو جمع ما يتعلق بموضوع واحد من الكتب السابقة ووضعه في كتاب واحد، أو شرح كتاب والتعليق عليه .. إلى غير ذلك من نشاطات التأليف التي تحكمت في توجيهها طبيعة ذلك العصر، وحاجات الثقافة في تلك الأيام، ولم يكن السيوطي إلاّ واحداً من علماء ذلك العصر، فأقبل على تراث

---

(١) «تدريب الراوي»: المقدمة : ح .

السابقين، يجمعه، ويشرحه، ويلخّصه، ويعلق عليه، وهو في كل ذلك يعزو كل ما يأخذه من كتب الآخرين لهم، وحرصه وأمانته في ذلك ظاهرة في كل كتبه، وانظر على سبيل المثال مقدمة «الاقتراح»، ومقدمة «حسن المحاضرة» حول المصادر التي أعتمد عليها في تأليفه، ومقدمة «بغية الوعاة»، و «الإتقان في علوم القرآن».

وكان إذا رأى مؤلفاً قَصَّر صاحبه في استيفاء موضوعه، أخذ ذلك المؤلف واستدرك على صاحبه ما فاته، وهو يذكر ذلك بكل أمانة ووضوح، قال في كتابه «درّ السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة»[١]: ألف الإمام محمد بن ربيع الجيزي في ذلك كتاباً في مجلد، ذكر فيه مائة ونيفاً وأربعين صحابيًّا، وقد فاته مثل ما ذكر أو أكثر، وقد ألفت كتاباً استوعبت فيه ما ذكره، وزدت عليه ما فاته من «تاريخ ابن عبد الحكم» و «تاريخ ابن يونس»، و «طبقات ابن سعد»، و «تجريد الذهبي» وغيرها، فزدت على ما ذكره ثلاثمائة.

وفي كتابه «عقود الزبرجد على مسند الأمام أحمد»[٢] ذكر في مقدمته أنه اعتمد على كتابين سابقين هما، «إعراب الحديث» للعكبري، و «شواهد التوضيح» لابن مالك، وأدخلهما كاملين في كتابه مع العزو إلى صاحبيهما في كل موضع، وزاد على مادتيهما أكثر من أربعة أضعافها، مستعيناً بقرابة مائة وستين كتاباً، عزا الآراء لأصحابها في كل موضع في الكتاب.

وقد ألف السيوطي كتاباً سمّاه: «الفارق بين المؤلف والسارق»[٣]، ولعل القسطلاني قد أدرك هذا الفرق بعد اتهامه للسيوطي بالسرقة، فمشى من القاهرة إلى

(١) «در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة»: (٧٢).

(٢) «عقود الزبرجد على مسند الأمام أحمد»، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (٩٣م).

(٣) «تدريب الراوي»، المقدمة: (ع،ف).

الروضة وكان السيوطي معتزلاً عن الناس بها، فوصل إلى بابه ودقّه، فقيل له: من أنت؟، فقال: أنا القسطلاني، جئت إليك حافياً ليطيب خاطرك، فقال له السيوطي: قد طاب، ولم يفتح الباب[1].

رابعاً: تؤكّد جميع المصادر أن السيوطي عندما بلغ الأربعين من عمره، اعتزل الناس، وعاش في خلوة في جزيرة الروضة، وزهد في الكسب، ورغب عن متع الدنيا، وتعفف عما بأيدي الناس، ورد هدايا الملوك والعظماء، وتفرغ للكتابة والذكر وقد استمرت هذه العزلة واحداً وعشرين عاماً، قضاها في التصنيف والعبادة، وكان قد بدأ التأليف قبل فترة العزلة بثلاث وعشرين عاماً، فيكون بذلك قد قضى أربعاً وأربعين سنة في التأليف، فليس عجيباً أن يغزو تأليفه في هذا العمر الطويل.

خامساً: أما السبب الخامس فيكمن في طبيعة مؤلفاته، ففي الوقت الذي كان بعضها يتألف من عدة مجلدات، كان بعضها الآخر يتكون من صفحة واحدة، ويرجع ذلك إلى أسباب منها: أنه كان فقيهاً يُسأل فيُجيب مشافهة أو كتابة، فيُدوِّن إجابته في كثير من الأحيان في كراسة أو أوراق ويضع له اسماً ويعدّه مصنّفاً يضمّه إلى قائمة مصنفاته، ومن أمثلة ذلك «كتاب الحاوي للفتاوى» الذي يقع في (٩٨٠) صفحة جمع فيه السيوطي ثمانية وسبعين مؤلفاً منفرداً، أغلبها فتاوى أو أبحاث منفردة، ومن هنا نعلم أن عدداً كبيراً من مؤلفاته صغير الحجم بحيث نستطيع أن نجمع ثمانية وسبعين كتاباً -إنْ صح التعبير- من تلك الكتب بين دفتي مجلد واحد، وهذا يُهوِّن من دهشة المستكثرين لمؤلفاته إلى الحد الذي جعلهم يوجهون الاتهام إليه.

ومنها أنه كان شديد الغضب، تُكلِّفه الغضبة الواحدة رسالة أو أكثر يكتبها في يوم

---

(١) «كشف الظنون»: (٢/ ٣٦٥).

أو ليلة ليرويها على من أغضبه أو خالفه أو سخر منه، وفي ذلك يقول[1]: وخالفني أهل عصري في خمسين مسألة، فألفت في كل مسألة مؤلّفاً، بيّنت فيه وجه الحق. وهذه الرسائل أشبه ما تكون بالمقالات التي ينشرها العلماء والمتخصصون في الصحف والمجلات العلمية والأدبية في هذه الأيام، وهي أيضاً تُهوِّن من الاستغراب الذي يكتنف العدد الهائل لمؤلفات السيوطي.

سادساً: إنّنا لا نستغرب هذه الكثرة الواضحة فيما قدم الرجل من علوم إلاّ استغراب تقدير الجهد الإنساني، لأنّ هذه العلوم التي تبدو مختلفة، كانت تصدر عن مصدر واحد، وكانت تشترك في طرائق التناول وظواهر التأثير[2]، لأنّ كتبه جلّها إنْ لم تكن كلّها تهدف إلى خدمة النص القرآني، وتلتقي في النهاية عند هذه الغاية، وهي نفس الغاية التي نشأ في ظلها ومن أجلها المنهج العربي في دراسة شتى العلوم.

بعد هذه المحاولة لإنصاف السيوطي أعود -ثانية- إلى كتبه، لألقي عليها مزيداً من الضوء. لقد صنّف السيوطي كتباً كثيرة في العلوم التي كانت معروفة في عصره.

ففي مجال الدراسات القرآنية صنف السيوطي عدداً كبيراً من الكتب التي شملت مباحث واسعة ووافية، تحدث فيها عن المكي والمدني، والحضري والسفري، والنهاري والليلي، والصيفي والشتائي، وتحدث عن أول ما نزل، وآخر ما نزل، وأسباب النزول، وما تكررّ نزوله وما تأخّر حكمه عن نزوله، وما تأخر نزوله عن حكمه، وتحدث عن أسماء السور، وعن جمع القرآن وترتيبه، وأفاض في الحديث عن إعجازه، وعن مجمله ومبيَّنه، وناسخه ومنسوخه، وعن القراءات والمبهمات، والتطريب به، وطبقات مفسريه

---

(١) «بدائع الزهور»: (٢/ ٢٨١).

(٢) بحث للدكتور الراجحي في ندوة الجمعية التاريخية لعام (١٩٧٦م).

وغير ذلك من الأمور التي تتعلق بالقرآن.

ومن أهم كتبه التي تتعلق بالدراسات القرآنية:

١ - «الإتقان في علوم القرآن» ويتناول فيه مباحث علوم القرآن.

٢- «لباب النقول في أسباب النزول» ويتناول فيه أسباب النزول.

٣- «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» وهو تفسير يعتمد على المأثورات.

٤- «تفسير الجلالين» وهو تفسير يقوم على الرأي.

وفي مجال الحديث، صنّف السيوطي عدداً هائلاً من المؤلفات يربو على المائتين. وتناولت مصنفاته في هذا المجال رواية الحديث، وجمعه، وشرحه، وتخريجه، كما خصص بعضها لدراسة الموضوعات. كما أسهم بعدد من المؤلفات الخاصة بعلم الحديث دراية. ومن أهم مؤلفاته في مجال الحديث رواية ودراية، أذكر كتاباً يمثّل كلّ اتجاه من اتجاهات الدراسة الحديثية:

١- جمع الجوامع «الجامع الكبير» وقد جمع فيه بين الكتب الستة وغيرها، ويحتوي على ثمانين ألف حديث.

٢- «الجامع الصغير وزوائده»: وهو اختصار للكتاب السابق، ويتضمن زيادات عليه أيضاً.

٣- «اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» ويتناول الموضوعات.

٤- «التوشيح على الجامع الصحيح» وهو شرح «الصحيح البخاري». وله شروح على «صحيح مسلم»، وسنن النسائي وابن ماجة وأبي داود و «موطأ مالك».

٥- «مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا»، ويندرج هذا الكتاب تحت باب تخريج الأحاديث، وللسيوطي عدة كتب في هذا المجال.

٦- «ألفية السيوطي في علوم الحديث» وتتناول قواعد علوم الحديث وهي منظومة شعراً.

٧- «طبقات الحفاظ للسيوطي»: وهو تلخيص «لطبقات الذهبي».

وفي مجال اللغة والنحو، صنف السيوطي عدداً من المؤلفات المهمة، التي لا يستغنى عنها الباحثون، وكتبه في هذا المجال تحتوي على دراسات في علوم اللغة من الناحية المعجمية والدلالية، وتتحدث عن الاشتقاق والمولد والمشترك والأضداد والمرادف والمشجر.

وقد صنف في مجال النحو عدة مصنفات مهمة تناولت أصول النحو، وتاريخ نشأته، وشروحاً وتعليقات على كتب النحو المشهورة، كما وضع عدداً من الكتب النحوية المهمة التي استوعبت جهود القدماء، ومن أهم كتبه في هذا المجال:

١- «المزهر في علوم اللغة وأنواعها».
٢- «جمع الجوامع» وشرحه «همع الهوامع».
٣- «الاقتراح في علم أصول النحو».
٤- «الأخبار المروية في سبب وضع العربية».
٥- ألفيته المسماة «الفريدة» وشرحها «المطالع السعيدة».
٦- «البهجة المرضية في شرح الألفية» شرح فيه «ألفيه ابن مالك».

وفي مجال الدراسات التاريخية، نهج السيوطي نهج مدرسة ابن خلدون في التاريخ، حيث لا يكتفي أصحابها بسرد الوقائع والأخبار والحوادث، وإنّما ينظرون إلى هذه

الأخبار نظرة فلسفية تقوم على التعليل والتحقيق والبحث في الأسباب والنتائج. ومن أهم كتبه التاريخية:

١- «الشماريخ في علم التاريخ».

٢- «تاريخ الخلفاء».

٣- «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة».

وللسيوطي آثار كثيرة في مجال الكتابات الأدبية: وتتمثل هذه الآثار في مقدمات بعض كتبه التي يوضح فيها منهجه وفكرته، ومن ذلك مقدمة «كتاب الأشباه والنظائر» في النحو على سبيل المثال، ومن ذلك رسائله إلى الحكام والعلماء وأشهرها رسالته التي بعث بها إلى حكام بلاد التكرور. على أن أهم آثار السيوطي في هذا المجال هي كتاباته التي يمكن أن تدخل تحت عنوان (المقالات) أو (المقامات) الأدبية، وله في هذا المجال أكثر من أربعين مقامه ذكر الدكتور مصطفي الشكعه[1] أنه قام بعملية استقصاء لها، فوقع على ثماني عشرة مقامة منها حتى الآن. وذكر أن هذه المقامات تأتي أحياناً في إطار (مقال)، وأحياناً في إطار (مناظرة)، وأحياناً في إطار (مفاخرة) وأحياناً في إطار (قصصي) كما في المقامات. ومن اشهر مقاماته:

١- «المقامة السندسية في النسبة المصطفوية».

٢- «المقامة اللؤلوية».

٣- «المقامة النيلية».

٤- «مقامة النساء» أو «رشف الزلال من السحر الحلال».

وقبل أن أنهي الحديث عن مؤلفات السيوطي، أرى أن من واجبي مناقشة بعض

---

(١) بحث للدكتور مصطفي الشكعه ألقاه في ندوة الجمعية التاريخية سنة (١٩٧٦م).

الباحثين الذين وصفوا بعض مؤلفاته بالتفاهة حيناً وبالسخف والبذاءة حيناً آخر، دون وجه حق، وقد وجدت أنهم فعلوا ذلك لسببين:

الأول: عدم معرفتهم بأسباب تأليف تلك الكتب والهدف منها.

والثاني: عدم إطلاعهم على مضمونها كما ذكروا هم، والاكتفاء بالحكم على الكتاب من عنوانه.

فقد ذكر الدكتور عصام الدين عبد الرءوف[1] في بحثه الذي ألقاه في ندوة الجمعية التاريخية سنه(١٩٧٦م) أن للسيوطي -إلى جانب مؤلفاته القيمة- مؤلفات في موضوعات تافهة، وعدَّ من هذه المؤلفات التافهة في نظره: «الطرثوث في فوائد البرغوث»، و «بلوغ المآرب في قتل العقارب»، و «فصل الخطاب في قتل الكلاب»، و «الوديك في فضل الديك»، و «ما رواه السادة في الاتكاء على الوسادة»، و «المصابيح في صلاة التراويح».

وأودّ أَنْ أهمس في أذن الأستاذ الفاضل، أن هذه الموضوعات التي عدّها تافهة هي موضوعات فقهية تتصل بالدين من ناحية وبالعلم من ناحية أخرى، وكلّها أجوبة عن أسئلة كانت توجه إلى علماء ذلك الزمان، وإن كان يطغى على بعضها طابع الدعابة، ويغلب عليه الأسلوب الأدبي، ونحن نسمع في هذه الأيام عن علماء كبار أفنوا حياتهم في دراسة (حشرة) أو (صرصور) ونالوا على أبحاثهم هذه أعلى الدرجات العلمية من أرقى جامعات العالم، ومع ذلك لا نستغرب أو نستسخف ما قاموا به، أو نصف مؤلفاتهم هذه بالتفاهة.

ولست أدري كيف يعتبر الأستاذ الكريم رسالة السيوطي المسماة «المصابيح في

(١) بحث للدكتور عصام الدين عبد الرءوف ألقاه في ندوة الجمعية التاريخية سنة (١٩٧٦م).

صلاة التراويح» تافهة وهي تبحث في عبادة يُقبل عليها المسلمون في شهر رمضان تقرُّباً إلى الله، وتدور حولها دراسات عند الفقهاء تتعلق بكيفيتها وعدد ركعاتها، وما يُقرأ فيها وأفضل الأماكن لأدائها وما إلى ذلك.

أما الدكتور أحمد عبد الرزاق[1] فقد ذكر في بحثه المقدم إلى ندوة الجمعية التاريخية سنة (١٩٧٦م) أسماء كتب السيوطي التي تتعلق بالمرأة، مع تعليقات على موضوعات تلك الكتب، وعند تناوله لمقامة السيوطي المسماة «رشف الزلال من السحر الحلال»، ذكر أن هذا الكتاب يمكن تصنيفه من بين الموضوعات التافهة الواهية التي أقبل جلال الدين السيوطي عليها في بعض الأحيان، شأنه في ذلك شأن «كتاب الإسفار عن قَلْم الأَظْفار»، و «كتاب بلوغ المآرب في قص الشارب»، و «كتاب الوديك في فضل الديك»، و «كتاب مسألة ضربي زيداً قائماً».

أما الكتب الخاصة بالأَظفار والشارب والديك، فهي موضوعات فقهية كان السيوطي يُسأل عنها فيجيب، ثم يُدَّون إجاباته في كُتَيِّب، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعدّ الإجابة التي تصدر عن عالم كبير مهما كان عدد صفحاتها تافهة وواهية، لأن العبرة بالموضوع، وتلبية حاجة السائل.

وأما رسالته في «مسألة ضَرْبِي زيداً قائماً» فهي قضية نحوية مشهورة تناولها كبار النحاة منذ سيبويه، وهي تبحث في إعراب المصدر (ضربي) الذي اختلف في كونه (فاعلاً) بفعل مضمر، أم مبتدأ، وفي حالة إعرابه (مبتدأ) اختلف في خبره: فقال قوم لا خبر له؛ لأن الفاعل الذي أضيف المصدر إليه أغنى عن الخبر، وقال آخرون: إنّ الحال (قائماً) سدّ مسدّ الخبر أو هي الخبر.

---

(١) انظر بحثه المقدم إلى ندوة الجمعية التاريخية سنة (١٩٧٦م).

وقد أشار السيوطي إلى كتابه هذا عند بحثه لهذه المسألة في كتابه المشهور «جمع الجوامع» في النحو، وشرحه «همع الهوامع»، فقال[1]: وهذه المسألة طويلة الذيول، كثيرة الخلاف، وقد أفردتها قديماً بتأليف مستقل، وأورد السيوطي خلال بحثه لهذه المسألة أقوالاً لسبعة عشر نحوياً، فضلاً عن آراء جمهور النحاة، والمدرستين البصرية والكوفية.

وأما «كتاب رشف الزلال من السحر الحلال» فهي مقامة أدبية تعالج قضية اجتماعية دينية خطيرة، فقد رأى السيوطي كفقيه له مكانته، أنّ من واجبه الإسهام في تخليص مجتمعه من الآفات الاجتماعية التي كانت تفتك به، وكان على رأسها آفة (الشذوذ الجنسي) أو معاشرة الغلمان التي ابتلي بها العالم الإسلامي بعد اختلاط العرب بالفرس، ثم تفشّت هذه الآفة في أيام المماليك والأتراك.

ولما كان المماليك قد احتكروا السلطة، فلم يكن في يد العلماء غير سلاح الوعظ والعلاج بالحكمة والحيلة، رأي السيوطي أن علاج هذه الآفة قد يكون بتنبيه أذهان المنحرفين إلى محاسن معاشرة النساء، وتنفيرهم من مساوىء معاشرة الغلمان، وجعل وسيلته في ذلك الإثارة الجنسية التي تشجعهم على التحول من الغلمان إلى النساء[2].

وقد قامت فكرة المقامة على أن جماعة من الأصدقاء ضمّت عشرين شخصاً هم: المقرىء والمفسّر والمحدّث والفقيه والأصولي والجدلي واللغوي والنحوي والصرفي وصاحب المعاني وصاحب البيان وصاحب البديع وصاحب العروض والكاتب وصاحب الحساب وصاحب الهيئة وصاحب الميقات والطبيب وصاحب المنطق والصوفي، خرجوا لأداء صلاة العيد في مسجد بعيد، وكانت خطبة الخطيب طويلة

(١) «همع الهوامع» بتحقيق الدكتور عبد العال سالم: (٢/ ٤٤-٥٢).

(٢) سبق إلى هذا الرأي الدكتور مصطفى الشعكة في بحثه الذي ألقاه في ندوة الجمعية التاريخية عن السيوطي عام (١٩٧٦م) تحت عنوان: السيوطي كاتباً أديباً.

تُرغَّب في الخير وتُرهَّب من الشرّ وبخاصة تلك العادة الذميمة التي كانت متفشية بين الرجال، وتتضمن الخطبة كثيراً من الأشعار التي تُقَبِّح هذه الجريمة وتستهجنها.

ثم عاد جماعة الأصدقاء، وقرر كل واحد منهم أن يتزوج فتاه جميلة، وفي صبيحة اليوم التالي حكي كل منهم بلغته وبما يتناسب مع تخصصه ما حدث ليلة الزفاف بالتفصيل، وبألفاظ عارية مكشوفة، فجاءت هذه المقامة في شكلها أقرب ما تكون إلى أدب الفراش.

لهذه الأسباب وُجِّهت الانتقادات لهذه المقامة، دون التأمل في موضوعها وظروفها والهدف الذي ترمي إليه.

وانطلاقاً مما سبق أرى أن الأستاذ الكريم الذي عدّ السيوطي هذه تافهة قد حكم عليها حكماً سطحياً من خلال ألفاظها، وجردها من مضمونها وأهدافها، ولذلك جاء حكمه جائزاً.

كما أني لا أوافق الدكتور مصطفى الشكعة في أحد رأييه الذي يقول فيه إنّ عمل السيوطي في هذه المقامة قد يكون لَوْناً من ألوان التحدّي أقدم عليه السيوطي ليثبت أنه يستطيع الإسهام في كلّ فن من فنون القول غَلا ا أم رَخُصَ صَعُبَ أم سَهُلَ، مع أنني وافقته في رأيه الآخر الذي يعدّها إسهاماً في معالجة قضية أو آفة اجتماعيه متفشية. وعدم موافقتي له يرجع إلى تأملي في شخصية السيوطي العالم الورع الفقيه المتصوف الزاهد الذي أعرض عن الدنيا وزهد بما في أيدي الناس وردَّ هدايا الملوك والعظماء، بل اعتزل في داره، وقفل نوافذها المطلّة على النيل، وانقطع للعبادة.

فإذا أضفنا إلى هذه الصفات النادرة أنه كان مجتهداً تصدّر للإفتاء، وكانت تَرِدُ إليه رسائل من الأقطار الإسلامية الأخرى، يستفتونه فيها عن كثير من المسائل الصعبة،

كرسالة بلاد التكرور المشهورة، إذا أضفنا ذلك إلى صفاته الشخصية الرفيعة استبعدنا أن تجره روح التحدي أو العبث إلى مثل هذا العمل.

ولذا فأنا أميل إلى القول بأن مقامته هذه ليست إلاَّ نظرية اجتهادية جديدة تهدف إلى علاج ظاهرة الشذوذ الجنسي، ويقوي ميلي هذا، أن السيوطي كان يحض على الاجتهاد ويعده فرض كفاية، ويجهل من استعظم دعوى الاجتهاد وألف في ذلك كتابه المشهور «كتاب الرد على من اخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض»، ويعززه أيضاً، أن السيوطي اعتقد في نفسه أنه مبعوث المائة التاسعة الذي يجدد للأمة دينها ويحيي إسلامها، وتخليص المجتمع من الشذوذ جزء من ذلك.



«كتاب عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد»

اسم الكتاب ونسبته:

ذكر السيوطي «كتاب عقود الزبرجد» ضمن قائمة مؤلفاته التي عدَّدها في ذيل ترجمته الذاتية في كتابه «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة»[1]، وذُكِر في فهرس مؤلفات السيوطي المحفوظ في دار الكتب المصرية[2]، كما جاء ذكره في كتب التاريخ والتراجم التي تحدثت عن السيوطي ومؤلفاته، فضلاً عن أن جميع نسخه المخطوطة التي اطّلعت عليها يتصدرها اسم الكتاب منسوباً إلى السيوطي[3] وفوق هذا كله فالكتاب نفسه يؤكد لنا نسبته إلى السيوطي، بدءاً من مقدمته[4] وانتهاء بالمواضع التي يحيل فيها المؤلف على كتبه الأخرى[5].

وقد أطلق السيوطي على كتابه هذا اسمين:

الأول: «عقود الزبرجد على مسند احمد»؛ لأنه أراد أَنْ يخصّصه لإعراب أحاديث «مسند أحمد» التي يُشْكِل إعرابها، ولكنه -انطلاقاً من عاداته في الجمع والاستيعاب لكل ما سبقه- أدخل فيه عشرات الأحاديث من غير هذا المسند، فأباح للقارىء أن يطلق عليه اسماً آخر هو: «عقود الزبرجد في إعراب الحديث».

---

(١) «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة»: (٣٣٩) وما بعدها .

(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (٣٣) مجاميع.

(٣) انظر مخطوطه رقم (٩٢) حديث بدار الكتب، ومخطوطه رقم (٨٥٧) حديث طلعت بدار الكتب أيضاً، ومخطوطه رقم (٣٢٢) حديث بمعهد المخطوطات بالميكروفيلم.

(٤) انظر المقدمة في النسخة رقم (ت ١٩٦٩٦) في دار الكتب المصرية.

(٥) انظر النسخة السابقة: (١/ ٢٢٠، ٢٨٨، ٣٧٦، ٢/ ٣٥٦، ٣٥٩).

وقد أشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب فقال[1]: فإن شئت فسمه «عقود الزبرجد على مسند أحمد» وإن شئت فقل: «عقود الزبرجد في إعراب الحديث» ولا تتقيد.

الغاية من تأليفه:

لقد ذكرت سابقاً عندما تحدثت عن منهج السيوطي في دراسة النحو واللغة أن جهوده في هذا المجال ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالعلوم التي نشأت في ظلال القرآن، ووُجِّهت لخدمة كل ما يتصل بالدين.

ولعل «كتاب عقود الزبرجد» واحد من أصدق الأمثلة التي تؤيِّد ما ذهبت إليه، فاسم الكتاب يوحي للوهلة الأولى أنه من كتب الحديث، وقد سلكه السيوطي نفسه في عداد مؤلفاته في الحديث عندما سردها في «حسن المحاضرة» وتبعه في ذلك كل من ذكر هذا الكتاب، حتى أن النّسخ المخطوطة منه تذكر تحت رمز (حديث)، مع أنّ الكتاب في النحو، بل في أخص خصوصيات النحو وهو (الإعراب).

والكتاب أيضاً مرتّب على طريقة مسانيد الصحابة، وهو في ذلك يحاكي كتب المسانيد التي جمعت الأحاديث ورتّبتها حسب مرويات الصحابة.

وفوق هذا وذاك، فالكتاب وإن كان موضوعه (الإعراب) فإنّ هذا الإعراب قد وُجِّه لخدمة الحديث الذي يُفَصِّل مجمل القرآن ويعدّ المصدر الثاني للتشريع بعده.

لقد تركت علوم الحديث بصماتها الواضحة على اسم هذا الكتاب ومنهجه، وموضوعه، والغاية من تأليفه.

على أنّ هناك أهدافاً أخرى توخّاها السيوطي من تأليفه لهذا الكتاب، وأفصح عنها

---

(١) انظر مقدمة النسخة رقم (٣٢٢) حديث بمعهد المخطوطات العربية .

في مقدمته فقال[١]: أَكْثَرَ العلماءُ قديماً وحديثاً من التصنيف في إعراب القرآن الكريم ولم يتعرّضوا في إعراب الحديث سوى إمامين:

أحدهما: الإمام أبو البقاء العكبري فإنّه لّما ألّف «إعراب القرآن» المشهور أردفه بتأليف لطيف في إعراب الحديث أورد فيه أحاديث كثيرة من «مسند أحمد» وأعربها إلاّ أن اختصاره ونزرة ما أورده فيه من النزر القليل لا يروي الغليل، ولا يشفي العليل.

والثاني: الإمام جمال الدين بن مالك فإنّه ألف في ذلك تأليفاً خاصاً «بصحيح البخاري» يسمى «التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح»، وقد استخرت الله -تعالى- في تأليف كتاب في إعراب الحديث مستوعب جامع وغيث على رياض كتب المسانيد والجوامع هامع، شامل للفوائد البدائع شاف، كافل بالنقول والنصوص كاف، أنظم فيه كل فريدة، وأُسفر فيه النقاب عن كل خريدة، وأجعله على «مسند أحمد» مع ما أضمّه إليه من الأحاديث المزيدة ...

نستفيد من النص السابق أن السيوطي أراد أن يجمع جهود السابقين في ميدان إعراب الحديث، ويتدارك ما فاتهم، ويزيد عليهم ما تقتضي الحاجة زيادته؛ لأنه لاحظ نقصاً في مكتبة إعراب الحديث، على حين كانت مكتبة إعراب القرآن تغصّ بالمصنّفات القديمة والحديثة، فأراد أن يتدارك هذا النقص، ومن هنا قلنا إنّ جهوده في مجال النحو واللغة كانت مرتبطة بالدّين.

ولكن، لماذا جعل السيوطي «مسند الإمام أحمد» محوراً لكتابه دون غيره من كتب الصحيح التي تفوقه شهرة وصحة ؟ ؟ ؟.

لقد أجاب السيوطي عن هذا السؤال فذكر لنا سببين:

---

(١) مقدمة النسخة (٣٢٢) حديث بمعهد المخطوطات العربية.

الأول: أنّه وضع على كتب الحديث المشهورة تعليقات ولم يبق إلاّ مسند أحمد، لأنّ كِبَر حجمه وعدم تداوله بين الطلبة كتداول كتب الحديث الأخرى مَنَعَه من ذلك[1]، فأراد أن يكون هذا التصنيف عوضاً له عن التعليقة.

والثاني: أنه وجد أنّ «مسند أحمد» جامع لغالب الحديث المُتَكَلِّم على إعرابه، قال[2]: فلما شرح الله صدري لتصنيف هذا الكتاب عَوَّقْتُهُ «بمسند أحمد» عِوَضاً مِمّا كنت أرومه عليه من التعليقة لكونه جامعاً لغالب الحديث المتكلم على إعرابه.

نُسَخُهُ المخطوطة:

«كتاب عقود الزبرجد» لم يُطْبع بعده، وقد عثرت على عدة نسخ منه ما تزال مخطوطة في دار الكتب المصرية وغيرها من المكتبات وهي:

النسخة الأولى: ورمزت لها بالرمز (أ).

وهي موجودة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٩٢) حديث، وهي أقدم نسخ الكتاب فقد كتبت سنة (٨٨٠هـ) في حياة المؤلف، وتقع في (١٦٥) لوحة كبيرة جدًّا، وكلّ لوحة تضم صفحتين.

وهي مكتوبة بخط صغير جدًّا، تَصْعُب قراءته لصغر حروفه ورداءة نوعه، وبها آثار أَرَضَةٍ في عدّة مواضع، وآثار رطوبة ولكنها لم تُتْلِفْها، وعلى الصفحة الأولى اسم الكتاب ومؤلفه، وقَيْد تَمَلُّك باسم (الحاج إبراهيم باشا) كما سجل بعد قيد التملك عدد

(١) ذكر في المقدمة: مخطوطة رقم (٣٢٢) حديث بمعهد المخطوطات العربية أنه وضع تعليقه على كل من «الموطأ» و «مسند الشافعي» و «مسند أبي حنيفة» والكتب الستة ولم يبق إلا «مسند أحمد» لكبر حجمه وعدم تداوله بين الطلبة كتداول الكتب السابقة.

(٢) مقدمة المخطوطة السابقة.

لوحات الكتاب، وهي (١٦٤) حيث لم تدخل الورقة التي كتب عليها عنوان الكتاب واسم صاحبه ضمن العدد، ولم يذكر عليها اسم الكاتب، بل اكتفى بالقول: كتبه أصغر الناس جُرْماً وأكبرهم جُرْماً غفر الله له ولوالده، يوم العرض عليه.

النسخة الثانية: ورمزت لها بالرمز (ب).

وهي موجودة في دار الكتب المصرية أيضاً، تحت رقم (٢٤١٢٥)، وهي مصورة عن النسخة (أ) ومكبرة أيضاً، ولعلها أسهل استعمالاً من النسخة الأصلية بسبب تكبير حروفها.

النسخة الثالثة: ورمزت لها بالرمز (جـ):

وهي موجودة في دار الكتب المصرية أيضاً، تحت رقم (ب ١٩٦٩٦)، وهي مكتوبة بخط اليد من النسخة (أ) بإشراف دار الكتب، وهي مقسمة إلى ثلاث أجزاء كبيرة، على ورق مصقول من القَطْع المتوسط، في الصفحة (٢١) سطراً تقريباً، وفي السطر عشر كلمات في المتوسط، ويقع الجزء الأول في (٤٥٨) صفحة، وهو مكتوب بخط (عبد الوهاب محمد ندنبه) وخطه عادي، فيه أخطاء كثيرة، وتشتمل هذا الجزء على (٦١) لوحة من المخطوطة (أ) أي: أنه ينتهي في الثلث الأول (أ) المذكورة.

والجزء الثاني يقع في (٤٠٠) بخط (حسن زيدان طلبة) من موظفي دار الكتب سابقاً، وخطه نسخي جيد ويصل فيه إلى نهاية اللوحة رقم (١١٩) من النسخة (أ) وانتهي من كتابته يوم الجمعة (٢٢) من ذي الحجة سنة (١٣٥٥هـ) الموافق (٥) مارس سنة (١٩٣٧م).

ويقع الجزء الثالث في (٢٩٦) صفحة، وهو بخط (حسن زيدان طلبة) أيضا وبالمواصفات نفسها، وينتهي بنهاية المخطوطة (أ)، وفرغ كاتبه منه يوم الثلاثاء (٩)

صفر سنة (١٣٥٦هـ) الموافق (٢٠) أبريل سنة(١٩٣٧م).

ويؤخذ على هذه النسخة ما يلي:

١- كثرة الأخطاء، وقد وقَفْت عليها أثناء قراءتي لها ومقارنتها مع النسخ الأخرى، وتَعُود هذه إلى الأخطاء إلى رداءة خط النسخة الأصلية، أو إلى التّلف الناتج عن آثار أرضه، أو إلى عدم معرفة الناسخين بالنحو والشعر وأسماء النحاة وكتبهم.

٢- أن هذه النسخة مقسمه إلى ثلاثة أجزاء تقسيماً اعتباطيًّا لا يقوم على أي أساس، مع أن النسخة الأصلية التي نُقِلَتْ عنها غير مقسّمة إلى أجزاء.

٣- أغفل الناسخان ذكر أرقام صفحات المخطوطة الأصلية على هوامش المخطوطة المصنوعة، مِمّا صَعّب أمر المقارنة بين النسختين.

النسخة الرابعة: ورمزت لها بالرمز (د):

وهي موجودة في مكتبة أيا صوفيا تحت رقم (٨٧٦) ومنها نسخة بالميكروفيلم في معهد إحياء المخطوطات العربية تحت رقم (٣٢٢) حديث، وتقع في (٣٦٥) ورقة كل ورقة تتضمن صفحتين، مقاس الصفحة(٢٠.١ × ١٣.٤ سم) .

وهي نسخة نفيسة كُتِبت من خط المؤلف، وعلى الصفحة الأولى اسم الكتاب واسم مؤلفه، وقيود تملك باسم محمد بن زين الدين الشامي، ومحمد بن عبده زين الدين، وعليها ما يُثبت أنها وقف من السلطان محمود خان. وعلى الصفحة الأخيرة ما يُفيد أنها كُتبت بخط الكاتب بالقسمة العربية بمصر المحمية، وكان الفراغ منها في غُرّة المحرم الحرام سنة (١٠٣٧هـ).

وعلى هامش الصفحة الأخيرة أيضاً، ملاحظة بسطور مائلة، بخط الكاتب نفسه

تقول: هذا آخر ما وُجِد في النسخة التي نُقِلت من خط المؤلف -رحمه الله-، ولم يوجد غير ذلك، والله أعلم.

والنسخة مقسمة إلى جزأين، وبعد مقارنتها بالنسخة (أ) وجدت أن النسخة (أ) أتمّ لأنها تحتوي على كثير من الأحاديث التي لم تذكر في النسخة (د).

النسخة الخامسة: ورمزت لها بالرمز (هـ):

وهي موجودة في دار الكتب المصرية أيضاً تحت رقم (٨٥٧) حديث طلعت، وتقع في (٧٥) ورقة، تتضمن كل ورقة صفحتين، وكل صفحة (٣٧) سطراً، وهي مكتوبة بخط نسخي جميل جدًّا، ورؤوس الأحاديث ملونة بالحمرة وهي مقسمة إلى جزأين في مجلد واحد، بخط (عبد الملك بن عبد الوهاب البزاري المكي) الذي انتهى من كتابتها في (٥) جمادى الثانية سنة (١٢٨٨هـ).

وهذه النسخة على جمال خطّها ووضوحها تنقص كثيراً عن النسخ الأخرى، ويبدو أنّ كاتبها كان يُسْقِط كثيراً من الأحاديث المُعْرَبة التي يعتقد أنّها لا ترقى إلى درجة الأحاديث التي تستدعي إشْكالاتها بحثاً واستقصاءً.

ولقد تبين لي أن النسخة (أ) أتم النسخ وأقدمها، فهي مكتوبة في حياة المؤلف سنة (٨٨٠هـ)، أي: قبل وفاة السيوطي بحوالي واحد وثلاثين عاماً، وتبيّن لي أيضاً أنّ النسخة التي أعدّتها دار الكتب عن هذه النسخة هي أسهل النسخ وأوضحها، فقمت بتصويرها كلها. ويبلغ عدد صفحاتها (١١٥٤) صفحة، واعتمدت عليها في بحثي، وكنت ارجع إلى النسخ الأخرى عند الحاجة.

محتوياته:

ذكر السيوطي في مقدمة كتابه أنه لاحظ نقصاً واضحاً في مكتبة إعراب الحديث النبوي، على حين كانت مكتبة إعراب القرآن تغصّ بالمصنفات القديمة والحديثة فأراد أن يكمل هذا النقص، بتأليف كتاب في إعراب الحديث: مُسْتَوْعِبٍ جامع وغيث على رياض كتب المسانيد والجوامع هامع[1].

ونظر السيوطي فوجد أنه لم يسبقه في هذا الفن غير اثنين هما: العكبري في كتابه «إعراب الحديث النبوي»، وابن مالك في كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، والأول شديد الاختصار، يعالج الأحاديث المُشْكِلَة في جامع المسانيد لابن الجوزي، والثاني مخصّص «لصحيح البخاري»، ووجد السيوطي أن معظم الأحاديث المُتَكَلَّم على إعرابها موجود في سند الإمام أحمد، فضلاً عن أحاديث أخرى في غير المسند.

كل هذه الأسباب جعلت السيوطي يصنف كتابه «عقود الزبرجد» بحيث يجمع فيه جهود السابقين واللاحقين، فأدخل كتاب العكبري في كتابه كاملاً، وأدخل فيه معظم كتاب ابن مالك، ونظر في كتب شرح الحديث وغَرِيبة، فأخذ منها كلّ ما يتعلق بموضوع كتابه، والذي يقرأ الكتاب يعجب لكثرة المصادر التي أخذ عنها السيوطي، ولذا فقد آثرت أنْ أفرد مصادره في هذا الكتاب تحت عنوان مستقل.

لقد ذكرتُ سابقاً أنّ السيوطي أباح للقارىء أن يُطْلِق على كتابه واحداً من اسمين «عقود الزبرجد على مسند أحمد» أو «عقود الزبرجد في إعراب الحديث»، ولكنني عندما فحصت مادة الكتاب وجدت أنّ الاسم الثاني أكثر دلالة على الكتاب؛ لأن

(١) «عقود الزبرجد»، مخطوطة بدار الكتب رقم (٩٢) حديث: المقدمة.

الكتاب في الحقيقة يحتوي على مئات الأحاديث من غير مسند أحمد، وإن كانت معظم أحاديثه التي بُحِثَتْ من «مسند أحمد»، ولا يمكن اعتماد الاسم الأول إلاّ على سبيل التَّغْلِيب، ولولا أنّ السيوطي شَعَر بالحرج لأنه وضع تعليقةً على كل واحد من كتب الحديث المشهورة إلاّ «مسند أحمد» لَمَا خَصَّه بالذِّكْر في عنوان كتابه، وهو يُصَرِّح بذلك في مقدمة الكتاب فيقول[1]: وقد عوّقته «بمسند أحمد» عِوَضاً مِمَّا كنت أَرُومه عليه من التعليقة.

وَيُعَدُّ الكتاب موسوعة في إعراب الحديث النبوي فهو يشتمل على جهود الذين سبقوا السيوطي في هذا المجال بشكل كامل ومنسق، سواء أكانت هذه الجهود في كتب مستقلة ككتابي العكبري وابن مالك، أم آراء متفرقة في بطون كتب النحو في المشرق والمغرب، أم آراء وتوجيهات في كتب شرح الحديث وغريبه، بل إنّه كثيراً ما يلجأ إلى كتب الفقه ليستعين بها على توجيه الآراء النحوية.

ومن ابرز ما يضمّه الكتاب تلك الرسائل المتخصّصة في مسألة أو قضية بعينها، وقد تَطُول هذه الرسائل فتبلغ عشرات من الصفحات، وقد تقصر فلا تتعدي بضع صفحات.

وقد ضم الكتاب بين دفّتيه أربع عشرة رسالة، منها خمس للسيوطي، وتسع لغيره من العلماء، ومن هذه الرسائل: «رسالة ابن لب الغرناطي في مسالة الباء ودخولها على مفعول بدّل وأبدل»[2] .ورسالة ابن جني في إعراب حديث ذَكَاة الجَنِين ذَكَاة أُمِّه[3].

---

(١) انظر مقدمة النسخ (٣٢٢) حديث بمعهد المخطوطات.

(٢) «عقود الزبرجد» مخطوطة بدار الكتب رقم (ب١٩٦٩٦): (١/ ١٠٧).

(٣) المرجع السابق: (١/ ١٨٧).

ورسالة ابن هشام في إعراب حديث الغسل[١]، ورسالة ابن السيد البطليوسي في حديث: فِيمَا سَقَتِ السَّماءُ والعيونُ والبعلُ العُشْر[٢]، ورسالة للسيوطي اسمها «كرامة الأذن في توجيه لاها الله إِذَن»[٣]، ورسالة للشيخ تقي الدين السُّبكي في (لَوْ) ودخول (أَلْ) عليها[٤].

مصادره:

ظاهرة الجمع والاستيعاب التي كانت سائدة في عصر المؤلف، والتي أشرت إلى أسبابها وأهدافها سابقاً، تظهر واضحة جلية في هذا الكتاب، فقد جمع فيه مؤلفه كل جهود السابقين في مجال إعراب الأحاديث المُشْكِلَة، فذكر أرائهم وتعليقاتهم وتوجيهاتهم بِنَصِّها، وأورد رسائلهم التي تعالج القضايا المهمة بحذافيرها بل إنّه أدخل في كتابه كتباً كاملة لم يغادر منها صغيرة ولا كبيرة إلّا ضمَّنها كتابه.

ولم يقصر اعتماده على كتب إعراب الحديث، بل تعداها إلى جمع آراء النحاة المبسوطة في كتبهم الكثيرة، بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين، قدماء ومحدثين، ثم مال إلى كتب اللغة وغريب الحديث، فاستخرج منها الآراء النحوية المتناثرة في ثناياها، ثم عاج على كتب شرح الحديث الكثيرة الضخمة فاستخلص منها التوجيهات النحوية للأحاديث المُشْكِلَة، وانثنى بعد ذلك كلّه إلى كتب الفقه فأخذ منها ما يساعده على ترجيح رأي نحوي على آخر، أو ما يعينه على توجيه إشكال نحوي بما

(١) «عقود الزبرجد» مخطوطة بدار الكتب رقم (ب ١٩٦٩٦): (١/ ١٩٣).
(٢) المصدر السابق: (٢/ ١٩).
(٣) المصدر السابق: (٢/ ٣٢٢).
(٤) المصدر السابق: (٢/ ٣٩٤).

يتفق مع المقصد الشرعي والفقهي للحديث.

وقد أظهر السيوطي براعة فائقة في استقصاء الآراء التي تدور حول كل قضية من قضايا إعراب الأحاديث، وكشف عن قدرة فائقة في تنسيق تلك الآراء، وأحسن عرضها والربط بينها، بحيث يحسّ القارىء أنه لم يترك زيادة لمستزيد.

ولم ينس السيوطي أَنْ يُطِلّ علينا بين الفينة والفينة بشخصيته النحوية الذكية من بين القضايا الكبيرة، فيرجّح رأياً على رأي، أو يَنْصُب رأياً خاصًّا به يطاول أراء كبار النحاة والمُحَدِّثِين.

ويكفي للتدليل على غزارة مادة الكتاب وكثرة مصادره أن نذكر أنّ كِتَابَي العكبري وابن مالك في إعراب الحديث اللّذيْن أدخلهما السيوطي في ثنايا كتابه كاملين، قد ذابا في خِضَمّ كتابه الضخم.

والسيوطي يغزو كل الآراء التي أخذها عن العلماء إلى أصحابها، ولكنه لم ينتهج طريقة ثابتة في ذكر مصادره، فهو أحياناً يذكر اسم العالم مختصراً، أو اسم الشهرة دون ذكر اسم كتابه الذي أخذ عنه، وأحياناً يقول: قال صاحب كذا، ويذكر اسم الكتاب الذي اشتُهِر صاحبُه به، وأحياناً يذكر العالم وكتابه، وأحياناً يذكر اسم العالم كاملاً، كما أنه لا يغفل ذكر الألقاب العلمية التي وصل أصحابها إلى مرتبتها فيذكر قبل أسمائهم قائلاً، قال الشيخ .. أو قال القاضي .. أو الأستاذ .. أو قال شيخ الإسلام .. وما إلى ذلك من ألقاب علمية كانت شائعة في ذلك الزمان كلقب (الحافظ) و (النحوي) ..الخ.

وفيما يلي قائمة بأسماء العلماء الذين أخذ عنهم السيوطي في كتابه «عقود الزبرجد» كما وردت فيه، وسوف أُثبت أسماء الكتب الخاصة بكل منهم كما ذكرها السيوطي

أيضاً، أما الذين تذكر أسماؤهم فقط فمعنى ذلك أن السيوطي قد عَزَا الآراء لهم دون ذكر كتبهم. وسأورد الأسماء والألقاب والكنى مرتبة حسب الحروف الهجائية مع إغفال كلمتي (ابن) و (أب) واعتماد الاسم الذي يليهما لتسهيل الرجوع إلى القائمة.

* * * * *



قائمة بأسماء العلماء الذين أخذ عنهم السيوطي في كتابه «عقود الزبرجد» مع أسماء كتبهم التي ذكرها مرتبة ترتيباً هجائيًا:

-الألف-

١ - الأبّدي: «شرح الجزولية».

٢ - ابن أبي حاتم: «مناقب الشافعي».

٣-ابن الأثير: «النهاية».

٤ - الأجهوري:

٥ - ابن الأخضر.

٦ - الأخفش.

٧- الأزهري.

٨- الأشرفي.

٩ - الأصمعي.

١٠ - ابن الأعرابي.

١١ - الشيخ أكمل الدين: «شرح المشارق».

١٢ - الكمال ابن الأنباري: «الإنصاف».

-الباء-

١٣ - الباجي: «شرح الموطأ».

١٤- البخاري.

١٥- الشيح بدر الدين الدماميني.

١٦- ابن بري.

١٧- ابن بطال.

١٨- البغوي: «شرح السنة».

١٩- أبو البقاء العكبري: «إعراب الحديث النبوي».

٢٠- أبو بكر بن العربي: «شرح الترمذي».

٢١- أبو بكر طلحة: «شرح الجمل».

٢٢- بهاء الدين السبكي: «عروس الأفراح».

٢٣- البيضاوي.

٢٤- البيهقي: «كتاب حياة الأنبياء».

-التاء-

٢٥- الخطيب التبريزي: «شرح الحماسة».

٢٦- تقي الدين السبكي: «كتاب إبراز الحكم»، و «رسالة في كلمة (وحده)»، و «رسالة مَنْ أقسطوا ومن غَلَوْا في حكم من يقول: لَوْ».

٢٧- النو ريشتي: «شرح المصابيح».

٢٨- التيمي: «شرح البخاري».

-الثاء-

٢٩- ثابت السرقسطي، أو صاحب «كتاب الأفعال» كما يذكره السيوطي في كتابه.

٣٠- ثعلب: «الفصيح».

-الجيم-

٣١- ابن جرير (محمد بن جرير الطبري).

٣٢- الجزولي.

٣٣- أبو جعفر بن الزبير: في تعليقه على «كتاب سيبويه».

٣٤- أبو جعفر الغرناطي نزيل حلب.

٣٥- أبو جعفر محمد بن إدريس معاذ الجرجاني: في كلامه على «كامل المبرد».

٣٦- أبو جعفر النحاس.

٣٧- جلال الدين المحلي: في «شرح المنهاج».

٣٨- ابن جنّي: في «الخصائص»، و «رسالة في إعراب حديث: «ذكاة الجنين ذكاة أمه».

٣٩- ابن الجوزي: «جامع المسانيد».

٤٠- الجوهري: في «صحاحه».

-الحاء-

٤١- أبو حاتم السجستاني.

٤٢- أبو حاتم السمعاني.

٤٣- ابن الحاجب: في «أماليه».

٤٤- الحاكم: في «المستدرك».

٤٥- ابن حِبّان.

٤٦- ابن حجر: في «فتح الباري».

٤٧- الحريري: في «درّة الغواص».

٤٨- أبو الحسن بن أبي الربيع: في «شرح الإيضاح».

٤٩- أبو حنيفة: في «كتاب النبات».

٥٠- أبو حيان: في «البحر»، و «الارتشاف»، و «شرح التسهيل»، و«شرح المفصل»، و«النهر».

-الخاء-

٥١- ابن الخباز: في «شرح الدرة».

٥٢- ابن خروف.

٥٣- الخطابي: في «معالم السنن»، و «إصلاح الألفاظ».

٥٤- الخليل.

٥٥- الخوارزمي.

-الدال-

٥٦- الدار حديثي.

٥٧- الداودي.

٥٨- ابن درستويه، في «الكتاب المتمم».

٥٩- ابن دريد.

٦٠- ابن دقيق العيد (الشيخ تقي الدين): في «شرح العمدة».

٦١ - ابن الدهان: في «الغرة».

-الذال-

٦٢- الذهبي: في «العذب السلسل».

-الراء-

٦٣- الراغب.

٦٤- الرافعي: في «تاريخ قزوين».

٦٥- الرضيّ.

-الزاي-

٦٦- الزجاج.

٦٧- الزجاجي.

٦٨- الزركشي: في «التنقيح».

٦٩- زكي الدين العراقي.

٧٠- الزمخشري: في «الكشّاف» و «الفائق» و «المفصّل».

٧١- أبو زيد النحوي.

٧٢- زين الدين العراقي: في «شرح الترمذي».

٧٣- زين العرب: في «شرح المصابيح».

-السين-

٧٤- السخاوي: في «شرح المفصل».

٧٥- سراج الدين البلقيني (شيخ الإسلام).

٧٦- ابن السراج.

٧٧- سعد الدين التفتازاني: في «المطول».

٧٨- السفاقسي.

٧٩- السكاكي، أو صاحب «مفتاح العلوم»: في «مفتاح العلوم».

٨٠- ابن السكيت.

٨١- ابن السني.

٨٢- السهيلي.

٨٣- سيبويه.

٨٤- ابن سيد الناس (سيد الناس): في «شرح الترمذي».

٨٥- السيرافي.

٨٦- السيوطي: في «رسالة من كان يؤمن بالله واليوم الآخر».

و «رسالة رفع السَّنَةِ في نَصْبِ الزِّنَةِ»

و «رسالة السؤال السكندري»

و «رسالة في مسألة عزَّ يَعِزُّ»

و «رسالة الأذن في (لاها الله إذَنْ)».

-الشين-

٨٧- ابن شاذان.

٨٨- شارح «اللباب».

٨٩- الشاطبي.

٩٠- أبو شامة.

٩١- ابن الشجري: في «أماليه».

٦٢- الشعبي.

٩٣- الشلوبين.

٩٤- الشيخ شهاب الدين بن المرحّل.

-الصاد-

٩٥- صاحب «الأفعال».

٩٦- صاحب «البسيط».

٩٧- صاحب «التجريد».

٩٨- صاحب «المحكم».

٩٩- صاحب «المطالع».

١٠٠- صاحب «المفهم».

١٠١- الصغاني.

١٠٢- صلاح الدين العلائي: في «كتاب الفصول المفيدة في الواو المزيدة».

١٠٣- ابن الصلاح (الشيخ تقي الدين).

-الطاء-

١٠٤- أبو طاهر حمزة.

١٠٥- الطحاوي.

١٠٦- ابن الطراوة.

١٠٧- الطيبي: في شرح «المشكاة».

١٠٨- ابن طيفور.

-العين-

١٠٩- ابن عبد البر.

١١٠- عبد اللطيف البغدادي.

١١١- أبو عبيده.

١١٢- أبو عثمان.

١١٣- عز الدين عبد السلام: في «أماليه».

١١٤- العسكري.

١١٥- ابن عصفور: في شرح «المقرب».

١١٦- أبو علي الفارسي: في «التذكرة»، و «الإغفال»، و «البارع».

١١٧- أبو عمرو.

١١٨- أبو عمرو الداني.

١١٩- ابن عمرون: أبو عبد الله محمد بن عمرون الحلس.

-الفاء-

١٢٠- الفاكهاني: الشيخ تاج الدين.

١٢١- الفراء: في «جامعه».

١٢٢- أبو الفرج.

١٢٣- فرج بن قاسم بن لب العزناطي (أبو سعيد): «رسالة في الباء ودخولها على مفعول بدّل وأَبْدَل».

١٢٤- القاضي أبو الفرج النهرواني: في «كتاب الجليس».

١٢٥- ابن فرحون: «إعراب العمدة».

١٢٦- أبو الفضل العراقي: في «أماليه».

١٢٧- ابن فلاح: في «المغني».

-القاف-

١٢٨- أبو القاسم بن الأبرش.

١٢٩- القاضي عياض: في «المشارق» و «المنتقى».

١٣٠- ابن قتيبة.

١٣١- القرطبي.

١٣٢- القسطلاني: في شرحه على «البخاري».

١٣٣- ابن القواس: في «شرح الدرة» و «شرح ألفية ابن معط».

١٣٤- ابن القيم: في «البدائع».

-الكاف-

١٣٥- الكافيجي (شيخنا).

١٣٦- الكرماني.

١٣٧- الكسائي.

١٣٨- الكشميني.

١٣٩- ابن كيسان.

-اللام-

١٤٠- اللحياني.

١٤١- الليث.

-الميم-

١٤٢- المازني: في «شرح مسلم».

١٤٣- المالقي: في «رصف المباني».

١٤٤- ابن مالك: في «شرح الكفاية»، و «شواهد التوضيح»، و «التسهيل»، و«شرح التسهيل».

١٤٥- ابن ماكولا.

١٤٦- المبرد.

١٤٧- أبو محمد بن السيد البطليموسي: في «الاقتضاب»، و«المسائل»، و«رسالة في حديث فيما سقت السماء والعيون والبعل العشر».

١٤٨- المرزوقي: في «شرح الحماسة».

١٤٩- المطرزي: في «المغرب».

١٥٠- المظهري: في «شرح المصابيح».

١٥١- ابن المعلم.

١٥٢- ابن مكي: في «كتاب تشقيق اللسان».

١٥٣- ابن ملكون.

١٥٤- المنذري.

١٥٥- الأستاذ أبو منصور.

١٥٦- ابن المنير (الزيني ابن المنير).

١٥٧- المنيري.

١٥٨- المهدوي: في «تفسيره».

١٥٩- أبو موسى المديني: في «المغيث».

-النون-

١٦٠- النحاس.

١٦١- ابن النحاس: الشيخ بهاء الدين.

١٦٢- النسائي.

١٦٣- النووي: في «شرح المهذب»، و «تهذيب الأسماء واللغات.

-الهاء-

١٦٤- الهروي.

١٦٥- ابن هشام: في «تذكرته» و«المغني»، و«رسالة في حديث الغسل»، و«رسالة في إعراب حديث: «كأني به أسود»).

١٦٦- ابن الهمام (كمال الدين): «رسالة في إعراب حديث: «كلمتان .. سبحان الله وبحمده».

-الواو-

١٦٧- وكيع.

١٦٨- ولي الدين السبكي: في «كتاب نيل العلا في العطبف بِلَا».

١٦٩- ولي الدين العراقي: في «شرح سنن أبي داود»، و «فيما وجد بخطه» أو «مجموع له من خطه».

-الياء-

١٧٠- ابن يسعون: في «شرح شواهد الإيضاح».

١٧١- ابن يعيش: في «شرح المفصل».

١٧٢- يونس.

منهج السيوطي في «عقود الزبرجد»:

بدأ السيوطي كتابه بمقدمه لطيفة ضمَّنها عدة أمور مهمة، نُلْقِي الضوء على الأسباب الداعية لتأليف الكتاب، وتُعَرَّف بالكتب التي سبقته في بابه، وتُبَيِّن قيمة الكتاب وتثني عليه ثناء عاطراً، وتتعرض لمواقف النحاة من الاستشهاد بالحديث، وتقدم منهج الكتابة بصورة تنير الطريق أمام القارىء، بل إنّه لم ينس أنْ يذكر لنا فلسفته في اختيار اسم الكتاب، أو اسْمَي الكتاب كما ذكرنا سابقاً.

وقد تناولت -فيما سبق من هذا الفصل- كل الأمور التي وردت في مقدمة الكتاب، ولم يبق إلاّ أن أبسط القول في منهجه.

لقد ذكر السيوطي أنّه جعل كتابه على «مسند أحمد» مع ما يضمّه إليه من الأحاديث المزيدة، وأنه رتَّبه على حروف المعجم في مسانيد الصحابة، وَرَمَزَ على كلّ حديث رمز من أخرجه من أصحاب الكتب المشتهرة.

ثم ذكر في نهاية مقدمة الكتاب تحت عنوان (فصل)، أنه أورد جميع كلام أبي البقاء معزواً إليه، ليُعرف قدر ما زاده عليه، وأنه تتبع ما ذكره أئمة النحو في كتبهم المبسوطة من الأعاريب للأحاديث وأوردها بنصَّها معزوة إلى قائليها؛ لأن بركة العلم في عزو الأقوال إلى قائليها، ولأن ذلك من أداء الأمانة وتجنُّب الخيانة، ومن أكبر أسباب الانتفاع بالتصانيف، لا كالسارق الذي خرج من هذه الأيام فأغار على عدة كتب من تصانيف وهي: «المعجزات الكبرى»، و «الخصائص الصغرى»، و «مسالك الحنفاء»، و «كتاب الطيلسان»، وغير ذلك، وضمَّ إليها أشياء من كتب العصريين، ونسب ذلك لنفسه، من غير تنبيه على هذه الكتب التي استمَّد منها[1].

ولقد وفَّى المؤلف بكل ما جاء في مقدمة كتابه، فهو عند بحثه للمسائل النحوية

---

(١) انظر (مقدمة عقود الزبرجد) نسخة معهد المخطوطات رقم (٣٢٢) حديث.

والإعرابية يُبرز الأقوال التي جاءت فيها، والردود التي وردت بأسماء أصحابها، مما يدل على سعة إطّلاعه وحرصه على تقليب المسألة من كلّ ناحية، واستيفاء كل ما دار حولها، وهو يعرض هذه الأقوال وتلك الردود بمهارة فائقة، فيقول: قال شيخنا كذا، وقال فلان في كتابه كذا، وقال ثالث كذا، وقال رابع كذا..

وأحياناً يقول: قلت كذا .. ويذكر تعليقه على الآراء السابقة أو ترجيحه لأحدها على غيرة من الآراء.

أما الظواهر العامة التي تُمَيِّز هذا الكتاب فهي:

الظاهرة الأولى: الأمانة العلمية الدقيقة:

تتمثل الأمانة العلمية عند المؤلف في عَزْو الآراء إلى أصحابها، مهما كانت هذه الآراء، وكائناً من كان أصحابها، وللسيوطي فلسفة خاصة في هذا الأمر: فهو يرى أن بركة العلم في غزو الأقوال إلى قائليها، وأن هذا العمل من أداء الأمانة وتجنب الخيانة وهو مطلب ديني، ثم أنه أكبر أسباب الانتفاع بالتصنيف.

ولهذا نجد المؤلف في كتابه يحرص حرصاً شديداً على عزو الآراء إلى أصحابها، وهو يصّرح بهذا في مقدمة كتابه كما ذكرنا، ويطبّقه في كل صفحة من صفحاته، ففي حديث أُبَيّ بن كعب ﷺ: فَفِضْتُ عَرَقاً وكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إلى الله فَرَقاً[1].

ذكر السيوطي أن (عَرَقاً) و (فَرَقاً) منصوبان على التميز، ثم أورد رأي ابن مالك في «شرح التسهيل» معزوًّا إليه، ثم قول الزمخشري في «المفصل» معزوًّا إليه، ثم قول ابن يعيش في «شرح المفصل» معزوًّا، ثم قول القاضي عياض معزوًّا، ثم قول الهروي معزوًّا، ثم قول أبي حيان في «البحر» معزوًّا، ثم قول أبي البقاء معزوًّا، ثم قول النُّورْبِشْتِيّ في «شرح المصابيح» معزوًّا، ثم قول الطِّيبِيّ في «شرح المشكاة» معزوًّا، ثم

(١) «عقود الزبرجد» نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ب): (ص٤-٨).

قول المظهري معزوًّا إليه أيضاً.

والسيوطي يحافظ على هذا المنهج الدقيق في عزو الآراء والأقوال إلى أصحابها، حتى تلك الرسائل التي خصصها لبحث مسألة بعينها، ومثال ذلك «رسالة رفع السِّنَةِ في نَصْبِ الزِّنَةِ»، التي خصصها لإعراب حديث: «**سُبْحَانَ الله عَدَدَ خلْقِهِ، وسبحان الله رِضَى نَفْسِهِ، وسبحان الله زِنَةَ عَرْشه، وسبحان الله مِدَادَ كَلِمَاتِه**»: فقد ذكر السيوطي أنه سُئِلَ قديماً عن إعراب كلمة (زِنَة) فأجاب بأنه نصب على الظَّرف، فاستغربه جاهلون، وخَلَطُوا فيما ليس لهم به علم، فألَّفت في ذلك تأليفاً سميته «رفع السِّنَةِ في نَصْبِ الزِّنَةِ»[1]، وفي هذه الرسالة يذكر السيوطي أنّ التقدير في الحديث السابق: قَدَرَ زِنَةِ عَرْشِهِ، فلمّا حذف الظّرف (قَدَرَ) قام المضافُ إليه مقامَهُ في إعرابه[2].

ثم ذكر آراء العلماء في إعراب كلمة (زِنَةِ): فذكر أنَّ المظهري في «شرح المصابيح» أعربها مصدراً[3]، وأن الأشرفي في «شرحه» قد سبق المظهري إلى ذلك، وأورد قوله[4]، ثم ردَّ رأيهما وبيَّن فساده، ثم ذكر رأي الخطابي في «معالم السنن» وابن الأثير في «النهاية»، ثم أورد قول الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»، وأنّه أعرب (عَدَد) مصدراً، و (رِضَى) ظرفاً، و (زِنَةِ) حالاً، ثم استشهد بقول الخطيب التبريزي والمرزوفي في «شرح الحماسة» على مجيء (قَدَرَ) منصوباً على الظّرفية، وبِقَوْلِ ابن يسعون في «شواهد الإيضاح»، وبِقَوْلِ الطيبي في «شرح المِشْكَاةِ»، وبِقَوْلِ ابن مالك في «التَّسهيل» بأن ما يدلّ على (مِقْدَارٍ) يصلح للظرفية القياسية، وبِقَوْلِ ابن هشام في «توضيحه»، بأن المصدر ينوب عن الظرف إذا كان مُعَيَّناً، وبِقَوْلِ أبي حيّان في «شرح التسهيل» منقولاً

(١) المصدر السابق: (١/ ٣٧٦-٣٨٩).

(٢) «عقود الزبرجد» نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ب) (١/ ٣٧٧).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٧٧).

(٤) «المصدر السابق» (١/ ٣٧٧).

عن الصّغّار في «شرح كتاب سيبويه».

ثم ذكر أنّ نَصْبَ (زِنَةٍ) بخصوصها على الظرفية منصوص عليه من سيبويه وأئمة النّحو[١]، وذكر رأي ابن مالك في «شرح التسهيل»، ورأي ابن حيّان في «شرح التسهيل» منقولاً عن سيبويه، ثم رأيه في «الارتشاف» منقولاً عن سيبويه أيضاً، ثم استشهد بقول النُّورِبِشْتِي في «شرح المصابيح» بأنّ معنى (زِنَة عرشه) ما يوازنه في التقدير[٢]، وهذا الشرح يؤيد وجهة نظر السيوطي، وهو هنا يستعين بشرّاح الحديث على تأييد ما ذهب إليه.

ثم ذكر السيوطي أنهم خَرَّجُوا على الظَّرفية ما هو أبلغ من ذلك[٣]، أي: من كلمة (قَدَرَ)، وهو كلمة (عِقَالاً) في قول أبي العدّاء الكلبي:

سَعَى عِقَالاً فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبَداً فكيفَ لَوْ قد سَعَى عَمْروٌ عِقَالَيْنِ[٤]

وذكر قول ابن الأثير في «النّهاية»[٥]: نَصَب عقالاً على الظَّرف، أَرَادَ مُدَّةَ عِقَالٍ، والعقال: صَدَقَة عامر.

ثم أورد قول ابن يعيش في «شرح المفصل»[٦]: من المنصوب على الظّرف قولهم: سِيرَ عَلَيْهِ تَرْوِيحَتَيْنِ، وانْشَطَرَ بِهِ نَحْرَ جَزُرَيْنِ، والمراد مدّة ذلك، أي: مُدَّة ترويحتين، ومُدَّة نحرِ جَزُورين.

---

(١) «المصدر السابق» (١/ ٣٨٢).

(٢) «المصدر السابق» (١/ ٣٨٣).

(٣) «المصدر السابق» (١/ ٣٨٣).

(٤) انظر «شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ١٥٤)، حيث قال إنّ: عقالاً ومقالين منصوبان على الظرف، والسَّبَدُ: الشّعر والسوَبَر، انظر «النهاية» لابن الأثير: مادة (عقل): (٣/ ١٨١).

(٥) «عقود الزبرجد»: (١/ ٣٨٤)، وانظر «النهاية» لابن كثير: (٣/ ١٨١).

(٦) «عقود الزبرجد»: (١/ ٣٨٤).

ثم ذكر قول أبي البقاء[١] في حديث: «لِيُصلِّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ» أنّ (نَشَاطَهُ) منصوب على الظّرف، أي: مدة نشاطه. وأورد قول الأشرفي في «شرح المصابيح» الذي أجاز أن يكون (نَشَاطَهُ) بمعنى الوقت، وأن يُرادَ الصّلاة التي نَشط لها.

ثم ناقش السيوطيُّ أقوال طائفة من العلماء[٢] رَأَوْا أنَّ إعراب كلمة (زِنَة) وأخواتها في الحديث، صفةٌ لمصدر مَذْكُور أو مُقَدَّر، وفَنَّد هذا الرأي، ولم يُجِزْ إعرابها (حالاً). ثم ذكر وجوهاً أخرى جائزة ولكنَّها لا تَرْقَى إلى مستوى الوجه الذي رآه وهو نصب كلمة (زِنَة) وأخواتها على الظّرفية.

لقد استعرضت المسألة السابقة بسرعة لأنّ هَدَفي كان إِلْقاء الضوء على التزام السّيوطي يعزو الآراء إلى أصحابها بدقّة كاملة، ودون كَلَل أو ملل، وهو لا يرى في ذلك غضاضة، ولعلّ في ذلك أبلغ ردّ على من اتهمه بالسرقة والسطو على كتب الآخرين.

أما بحث المسألة من الناحية النحوية، فسيكون في مكانه بين القضايا النحوية في (الباب الثاني) من هذه الرسالة إنْ شاء الله.

الظاهرة الثانية: اعتزاز المؤلف بكتابه وآرائه:

السيوطي شديد الاعتزاز بكتابه هذا وبمؤلفاته الأخرى، وقد أبرز أهمية هذا الكتاب وأَثْنَى عليه كثيراً، قال في (مقدمته)[٣]: وقد استخرت الله -تعالى- في تأليف كتاب في إعراب الحديث مُسْتَوْعِبٍ جَامِعٍ، وغَيْث على رِيَاض كتب المسانيد والجوامع

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) عقود الزبرجد على مسند أحمد»: نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ب) (ص:٢)، ونسخة معهد المخطوطات رقم (٣٢٢حديث): المقدمة.

هَامِع، شاملٍ للفوائد البدائع شافٍ، كافلٍ بالنُّقول والنُّصوص كافٍ، أنظم فيه كل فريدة، وأُسْفِر فيه النِّقاب عَنْ كُلِّ خريدة..

ويتجلَّى اعتزازه بكتابه وبشخصيته العلمية في أنّه أخذ على الكتب التي سبقته في هذا الباب اختصارها ونزرة ما فيها كما هو الحال في كتاب العكبري «إعراب الحديث النبوي» أو تخصّصها في إعراب أحاديث كتاب واحد من كتب الحديث، كما هو الحال مع كتاب ابن مالك «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» للبخاري، وبيّن السيوطي أنّه سيتدارك هذا النّقص بكتابه هذا.

وإذا دخلنا في الكتاب، وفحصنا المسائل التي أبدى رأيه فيها، رأينا مدى اعتزازه بآرائه وإصراره عليها، حتى لو خالفه كلّ العلماء فيما ذهب إليه، ومن أمثلة ذلك ما رأيناه من إصراره على إعراب كلمة (زِنَة) -قبل قليل- ظَرْفاً برغم ورود آراء كثيرة تخالفه في رأيه[1].

ومن ذلك توجيهه لحديث: .. لَاهَا الله إِذَنْ ..، حيث يرى أئمة اللغة قديماً وحديثاً كما قال السيوطي[2] أنّه تصحيف من الرواة وأن صوابه: لَا هَا الله ذَا، ومع ذلك فإنّ السيوطي يورد أحاديث كثيرة لرواة آخرين، وردت فيها هذه الصّيغة، ويقرر أنّ (إِذَنْ) هنا حرفُ جواب؛ لأن صيغة (لَاهَا الله) لِلْقَسَم، وسوف نُفَصِّل القول في هذه المسألة في مكانها إنْ شاء الله، والأمثلة على ذلك كثيرة.

الظاهرة الثالثة: الاستيعاب والاستقصاء:

عُرِفَ عصر السيوطي بأنه عصر الموسوعات العلمية، أو عصر الجَمْع

---

(١) انظر تفصيل المسألة في «عقود الزبرجد» نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ب) (١/ ٣٧٦-٣٨٩).

(٢) انظر المصدر السابق: (٢/ ٣٢٢-٣٣٥).

والاستيعاب، ومؤلفات السيوطي تُمثل ذلك الاتجاه الذي ساد في عصره أصدق تمثيل، وكتابه «عقود الزبرجد» واحد من كتبه التي تتجلى فيها ظاهرة الجمع والاستيعاب بأوضح صورها، ويمكن تتبع هذه الظاهرة في كتابه هذا في اتّجاهين متضافرين:

الاتّجاه الأول:

حرص المؤلف على استيعاب جميع الكتب والرسائل التي سبقته في باب إعراب الحديث، وإدخالها في كتابه».

والاتّجاه الثاني:

حرصه على استقصاء جميع الآراء التي سبقته والأقوال التي تتعلق بالمسألة الواحدة من مسائل إعراب الحديث، سواء أكان أصحاب هذه الأقوال نحاة أم لغويون أم من شراح الحديث أم من الفقهاء أم من غيرهم.

ففي مجال الاتجاه الأول نظر السيوطي فوجد أنه لم يسبقه في هذا الباب غير اثنين هما: العُكْبَري في كتابه «إعراب الحديث النبوي»، وابن مالك في كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، فأورد كتاب العكبري كاملاً في كتابه، وصرح بذلك في (المقدمة) فقال[1]: قد أوردت جميع كلام أبي البقاء معزواً ليُعْرف قدْر ما زدته عليه.

وأورد كتاب ابن مالك جلّه إنْ لم يكن كلّه، وأعني بذلك أنه أورد جميع آرائه، ولكنه كان يتصرّف فيها أحياناً بالاختصار أو التجزئة، أما أقوال العكبري فيوردها بنصها.

ثم نظر السيوطي فوجد أن هناك مجموعة من الرسائل التي تخصصت لإعراب حديث بعينه، أو ظاهرة نحوية وقعت في عدد من الأحاديث، فأورد جميع هذه الرسائل

(١) انظر مقدمة نسخة معهد المخطوطات رقم (٣٢٢حديث): تحت عنوان : فصل.

في كتابه، سواء أكانت هذه الرسائل له أم لغيره من العلماء، وهذه الرسائل هي:

١- رسالة أبي سعيد فرج بن قاسم بن لبّ الغرناطي[1] في مسألة الباء ومحل دخولها من مفعول (بَدَّلَ) أو (أَبْدَلَ)، وقد أورد السيوطي هذه الرسالة عند تناوله للحديث الشريف: «... **قَدْ بَدَّلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَداً في الجَنَّةِ**».

٢- رسالة ابن جِنّي[2] في إعراب الحديث «**ذَكَاةُ الجَنَينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ**».

٣- رسالة ابن هشام[3] في إعراب حديث الغُسْل.

٤- رسالة السيوطي[4] في إعراب حديث: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ واليومِ الآخِرِ فعليهِ الجُمُعَةُ يومَ الجُمُعَةِ إلاّ مريضٌ أو امرأةٌ ..**».

٥- رسالة السيوطي[5] في مسألة «**وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ**» التي وردت في حديث القُنُوت، ولم يُورد السيوطي رسالته كلُّها هنا، ولكنه ذكر أنها مودعةٌ في كتابه «الفَتَاوَى».

٦- رسالة السيوطي[6] المُسَّماة «رَفْع السَّنَة في نَصْب الزِّنَة» وهي خاصة بإعراب حديث: «**سُبْحَانَ الله عَدَدَ خلْقِهِ، وسُبْحان الله رِضَى نَفْسِهِ، وسُبْحان الله زِنَةَ عَرْشه، وسُبْحان الله مِدَادَ كَلِمَاتِهِ**».

---

(١) انظر نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ب): (١/ ١٠٧).

(٢) انظر «عقود الزبرجد»، نسخة دار المكتب رقم (١٩٦٩٦ب): (١/ ١٨٧).

(٣) انظر «عقود الزبرجد»، نسخة دار المكتب رقم (١٩٦٩٦ب): (١/ ١٩٣).

(٤) المصدر السابق: (١/ ٢٢٠).

(٥) المصدر نفسه: (١/ ٢٨٨).

(٦) المصدر نفسه: (١/ ٣٧٦).

٧- رسالة ابن هشام[١] في إعراب حديث: «كَأَنَّكَ بالدُّنْيا لَمْ تَكُنْ وَبِالآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ».

٨- رسالة محمد بن السّيّد البطليوس[٢] في حديث: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ والعيونُ والبَعْل العُشْر».

٩- رسالة الشيخ تَقِيّ الدين السُّبْكي[٣] المسمّاة «الوحْدَة في مَعْنَى وَحْدَه»، وقد أورد السيوطي هذه الرسالة في معرض إعرابه للحديث الشريف: «مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ لا إِلَهَ إلا الله وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ وُهُوَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ، كَانَ لَهُ كَعِدْلِ رَقَبَةٍ».

١٠- رسالة السيوطي[٤] المسماة: «كرّاسة الأذن في توجيه (لَاهَا الله إِذَنْ)»، وهي مخصصة لإعراب حديث: «... لَاهَا الله إِذَنْ لا يعمد إلى أسد من أُسْد الله يقاتل عن الله وعن رسوله فيعطيك سلبه ..».

١١- رسالة للسيوطي[٥] يجيب فيها على سؤال من الإسكندرية حول إعراب حديث: «.. لَا يسْمعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِيّ وَلَا نَصْرَانِيّ ثم يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ».

١٢- رسالة القسطلاني[٦] في إعراب حديث: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمنِ، سُبْحَانَ الله وَبِحَمْدِه سُبْحَانَ الله

(١) المصدر نفسه: (١/ ٤٣٩).

(٢) المصدر نفسه: (٢/ ١٩).

(٣) المصدر نفسه: (٢/ ٣٢٠).

(٤) المصدر نفسه: (٢/ ٣٢٢).

(٥) انظر «عقود الزبرجد» نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦): (٢/ ٣٥٩).

(٦) المصدر نفسه: (٢/ ٣٦٩)، هامش.

العَظِيم..»، وقد أورد السيوطي هذه الرسالة في هامش كتابه، وذكر أن القسطلاني أوردها في «شرحه على البخاري»، (باب فضل التسبيح).

١٣- رسالة الشيخ كمال الدين بن الهمام[1] في إعراب قوله ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمنِ، سُبْحَانَ الله وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ الله العَظِيم ..»[2].

١٤- رسالة الشيخ تقي الدين السبكي[3] المسماة: «بَيْنَ مَنْ أَقْسَطُوا وَمَنْ غَلَوْا فِي حُكْمِ مَنْ يَقُولُ: لَوْ»، وهي في إعراب حديث: «إِيَّاكَ واللَّوَّ فَإِنَّ اللَّوَّ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ».

كان هذا هو الاتّجاه الأول الذي تجلّت ظاهرة الجَمْع والاسْتِيعاب عند السيوطي، وهو يَرْمِي إلى جَمْع الكتب والرسائل الخاصة بإعراب الحديث وتضمينها كتابه.

أما الاتّجاه الثاني فهو يَرْمِي إلى استقصاء جميع الآراء والأقوال التي تتعلق بكل مسألة من مسائل إعراب الحديث، ومن أوضح الأمثلة على ذلك إعرابه لحديث: «... لَاهَا الله إِذَنْ ..»[4]، فقد ألف السيوطي في هذه المسألة رسالةً سمّاها: «الأذن في توجيه: (لاها الله أذن)»: وذكر في بدايتها أنّ أئمة اللغة اتفقوا على أن قوله: (إذَنْ) من تصحيف

(١) المصدر نفسه: (٢/ ٣٧٢).

(٢) نلاحظ أن السيوطي في معرض إعرابه للحديث: «كلمتان خفيفتان ..»، أورد رسالتين هما: رقم (١٢) ورقم (١٣) فضلاً عن الآراء والأقوال الأخرى، وهذا أكبر دليل على حرصه على الجمع الاستقصاء.

(٣) انظر «عقود الزبرجد» نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ب): (٢/ ٣٩٤) وما بعدها.

(٤) انظر هذه الرسالة في «عقود الزبرجد» نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ب) (ج٢:ص٣٢٢) وما بعدها، مع ملاحظة أن إيرادي لهذه المسألة كان هدفه توضيح ظاهرة الاستقصاء عند السيوطي، أما بحث المسألة من الناحية النحوية فسوف يكون في موضعه من (الباب الثاني) إنْ شاء الله.

الرواة، وأن صوابه (لَاهَا الله ذَا)، ونازعهم الحافظ ابن حجر، ثم أورد قول الخطّابي في «معالم السُّنن» بأن (الهاء) بدل من الواو كأنه قال: لَا واللهِ يَكُونُ ذَا، ثم قول المازني بأنّ معناه: لَاهَا الله ذَا يَمِينِي، ثم قول أبي زيد بأن: (ذَا) زائدة وفيها لغتان المدّ والقَصْر، ثم قال: قالوا: ويلزم الجرّ بعدها كما يلزم بعد الواو.

ثم أورد قول الجوهري بأن (ها) للتّنبيه وقد يُقْسَم بها، ثم أورد قول القاضي عياض في «شرح مسلم» في قول عائشة في حديث بريرة: لَاهَا الله إِذَنْ، وأن صوابه: لَاهَا الله ذَا، ثم أورد قول أبي حاتم في «البارع» يقال: : لَاهَا الله ذَا في القسم، والعرب تقوله بالهمز والقياس تَرْكه، ثم أورد قول ابن القَوَّاس في «شرح ألفية ابن معط»، الذي أورد قول الخليل وقول الأخفش، ثم استشهد بها رواة الحافظ أبو الفرح ابن الجوزي في «جامع المسانيد» من أحاديث مُنَاظِرَةٍ، ثم أورد قول أبي البقاء في «إعراب الحديث»، ثم قول ابن مالك في «شرح التسهيل».

ثم قول الكرماني الذي صَحَّحَ المعنى على قول (إِذَنْ)، ثم قوال صاحب «المُفْهِم» بأن الرواية المشهورة بالمدّ والهمز، ثم استشهد بقول النووي في «شرح مسلم» في حديث بريرة، ثم بقول المازني الذي اعتبره (لَحْناً) ثم كرر قول الخطابي الأول، وقول أبي زيد، وقول أبي حاتم السجستاني، ثم أورد قول الزركشي في «التنقيح» بروايته ممدوداً ومقصوراً، ثم قول جماعة من النحاة بأنّ فيه لَحْنَيْنِ، هُمَا مَدُّ (هَا) وإِثْبَاتُ الألف في (ذَا)، ثم أورد قول ابن جنّى في «اللُّمَع».

ثم قول الرضي في باب الإشارة، ثم أورد قول الأخفش ثم قول ابن يعيش في «شرح المُفَصَّل»، ثم قول الخليل، ثم قول المبرِّد، ثم قولاً آخر للأخفش، ثم أورد رواية القرطبي الذي صَحَّح رواية الحديث ونفى عنه الخطأ، ثم قول الطِّيبِي الذي صحح رواية الحديث ومعناه، ثم أورد السيوطيُّ قول أبي جعفر الغرناطي نزيل حلب الذي تعجّب مِمَّن يُشكِّك في الروايات الثابتة.

ثم قول الحافظ ابن حجر في «شرح البخاري»، الذي صحح الرواية وأيّدها بورود هذه الصيغة في كثير من الأحاديث، وأورد السيوطي جميع الأحاديث المناظرة واستشهد ببعض الآيات القرآنية من «تفسير ابن جرير» وأبي موسى المَدِينيّ في «المُغِيث»، ثم قال في خاتمة الرسالة: وإذا تقرر ذلك أمكن حمل ما ورد من الأحاديث عليه، فيكون التقدير: لَا واللهِ ..[1].

الظاهرة الرابعة: وضوح الشخصية (الحديثية):

قضى السيوطي حياته في خدمة السُّنَّة النبوية وعلومها، وقد أَحْصَيْتُ له ما يربو على مائتي كتاب تتعلق بالحديث الشريف رِوايةً ودِرايةً، ومن هنا صَبَغَ مؤلفاته بالصِّبْغة الحديثية كما ذكرت في مُسْتَهَلِّ هذا الفصل.

ولو طبقنا هذه الظاهرة على «كتاب عقود الزبرجد» الذي ندرسه، لوجدناها تتجلى في ثلاثة أشكال:

الأول: الهدف من تأليف الكتاب.

والثاني: ترتيبه واسمه.

والثالث: مادّته ومسائله.

وقد تحدثت عن الهدف الذي حَدَا بالسيوطي إلى تأليف هذا الكتاب، وتحدثت أيضاً عن الترتيب الذي سار عليه المؤلف في عرض مسائله، وألقيت الضوء على اسْمَي الكتاب كما وضعهما مؤلفه، ولا داعي لإعادة ذلك هنا.

أما مادة الكتاب فلا بدّ من أَنْ نَمْخر عُبابها لإبراز شخصية المؤلف (الحديثية) التي تركت بصماتها الواضحة المتعددة على معظم صفحات الكتاب ومسائله، ويمكن تتبع

---

(١) انظر «عقود الزبرجد» مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ب)، (ج٢:ص٣٣٥).

هذه البصمات في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

الأول: إيراد الروايات المتعددة للحديث الواحد.

الثاني: الاستعانة برواية معينة في تأييد توجيه نحوي أو غيره.

الثالث: الاستعانة بالآراء النحوية في تأييد مذهب فقهي أو اعتقادي.

ويدل الاتجاه الأول على معرفته الواسعة بروايات الأحاديث وطُرُقِها المتعددة، وهو في هذا الاتجاه يكتفي بإيراد جميع روايات الحديث مَعْزُوَّةً إلى مصادرها، ومن أمثلته: حديث: «**لَا يشْكُر اللهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسُ**»[1]، فقد ذكر السيوطي رأي أبي البقاء المؤيد لرواية رفع المضارع (يشكر) في الموضعين، وأنَّ (مَنْ) بمعنى الذي، ثم ذَكَر رأيًا آخر على جَعْلِ (مَنْ) شرطية، ثم ذكر رواية الحافظ العراقي في «أماليه» بأن المعروف المشهور في الرواية النصبُ في اسم (الله) -تعالى- وفي (النّاس) ثم أورد رواية القاضي أبي بكر بن العربي بأنّه رُوِيَ برفعهما ونصبهما ورفْعِ أحدهما ونصب الآخر، وختم السيوطي بقوله[2]: فهذه أربعة أوجه. انتهى.

ولكنّنا نجد السيوطي في مواضع أخرى يسترشد بالروايات في تأييد توجيهاته وآرائه، ففي حديث[3]: «**لَوْلَا أَنْ لَا تَدَافَنُوا لَدَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ الَّذِي أَسْمَعُ**»، ذكر السيوطي أقوالاً في إعرابه ومعناه، ثم قال[4]: قلت: والذي يخطر لي أنّ (لَا) زائدةٌ[5]، وأن معناه: لولا أنْ تموتوا مِنْ سَمَاعِه، فإنَّ القلوب لا تُطِيقُ سماعهُ فَيُصْعَقُ الإنسانُ لِوَقْتِه، فَكَنَّى عن الموتِ بالتَّدافُنِ، ويُرْشِدُ إليه قولُه في الحديث الآخر:

(١) انظر «عقود الزبرجد» نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ب)، (١/ ٤٣).

(٢) انظر «عقود الزبرجد» مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ب)، (١/ ٤٤).

(٣) المصدر السابق: (١/ ٣٠٧)

(٤) المصدر نفسه: (١/ ٣٠٨).

(٥) يقصد (لا) في قوله: «.. **أَنْ لَا تَدَافَنُوا**».

«لَوْ سَمِعَهُ الإِنْسانُ لَصُعِقَ» أيْ: ماتَ، وفي «مسند أحمد»: «لَـوْلَا أَنْ تَـدَافَنُوا» بِإِسْـقاط (لَا)، وهو يدلُّ على زيادتها في تلك الرواية.

فالسيوطي استعان بالحديث الآخـر ثـم بروايـة «مـسند أحمـد» عـلى أن (لا) مـن زيادات الرُّواة، لِيُؤَيِّدُ رأيه في تفسير معنى «لَوْلَا أَنْ تَدَافَنُوا» أي: لولا أنْ تموتـوا، وهـو مخالف لرأي الطِّيِّبِيّ الذي أورده السيوطي في بداية تناوله للحديث نفسه، حيث فـسّر الطيبيُّ المعنى بأنه[1]: لو سمعوا ذلك لتركوا التَّدَافُنَ حَذَراً من عذاب القَبْر، وَلَاشْـتَغَلَ كلٌّ بِخُوَيْصَتِه حتى يُفْضى بهم إلى تَرْك التَّدَافُنِ.

وفوق هذا نجد السيوطي يُسَخِّر النَّحو واللغة لإلقاء الضوء على الخلافات الفقهية والاعتقادية، ومن ذلك حديث الوضوء: .. فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ[2]، فالشافعية يَرَوْن أنّ مَسْح بعضِ الرأس يُجْزِيء في الوضوء؛ لأنّ الباء في الحديث السابق (للتَّبْعِيض) أي: فَمَـسَحَ ببعض رأسه، وغَيْرُ الشافعية يَرَوْن أنّ (الباء) للتَّعدية، يجـوزُ حـذْفها وإِثْباتُهـا، فيكـون المعنى: فَمَسَحَ رَأْسَهُ، وقال آخرون: هي للإِلْصاق، وقال غيرهم: هي زائدة.

ولكن السيوطي لا يكتفي بإيراد هذه الآراء، بل يورد قول النّووي بأنّ بعض أهل العربية يَرَوْن أنّ الباء إذا دخلـت عـلى فعـل يتعـدّى بنفـسه كانـت للتّبعـيض، كقولـه -تعالى-: ﴿وَامْسَحُوا بِرؤسكم﴾، فإن لم يتعد فالإِلْصاقِ كقوله -تعـالى-: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج:٢٩].

وَكَأَنَّ السيوطي هنا ينتصر للمذهب الشافعي دون أن يُصرِّح بذلك لَفْظاً؛ لأنه: ما دام الفعل (مَسَحَ) يتعدّى بنفسه دون حاجة إلى الباء، فما معنى وجود هذه البـاء؟؟! لا بُدَّ أن دخولها كان لإفادة معنى آخر، وهو التبعيض.

(١) «عقود الزبرجد»: (١/ ٣٠٧).

(٢) انظر «عقود الزبرجد» مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ب)، (١/ ٣٦٣) وما بعدها.

ومثال آخر بالخلافات الاعتقادية وهو حديث: «مَنْ قال أشهدُ أنْ لَا إِلَهَ إِلّا الله وأنَّ مُحَمَّداً عبدُه ورسولُه وأنَّ عِيسَى عبدُ الله ورسولُه وكلمةُ أَلْقَاهَا إلى مَرْيَمَ وروحٌ مِنْه..»[1]، فقد روى أن عظيماً من النصارى سمع قارئاً يقرأ: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء:١٧١]، فقال: هذا يدنُ النَّصارى، يعني: هذا يدل على أن عيسى ﷺ بعضٌ مِنْه، فأجاب عليّ بن الحسين: أن الله -تعالى- يقول أيضاً: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية:١٣] فلو أريد بقوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ بَعْضٌ مِنْه، أو جُزْءٌ مِنْه لكان قوله ههنا: ﴿جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ معناه: بَعْضٌ منه أو جُزْءٌ مِنْه، فأسلم النصراني[2]، ولذا فقد أورد السيوطي قول (الطِّيبي) بأنّ الإضافة في (مِنْه) للتَّشْرِيف.

والأمثلة على ذلك كثيرة في الكتاب[3].

الظاهرة الخامسة: وضوح الشخصية (النحوية):

تتجلّى شخصية السيوطي النّحوية في كتابه «عقود الزبرجد» في أشكال متعددة هي:

أولاً: استقصاء الآراء النحوية التي تتعلق بكل مسألة من مسائل كتابه، مما يدل على سعة إطلّاعه، ووفرة محصوله واستيعابه لما يبقه من تراث نحوي.

ثانياً: ترجيح رأي على غيره.

ثالثاً: تضعيف الآراء الواردة حول مسألة معيّنة، والإتيان برأي جديد يَفْضُلُها.

رابعاً: التعقيب على آراء كبار النحاة وبيان ما فاتهم معرفتهم.

خامساً: تغليظ بعض الآراء، وذكر الصواب في ذلك.

---

(١) انظر «عقود الزبرجد» مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ب) (١/ ٣٥٨) وما بعدها.

(٢) المصدر السابق: (١/ ٣٥٩).

(٣) انظر على سبيل المثال في المصدر السابق: (١/ ١٨٧، ٣٠٢، ٣٤١، ٣٥٦)، (٢/ ١٩، ٢٢٧، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٦، ٣٤١، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٨٤)، (٣/ ٥٥، ١٠٨، ٢٥٥).

سادساً: البدء بذكر رأيه والاستشهاد له بآراء النّحاة الآخرين.

أما الأول فقد استشهدت له فيما سبق، ولعل في ذلك مما يغني عن التمثيل له هنا.

وأما الثاني: وهو ترجيح رأي على غيره، فالشواهد عليه كثيرة أذكر منها على سبيل المثال حديث: **«لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حتّى يَقُولُونَ هَذَا اللهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ»** بالنون[(١)].

فبعد أن يعالج السيوطي مسألة إثبات النون في (يقولون) بعد (حتى) يذكر قول (زين العرب) بأن لفظ الجلالة (الله) في الحديث السابق عطف بيان لهذا، وجملة (خَلَقَ) ... (خَبَرٌ) هذا، ثم يذكر قول الطيبي، الذي يرى أنّ إعراب (هذا) مفعولٌ، والمعنى حتى يُقَالَ هذا القول، أو مبتدأ ولفظ الجلالة الله (عطف بيان عليه)، و (خلق ...) خبره.

بعد أن يورد السيوطي كل هذه الوجوه يعلق بقوله[(٢)]: وأَوْلَى الوجوه أنّ (هذا) مبتدأٌ حُذِف خَبَرُه، لكن تقديره أن يُقال: هذا مُقَرَّرٌ أو مُسَلَّمٌ، وهو أنّ اللهَ خَلَقَ الخَلْق، فَمَا تَقُولَ فِي الله؟ ..

ومن ترجيحاته التي يؤيدها بالاعتماد على الرواية الصحيحة، وعلى المعنى المقصود من الحديث، ما جاء في حديث: **«بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيباً وَسَيَعُودُ غَرِيباً كَمَا بَدَأَ»**[(٣)].

فقد أورد السيوطي قول القرطبي بأنّ الرّواية في (بَدَأَ) بالهمز وفيه نَظَر؛ لأن (بَدَأَ) يتعدّى إلى مفعول كقوله -تعالى-: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء:١٠٤].

ثم أورد قول صاحب «الأفعال» بأنّ (بَدَأَ) مَحْمُولٌ على (طَرَأَ) فيكون لازماً؛ لأنّ

(١) انظر «عقود الزبرجد» مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ب): (٣/ ٧٥، ٧٦).

(٢) المصدر السابق: (٣/ ٧٦).

(٣) انظر «عقود الزبرجد» مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ب)/ (٣/ ١٥٤).

العرب تَحْمِل اللّازم على المتعدي والمتعدي على اللّازم. ثم ذكر أنّ بعض أشياخه أنكر الهمز وزعم أنه (بَدَا) بمعنى ظهر غير مهموز.

فقال السيوطي[١]: وهذ فيه بُعْدٌ من جهة الرواية والمعنى، فأمّا الرّواية بالهمز فصحيحه النقل عَمَّنْ يُعْتمد على علمه وضَبْطه. وأما المعنى فبعيد عن مقصود الحديث، فإنّ مقصوده أنّ الإسلام نشأ في أول أمرة في آحاد النّاس وقلّة ثم انتشر وظهر، وأنّه سيلحقه من الضعف والاختلاف حتّى لا يبقى إلّا في آحاد الناس وقلة.

ومن المواضع التي ضعَّف فيها رأي غيره، وأتى برأي أقوى، ما جاء في حديث[٢]: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمْسِي سُبْحَان الله وَبِحَمْده مائةَ مرّة، لَمْ يأتِ أَحَدٌ يَوْمَ القِيامةِ بِأَفْضلَ مِمّا جَاءَ بِهِ إلّا أحدٌ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ».

فقد أورد السيوطي قول الشيخ أكمل الدين بأنّ[٣]: في الكلام حذف يدل عليه سِيَاقُه وتقديره -والله أعلم-: لَمْ يأتِ أَحَدٌ يَوْمَ القِيامةِ بِأَفْضَلَ مِمّا جَاءَ بِهِ أَوْ بِمِثْلِهِ إلّا أحدٌ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ، ليكون قائلُ الزّائدِ أفضلَ، والقائلُ مِثْل ما قال آتياً بِالْمِثْل، ولولا التقدير لَزِم أن يكونَ الآتي بِالمِثْلِ آتياً بِأَفْضِلَ، وليس كذلك..

فعلَّق السيوطي على قول الشيخ أكل الدين قائلاً[٤]: الأُولَى أن يُجْعل (أول) بمعنى (الواو) أيْ: قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ وَزَادَ عَلَيْهِ، وحينئذٍ لا يُحْتاج إلى تقدير.

وَمِنَ استدراكه وتعقيبه على آراء النّحاة المشهورين ما جاء في حديث سؤال القبر: «.. فَيَرَاهُمَا كِلَاهُمَا..»[٥]، فقد ذكر أبو البقاء أنّ (كِلاهما) في بعض الروايات بالألف

(١) المصدر السابق: (٣/ ١٥٥).

(٢) المصدر نفسه: (٣/ ٥٢).

(٣) المصدر نفسه: (٣/ ٥٢).

(٤) المصدر نفسه: (٣/ ٥٣).

(٥) انظر «عقود الزبرجد» مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ب): (١/ ٢٤٢).

وهو خطأ، والّصواب: (كِلَيْهما) بالياء لأنه توكيد للمنصوب، وهي مضافة إلى الضمير فيكون بالياء في النصب والجر لا غير[١].

وهنا يستدرك السيوطي ما فات أبا البقاء العكبري، فيذكر قول ابن النّحاس في التعليقه[٢]: للعرب في (كلا) ثلاث لغات، فمنهم من يجعلها بالألف على كل حال مع المُظْهَر والمُضْمَر، ومنهم من يجعلها بالألف في الرفع، وبالياء في النّصب والجرّ مع المُظْهَر والمُضْمَر أيضاً، منهم من يُفَرِّق بين حَالَتَيْها في المُظْهَر والمُضْمَر، فيجعلها مع المُظْهَر بالألف على كلّ حال، كاللغة الأُولى، ويجعلها مع المُضْمَر بالألف رفعاً وبالياء جرًّا ونصباً، كاللغة الثانية، وهذه التفرقة هي اللغة الفصحى، فالسيوطي هنا يأخذ على العكبري تخطئته لرواية (كلاهما) بالألف، حين يذكر أنّها تَصِحُّ على بعض لغات العرب.

ومن المواضع التي غَلَّطَ فيها غيرَه، ما جاء في إعراب حديث[٣]: «**مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ حَتّى يَبْلُغَا جَاءَ يَوْمَ القِيَامةِ أَنَا وَهُوَ كَهَاتَيْنِ** ..»[٤]، فقد ذكر الشيخ أكمل الدّين في «شرح المشارق» أنّ في الكلام تقديماً وتأخيراً، ففي (جاء) ضمير يعود إلى (مَنْ)، وقوله: (هُوَ) تأكيد له، وقوله: (أنا) معطوف عليه، وتقديره (هُوَ وَأَنَا)، ثمّ قُدِّم (أَنَ) لِكَوْنِه ﷺ أَصْلاً في تلك الخصْلة، أو قُدِّمَ في الذِّكْر لِشَرَفِهِ.

وهنا يتصدى السيوطي لهذا التوجيه الإعرابي فيقول[٥]: ليس هذا الإعراب

---

(١) المصدر السابق: (١/ ٢٤٢)، وانظر أيضاً «إعراب الحديث النبوي» للعكبري: ٤٨.

(٢) «عقود الزبرجد» مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ب): (١/ ٢٤٣).

(٣) المصدر السابق: (١/ ٩٠).

(٤) الحديث في «صحيح مسلم»، (باب فضل الإحسان إلى البنات)، رقم (٢٦٣١)، وهو بلفظ: «تبلغا» بالتاء.

(٥) انظر «عقود الزبرجد» مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ب) (١/ ٩٠، ٩١).

سديداً؛ لأنّ تقديم المعطوف على المعطوف عليه لا يجوز، والأُولَى أنْ يجْعل (أنا) مبتدأ، و (هو) معطوف عليه، و (كهاتين) الخبر، والجملة حالية بدون (الواو) نحو: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة:٣٦].

ومن المواضع التي تتجلّى فيها شخصيّة السيوطي النّحوية، تلك الأحاديث التي يَبْدأُ إعرابَها بِرَأْيِهِ هُوَ، ثم يستشهد لرأيه بأقوال كبار النّحاة، ممّا يُعَزِّز اطمئنان القارىء إلى ما ذهب إليه، ومن أمثلة ذلك حديث[1]: «أَلَا سَائِلَ يُعْطَى، أَلَا دَاعٍ يُجَابُ، أَلَا سَقِيمَ يَسْتَشْفِي فَيُشْفَى، أَلَا مُذْنِبَ يَسْتَغْفِرُ فَيُغْفَرُ لَهُ».

بدأ السيوطي إعراب هذا الحديث بقوله: قلت: (ألا) هذه ليست التي للاستفتاح، ولا التي للعرض والتحضيض؛ لأنّها تختصّ بالفعل، بل هي المركبة من (همزة الاستفهام) و (لا) النافية للجنس.

ثم قال: قال الأندلسي: وقد تكون (ألا) مركّبة من همزة الاستفهام و (لا)، ويكون لها حينئذ معنيان:

الإنكار والتوبيخ.

والثاني: التمنّي.

ولا يتغير حكمها ولا عملها عما كانت عليه قبل التركيب.

ثم قال: وقال ابن مالك في «شرح التسهيل»: إذا قرنت همزة الاستفهام بـ (لا) في غير تمنٍّ وعَرْضٍ فلها مع مصحوبها من تركيبٍ وعَمَلٍ ما كان لها قبل الاقتران، نحو: لا رجل في الدار، بالفتح، قال الشاعر:

أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَة..

(١) انظر «عقود الزبرجد» مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ب): (٣/ ١٣٤، ١٣٥).

وقال:

أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ..

ثم قال السيوطي: وزعم الشلوبين: أنّه لا يقع لمجرد الاستفهام عن النفي دون إنكار وتوبيخ، ورد عليه الجزولي بإجازة ذلك.

ثم ختم السيوطي هذه الآراء بقوله: والصحيح أن ذلك جائز لكنه قليل، ومثال ورودها في تمنٍّ قوله:

أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ ... فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلَاتِ[1]

فنصب (يَرْأَبَ) لأنّه جواب تمنٍّ مقرون بالفاء.

* * * * *

(١) مجهول القائل: انظر «مغني اللبيب»: (٩٧)، و «شرح ابن عقيل»: (٢/ ٢٣).

إعراب الحديث بين العكبري ومالك والسّيوطي

بعد أن قدمت هذه الدراسة عن كتب إعراب الحديث، وهي: «إعراب الحديث النبوي» للعكبري، و «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك»، و «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد» للسيوطي، يجدر بي أنْ أعقد مقارنة بين هذه الكتب الثلاثة؛ لأن ذلك يلقي مزيداً من الضوء على هذا النوع من المصنفات.

وسوف تجري هذه الموازنة في ثلاث اتجاهات:

الأول: السَّبق والرِّيادة في التأليف في هذا الفن.

والثاني: المادة الحديثية التي تناولتها هذه الكتب.

والثالث: المنهج الذي سار عليه أصحابها، أو الطريقة التي عالجوا بها المشكلات النحوية التي وقعت في الأحاديث.

أما من حيث الريادة والسبق، فقد حاز أبو البقاء العكبري قصب السبق في هذا الميدان، وهو ميدان خطير، لا يقتحمه إلاّ عالم كبير، وقد كان العكبري أهلاً له، وتلاه في ذلك ابن مالك، ثم تلاهما السيوطي.

وأما من حيث المادة الحديثية فقد اعتمد العكبري على «جامع المسانيد» لابن الجوزي، وهو كتاب ضخم يقع في سبعة مجلدات لم تصل إلينا كلّها[1]، ولكننا نعلم أن

---

(١) الجزء الأول في دار الكتب المصرية برقم (حديث ١٩١)، والأول والثاني والسابع من مصورات اليمن في دار الكتب أيضاً برقم (ب٢٩٠٢٨) والخامس والسادس في مجلد واحد بالمكتبة الأزهرية نسب خطأً لابن كثير كما أخبرني أحد الباحثين في مجال الحديث.

ابن الجوزي جمع في كتابه الصحيحين «صحيح البخاري» و «صحيح مسلم»، و «جامع الترمذي»، و «مسندَ أحمد بن حنبل»[١]، بينما اعتمد ابن مالك على «صحيح البخاري» فقط لأن فكرة كتابه كانت جانباً من عمليّة تحقيق «صحيح البخاري» على يد اليونيني، وأما السيوطي فقد اعتمد على «مسند أحمد» في الدرجة الأولى، وضمّ إليه مئات الأحاديث المتكلم على إعرابها في كتب الحديث الأخرى.

وأما من حيث المنهج، فهنالك تغاير كبير بين المناهج التي سلكها كل واحد من المؤلفين الثلاثة في التعامل مع المشكلات الإعرابية التي وقعت في الأحاديث النبويّة.

فالعكبري يبدو من خلال كتابه شديد المحافظة على القواعد النحويين السابقين، مُتَعَبِّداً بآرائهم، دائراً في فلكهم، ما أن يعارض رأي البصريين حتى يعتمد رأي الكوفيين، وما أن يضعف رأي الكوفيين حتى يلتزم رأي البصريين ولذا نراه يُخْضِع الأحاديث للقواعد النّحوية المقرّرة، ويُقَلِّبُها على الوجوه الممكنة، والتأويلات المحتملة، فإن استقامت على أَحَدِها، رَضِيَ به، وإن لم تستقم رَمَى الرواية بالخطأ، أو اتّهم الراوي بالسّهو، أو أَلْصق به تهمةَ اللَّحْن.

وقد أدى هذا الغُلُوّ في التزام قواعد النحويين وإخضاع الأحاديث لها، إلى وقوعه في عدة أخطاء استدركها عليه النّحاة الآخرون، منها على سبيل المثال: حديث[٢]: «.. فَيَأْتِي القَبْرَ فَيَرَاهُمَا كِلَاهُمَا..»، فقد عد قوله: (كِلاهما) بالألف خطأ، وأنّ الصحيح أن يقول (كِلَيْهما)، مع أن إعراب (كلا) بالألف في كل أحوالها لغة ذكرها النحويين. والأمثلة على ذلك كثيرة[٣]، وسأذكرها في موقعها إنْ شاء الله.

كما أن نظرة الشك التي كان يوجهها العكبري إلى روايات الأحاديث، مضافاً إليها

(١) انظر «الرسالة المستطرفة»، لمحمد بن جعفر الكتاني: (ص١٧٦).

(٢) «إعراب الحديث» للعكبري: (٤٨).

(٣) انظر على سبيل المثال المرجع السابق: (٢٣، ٦٨، ١١١، ١٦٥).

كفّ بصره، واعتماده على قراءة تلاميذه، أوقعه في نوع آخر من الأخطاء سببه عدم الدّقّة في الضّبط أو النقل أو القراءة، فاعتمد على قراءة تلاميذه ولم يدقق في المصادر التي يستقي منها الأحاديث، وهي «جامع المسانيد» لابن الجوزي، والكتب التي أخذ عنها ابن الجوزي وهي «الصحيحان» و «الترمذي» و «مسند أحمد»، فرمى بعض الأحاديث باللحن وهي منه براء؛ لأنها في المصادر التي اعتمد عليها هو وتلاميذه تختلف عمّا ورد في كتابه، ومثال ذلك رواية العكبري لحديث الحارث بن حسان: «**فَمَرَّتْ سَحَابَانِ سُوْدٌ فَنُودِيَ مِنْهَا**» والروايةُ في «جامع المسانيد» لابن الجوزي[1]، و «مسند أحمد بن حنبل»[2]: (سَحَابَاتٌ) وبذلك لا يكون في الحديث إشكال، والأمثلة على ذلك كثيرة أيضاً[3].

أما ابن مالك فقد كان مُتَحَرِّراً من التبعيّة والتعبّد بآراء السابقين، جَانِحاً إلى التجديد والاجتهاد، مَيَّالاً إلى توسيع آفاق اللّغة ومصادر الاستشهاد لها، شديد الاحترام للسماع.

نظر ابن مالك في الأحاديث فاطمأن إلى رواياتها، وخاض غمار علومها روايةً ودرايةً فخبر كُنْهها، واستراحت نفسه إلى هذه النصوص الحديثية التي بذلت في صَوْتِها ونَقْلِها أعظمُ الجهود، فجعل القواعد النّحوية خاضعةً لنصوص الأحاديث، وجمع الأشباه والنظائر التي تؤيدها في القراءات القرآنية والأحاديث الأخرى والأشعار والأقوال الفصيحة المأثورة، واستنبط منها قواعده، وتجنب أمر الخوض في التأويلات البعيدة للأحاديث كما فعل العكبري، أو اتّهامها باللّحن كما فعل غيره مِمّن قاسوها على

---

(١) «جامع المسانيد»، مخطوطة بدار الكتب رقم (١٩١): (جـ١ :ورقة١٧٥).

(٢) «مسند أحمد بن حنبل»: (٣/ ٤٨٢).

(٣) انظر على سبيل المثال: حديث (٣٢٠) في كتاب العكبري وقارنه بما جاء في «جامع مسانيد» ابن الجوزي: (٥/ ٢٥)، و «صحيح مسلم» (١١/ ١٣٩)، وحديث (٣٧٦) في كتاب العكبري وقارنه برواية جامع ابن الجوزي: (٧/ ١٣)، و «مسند أحمد»: (٣/ ٤٥٠).

قواعد النحويين.

أما السيوطي فقد قام منهجه على جمع آراء العكبري وابن مالك وغيرهما من النحاة، واستخراج آراء شراح الحديث وأصحاب كتب الغريب وتوجيهاتهم النحوية، والغوص في كتب الرواية والفقة وغيرها، واستقصاء كل ما يدور الحديث المُشْكل، وتضمينه كتابه، وليس له فضل جمع هذه الآراء وحفظها وتنسيقها فحسب، وإنّما له جهود طيبة في نقدها وتوضيحها، أو تضعيفها وتغليطها في كثير من الأحيان، وإيراد وجوه أقوى وأقرب إلى طبيعة اللغة.

لقد قام منهج العكبري على إخضاع نصوص الأحاديث للقواعد النحوية، وقام منهج ابن مالك على إخضاع القواعد النحوية لنصوص الأحاديث، وقام منهج السيوطي على جمع آراء السابقين وارتضائه لها في غالب الأحيان وتضعيفه وتغليطه لها في أحيان أخرى.

* * * * *


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com